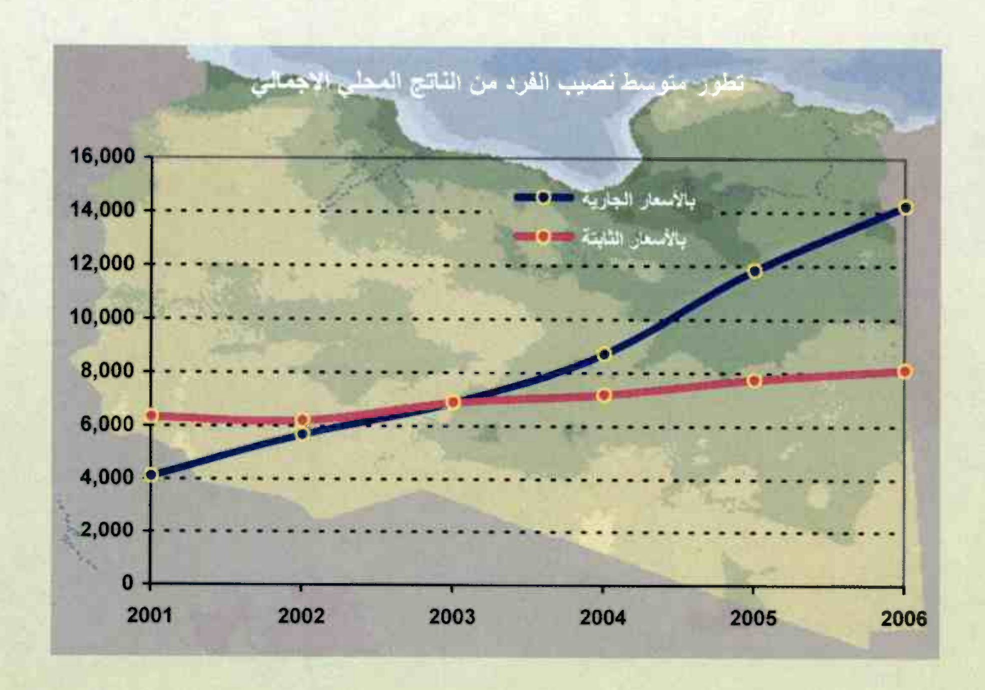


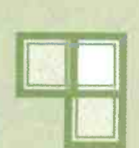

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

اللجنة الشعبية العامة للتخطيط

نشرة الحسابات القومية

للفترة 2001 - 2006 مسيحي





الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي

قسم الحسابات القومية

الطير 2008 مسيحي



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــــم:

حرصت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط في هذه النشرة (2001-2006) علـــى تطـــوير العمل وتحسينه من خلال استيعاب جميع الأنشطة الاقتصادية في هذه التقـــديرات وتضـــمينها آخر وأهم التطورات التي حققها الاقتصاد المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصـــادية، وذلـــك باعتبار أن هذه البيانات ذات أهمية كبيرة لواضعي السياسات ومتخذي القرارات الاقتصادية، بالإضافة لكونها مرجعًا مفيدًا ومهما للدارسين والمحللين والمتابعين لمسيرة التنمية الاقتصادية في ليبيا.

حيث تحقق للاقتصاد الليبي على مدى السنوات القليلة الماضية حصيلة من الانجازات فـــي مجالات اقتصادية متعددة بفضل الجهود الكبيرة لتحسين وإرساء وتثبيت قواعد الاقتصاد القائم على تفعيل دور القطاع الأهلي وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات الشعب الليبي.

وإذ تصدر اللجنة الشعبية العامة للتخطيط نشرتها يسرها أن تعبر عـــن خـــالص الشـــكر والتقدير إلى كل ساهم في إكمال هذا العمل من خلال توفير البيانات والإحصاءات والتجاوب المستمر مع المعنيين بإعداد هذه المؤشرات في انجاز هذه النشرة ونخص بالذكر منها :

- إدارة الإحصاء والتعداد بالهيئة العامـــة للمعلومات.
- إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي.

كما يطيب لي أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير للأخوة الذين شاركوا في إعـــداد هـــذه النشرة على الجهود الكبيرة التي بذلوها في سبيل إنجاز هذا العمل سواء من قسم الحســـابات القومية أو من الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتمـــاعي وإدارة المتابعـــة والتقـــويم، وأخص بالذكر الأخ/د.مصطفي عبدالله البوسيفي مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والأستاذ/عمر هاكوز خبير الحسابات القومية، والأخ/ نصر البهلـــول ســـلامة رئيس قسم الحسابات القومية والأخ/نورالدين خليفة دغـــيج والأخ/ طـــارق ســـالم الصـــليل والأخت/ فاطمة علي بالأشهر، متمنيا لهم التوفيق وبذل المزيد من الجهود في سبيل تطـــوير وتحسين هذا العمل.

فقد حرص قسم الحسابات القومية في هذه النشرة على القيام بمراجعة شاملة لجميع البيانات وتحديثها وفقًا للإحصاءات الجديدة التي تم توفيرها من قبل بعض الجهات المعنية، إضافة إلى

تغيير سنة الأساس لتكون 2003 بدلاً من 1997 وذلك حرصًا من القسم على تحقيق نتـائج أكثر دقة تعكس الوضع الاقتصادي السائد في الفترة موضع الدراسة.

نأمل بأن تكون هذه البيانات منسجمة مع حاجات المحللين وواضعي السياسة العامة وصانعي القرار على صعيدي القطاع العام والخاص وبما يمكن الباحثين من زيادة الاستفادة والقـدرة على استقراء التطورات واحتمالات النمو لكل نشاط اقتصادي. كما ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن ترحيبنا بأية ملاحظات أو مساهمات من شأنها أن تعمل على تحسين وتطوير هذا العمـل مستقبلاً.

ونسأل الله السداد والتوفيق ،،،

الدكتور/عبدالحفيظ محمود الزليطني

أمـــين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط

: ن. سلامة

شارك في هذا العمل	
د. مصطفى عبدالله البوسيفي	**مدير عام الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي**
عمر محمد على هاكوز	خبير الحسابات القومية
نصر البهلول سلامة	رئيس قسم الحسابات القومية
فاطمة على بالأشهر	باحثة حسابات قومية
نورالدين خليفة دغيج	باحث حسابات قومية
طارق سالم الصليل	باحث حسابات قومية
رضاء عبدالله الشكشوكي	باحث حسابات قومية
خيري ناجي مركوب	باحث حسابات قومية
عبدالله امراجع عبدالله	باحث حسابات قومية
نوري مسعود سويد	باحث حسابات قومية
هشام علي الشهوبي	باحث حسابات قومية
طارق محمود خيرالله	باحث حسابات قومية
حسن عبدالمجيد والي	باحث حسابات قومية
أمينة أبو بكر الشائبي	أمينة سر الإدارة
عبدالحفيظ أحميدة العالم	باحث حسابات قومية

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

نشرة الحسابات القومية للفترة 2001- 2006

أهمية الحسابات القومية

تعتبر الإحصاءات الاقتصادية وفي مقدمتها إحصاءات الحسابات القومية ذات أهمية بارزة في العديد من المجالات وخاصة في وضع السياسات الاقتصادية وتحليلها بالإضافة إلى استخدامها في إعداد الدراسات والبحوث الأكاديمية المختلفة واستخدامها كذلك من قبل القطاع الخاص في دراسات السوق والجدوى الاقتصادية للمشاريع الإنتاجية. ونظرا للتغيرات الكبيرة في الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية فقد ازدادت الحاجة في الآونة الأخيرة إلى توفر بيانات إحصائية دقيقة تمكن متخذي القرارات الاقتصادية والاجتماعية من اتخاذ السياسات والبرامج المناسبة التي تضمن تحقيق أعلى درجة ممكنة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ويسر الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي باللجنة الشعبية العامة للتخطيط أن تصدر نشرتها الخاصة بالحسابات القومية والتي تتضمن بيانات الحسابات القومية عن السنوات (2001-2006) بالإضافة إلى المنهجيات والتعريفات والتصنيفات ومصادر البيانات التي استخدمت في إعداد التقديرات. والبيانات المتضمنة في هذه النشرة عبارة عن مجموعة متسقة من الحسابات القومية يمكن من خلالها الحصول على صورة شاملة عن الاقتصاد الليبي من حيث الإنتاج والاستهلاك والاستثمار يمكن من خلالها قياس وتحليل أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الجماهيرية.

إن توفير هذه البيانات التفصيلية يحقق فائدة كبيرة لراسمي السياسات والقائمين على برامج التنمية بشكل عام حيث أنها ستوفر لهم الأدوات والمؤشرات اللازمة التي ستمكنهم من دراسة التغيرات والتطورات الاقتصادية المدعمة بالأرقام والمؤشرات وستمكنهم من وضع أهداف كمية للخطط والبرامج التي يعدونها. وبذلك فإن تقديرات الحسابات القومية الواردة في هذه النشرة ستحل مكان التقديرات التي أعدت سابقا عن الفترة 2001-2006 والتي اعتمد معظمها على أساليب إحصائية وتوقعات لا تستند بشكل كبير إلى قاعدة شاملة من البيانات أو المؤشرات الاقتصادية. وعليه فقد أعدت الحسابات المتضمنة في هذه النشرة على أساس ما توفر فعلا أو ما تم الحصول عليه من بيانات خلال فترة وجيزة للغاية، بحيث تكون هذه التقديرات أساسا يستند إليه في التحليل الاقتصادي ولوضع خطة إحصائية لجمع وتوفير البيانات التي تخدم متطلبات إعداد الحسابات القومية حسب الأولوية والتي تم التمكن من تحديدها أثناء العمل على إعداد هذه التقديرات. وبالفعل فقد جرى التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات على جدول زمني يتم من خلال؛ تنفيذ المسوح الميدانية اللازمة للوصول إلى نظام متكامل لإصدار إحصاءات الحسابات القومية المستندة إلى قاعدة متكاملة من المسوح الاقتصادية الميدانية وفقا للمعايير والممارسات والتصنيفات المتفق عليها دوليا. وتجدر الإشارة إلى انه في عام 2007 قامت الهيئة بتنفيذ مجموعة من المسوح الميدانية شملت أنشطة الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد والبناء بالإضافة إلى أنشطة التجارة والخدمات والفنادق والمطاعم كما وضعت خطة عملية للاستمرار في تغطية هذه الأنشطة وتغطية باقي الأنشطة الاقتصادية في السنوات اللاحقة ميدانيا بما يضمن

استمرار تدفق البيانات اللازمة لإعداد الحسابات القومية ولا يبقى هناك مجال لتوقف العمل في إعداد هذه الحسابات.

هيكلية وشمولية الحسابات

استندت مجموعة الحسابات القومية الأساسية التي تم إعدادها عن الفترة 2001-2006 إلى المبادئ الأساسية لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1993 بحيث تكون هذه الحسابات الأساس الذي سينطلق منه قسم الحسابات القومية لإعداد سلسلة جديدة للحسابات القومية بدرجة اكبر من الشمول والتفصيل، وذلك من خلال التوسع في حجم ونوعية الحسابات التي سيتم إعدادها لتشمل توزيعات الدخل والحسابات التراكمية بالإضافة إلى توفير تفصيل لهذه الحسابات حسب القطاعات المؤسسية مما سيعود بالفائدة الكبيرة على مستخدمي البيانات من المخططين و المحللين الاقتصاديين. فنظام الحسابات القومية 1993 يوفر مجموعة متكاملة ومتسقة من الحسابات تظهر وتبين بشكل مفصل جميع التعاملات التي تتم بين المتعاملين في الاقتصاد وتوفر العديد من المؤشرات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي يمكن استخلاصها من مجموعة الحسابات التي يوصي النظام بإعدادها حسب القطاعات المؤسسية، بدأ من حسابات الإنتاج وانتهاء بالميزانيات العمومية. ولكن وعلى الرغم من أهمية توفير هذه الحسابات بالتفصيل والكم المذكورين فإنه لم يكن بالإمكان توفير الحسابات القومية وفقا للتفصيل المطلوب نتيجة للنقص الشديد في البيانات ونتيجة لعدم وجود برنامج إحصائي على مستوى الدولة يلبي احتياجات تطبيق هذا النظام.

تتضمن الحسابات القومية التي تم إعدادها في هذه المرحلة مجموعة من الحسابات الأساسية بالإضافة إلى مجموعة من الجداول المساعدة. ويمكن تلخيص ما تتضمنه النشرة من حسابات وجداول فيما يلي:

الحسابات الموحدة:

1- حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق للفترة (2001-2006) بالأسعار الجارية يظهر جانبه الأيمن توزيع الناتج المحلي على أوجه الدخل المتأتي من العمليات الإنتاجية والتي تتكون من تعويضات العاملين و فائض التشغيل وصافي الضرائب على الإنتاج والواردات واستهلاك رأس المال في حين يتضمن جانبه الأيسر أوجه الإنفاق على الناتج المحلي المكونة من الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص والتغير في المخزون وتكوين رأس المال الثابت والصادرات مطروحا منها الواردات من السلع والخدمات.

2- حساب الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه وتخصيصاته للفترة (2001-2006) بالأسعار الجارية والذي يبين جانبه الأيسر مصادر الدخل المتاح المؤلفة من صافي تعويضات العاملين المقبوضة محليا أو من الخارج وفوائض التشغيل المتحققة من العمليات الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى صافي دخل الملكية من وإلى العالم الخارجي وصافي الضرائب على الإنتاج والواردات و صافي التحويلات الجارية. ويتضمن الجانب الأيسر من هذا الحساب على استخدامات الدخل المتاح للإنفاق على الاستهلاك النهائي العام والخاص مما يمكن من حساب قيمة الادخار. ويعتبر بند الادخار الذي يحتسب

من هذا الحساب من أهم المؤشرات التي تظهر مقدرة الاقتصاد على توفير التمويل للاستثمارات في الفترات اللاحقة.

الجداول المساعدة

بالإضافة إلى مجموعة الحسابات القومية التي تم إعدادها كما ينص عليها نظام الحسابات القومية فقد تم إعداد مجموعة جداول مساعدة يتوقع أن تكون ذات فائدة كبيرة لمستخدمي الحسابات وهي كما يلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية مصنفة وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث. وتتوفر هذه التقديرات على مستويين من التفصيل، حيث تم نشرها في جدول على مستوى الحد الأول من التصنيف المذكور وعلى مستوى الحد الثاني في جدول آخر وذلك للسنوات (2001-2006). وتظهر هذه الجداول القيمة المضافة المتولدة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالأسعار الجارية السائدة في كل سنة.

2- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية مصنفة وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث. وتتوفر هذه التقديرات على مستويين من التفصيل للأنشطة الاقتصادية على مستوى الحد الأول من التصنيف المذكور في جدول وعلى الحد الثاني في جدول آخر وذلك للسنوات (2001-2006). وتظهر هذه الجداول القيمة المضافة المتولدة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالأسعار الثابتة وهي تلك الأسعار السائدة في سنة 2003 التي اعتبرت سنة الأساس لتقديرات الحسابات القومية.

3- معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة.

4- مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.

5- الأرقام القياسية الضمنية للناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات التي تم احتسابها لكل نشاط من خلال قسمة القيمة المضافة للنشاط بالأسعار الجارية على القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

6- قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الأساسية الجارية والثابتة مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث.

7- قيمة الاستهلاك الوسيط في الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة وهي عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية التي تم استخدامها في كل عام من قبل الأنشطة الاقتصادية مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث لتحقيق قيمة الإنتاج في ذلك العام.

8- قيمة تعويضات العاملين المدفوعة من قبل الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث.

9- قيمة إهلاك رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث.

10- قيمة الضرائب على الإنتاج والواردات بالأسعار الجارية والثابتة للسنوات حسب الأنشطة الاقتصادية مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث.

11- قيمة فائض التشغيل بالأسعار الجارية والثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية مصنفة على مستوى الحد الأول من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح الثالث. وفائض التشغيل هو عبارة عن ما تحققه المنشآت والمؤسسات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة من عملياتها الإنتاجية بعد دفع جميع التكاليف المباشرة المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

12- قيمة التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية حسب نوع الأصل مفصلة إلى التشييدات والمباني وآلات ومعدات و أثاث وتجهيزات مكتبية وحيوانات الإكثار والخدمة

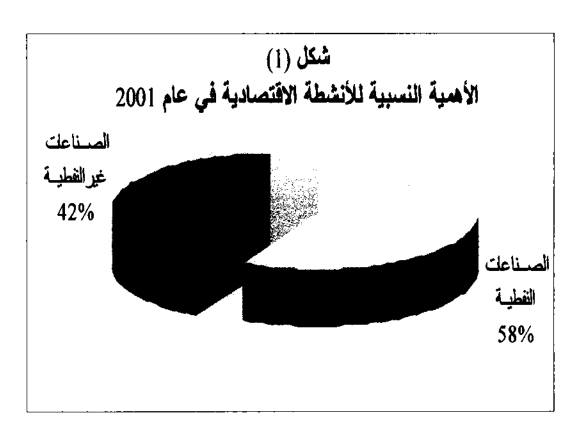
وتمكن قسم الحسابات القومية بعد قيامه بإعداد هذه النشرة من دراسة جوانب القصور في البيانات الإحصائية اللازمة لتطوير نوعية الحسابات القومية وتحسين مصداقيتها وشموليتها. وعليه فقد وضع القسم خطة عملية لتحسين نوعية وديمومة التقديرات ابتداء من عام 2008 بحيث تصبح التقديرات معتمدة على بيانات توفرها مسوح ميدانية يتم تنفيذها سنويا لمعظم الأنشطة الاقتصادية وخاصة تلك التي يزاولها القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ عدد من المسوح الميدانية في عام 2007 لجمع البيانات المتعلقة بأداء الأنشطة الاقتصادية في عام 2006 المختلفة وهي أنشطة الزراعة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء والفنادق والمطاعم والتجارة وأنشطة الخدمات الشخصية ورجال الأعمال بالإضافة إلى مسح للإنفاق والدخل العائلي. وبالطبع فإن هناك حاجة كبيرة للتوسع في المسوح المنفذة بحيث تغطي أنشطة النقل والشركات المالية من جهة ولتغطية مجالات أخرى كالأسعار والعمالة من جهة أخرى لما لهذه البيانات من أهمية كبرى في إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة.

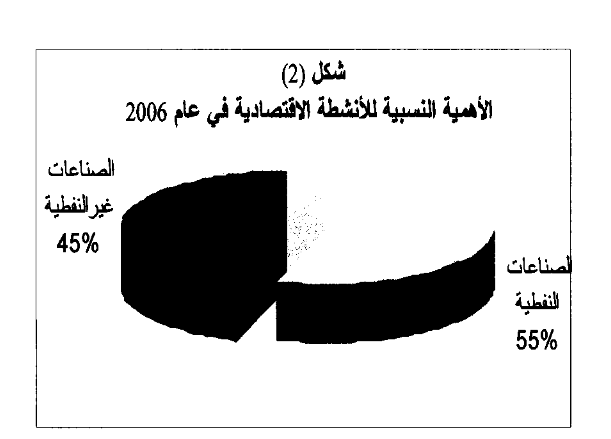
والجدير بالذكر أن هناك ضرورة ملحة أيضا إلى تحسين بيانات التجارة الخارجية، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود بين مصلحة الجمارك ومصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للمعلومات لكون هذه البيانات من أساسيات العمل في إعداد الحسابات القومية وميزان المدفوعات لكونها تساعد في استخدام أساليب إحصائية عديدة لإعداد تقديرات أولية في الوقت المناسب وتساعد كذلك في التحقق من صحة الحسابات عن طريق استخدام طريقة التدفق السلعي.

ملامح الحسابات القومية

وفقا لتقديرات الحسابات القومية للفترة 2001 – 2006 فإن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية قد بلغ في سنة 2006 مسيحي حوالي 80.7 مليار دينار بالأسعار الجارية و حوالي 46.1 مليار دينار بأسعار 2003 الثابتة، حيث بلغت مساهمة الأنشطة النفطية في هذا الناتج 72.3% بالأسعار الجارية و 55% بالأسعار الثابتة. وبالنظر إلى مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي في سنة 2001 نجد أنها كانت حوالي 35% بالأسعار الجارية وحوالي 45% بالأسعار الثابتة وهذا يدل على أن النمو في هذه الأنشطة لم يكن حقيقيا بل كان نتيجة للارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط الخام وخاصة في السنوات الأخيرة الماضية. وتشير التقديرات أيضا إلى أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 مقارنة بعام 2005 قد بلغ 21.5% بالأسعار الجارية و 5.9% بالأسعار الثابتة. ويعود سبب هذا النمو أيضا إلى زيادة الإنفاق العام المتضمن الزيادات المقررة في الرواتب والأجور بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي مكن أنشطة الصناعات النفطية من تحقيق نموا بلغ 27.7% بالأسعار الجارية في حين تشير تقديرات الناتج بالأسعار الثابتة إلى أن النمو الحقيقي بلغ 4.3% فقط.

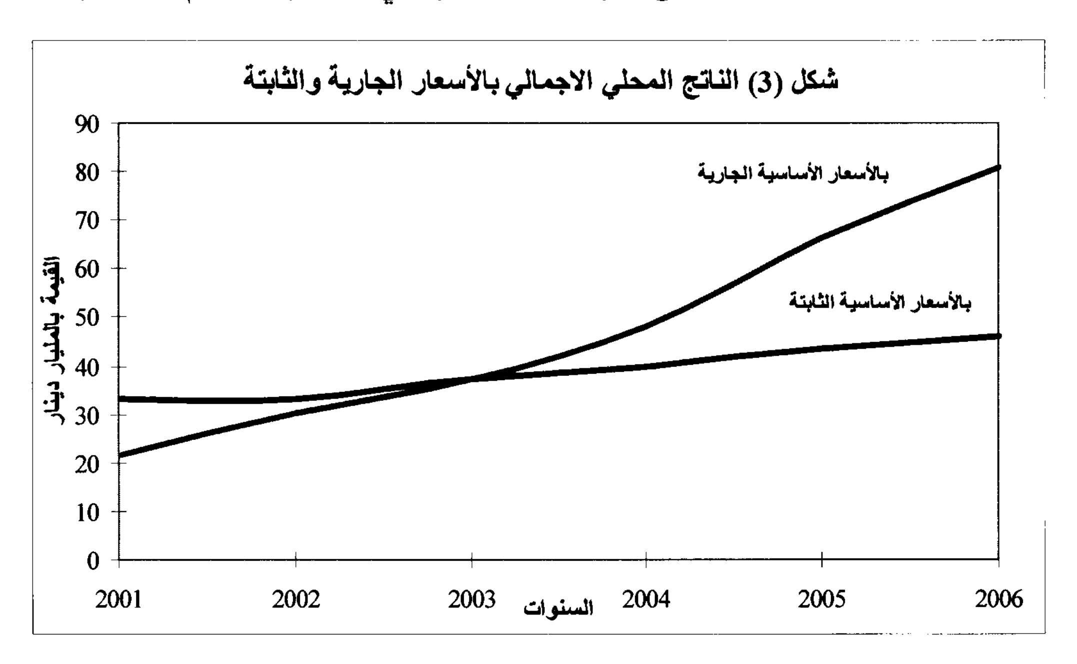
بالنظر إلى معدلات النمو التي حققتها الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة نجد أنها حققت معدلات نمو حقيقية مرتفعة نسبة لما كانت تحققه في بداية الفترة حيث حققت نموا بلغ 13.6% عام 2005 وحوالي 7.9% عام 2006، وهي معدلات نمو مرتفعة إذا ما قيست بمعدل النمو الذي حققته عام 2003 والذي بلغ حوالي 6.9%. ويلاحظ من الشكلين رقم (1 و 2) المستندين إلى تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة أنه لم تطرأ تغيرات كبيرة على تركيبة الاقتصاد الليبي حيث أن مساهمة الصناعات النفطية انخفضت من 58% في عام 2001 لتصبح 55% عام 2006 وهذا التغير يعود سببه إلى النمو المتزايد في الأنشطة غير النفطية كالاتصالات وبعض الأنشطة الخدمية كالتعليم والصحة بالإضافة إلى أنشطة الكهرباء والمياه وبعض الصناعات التحويلية كصناعة الألبان والحديد والإسمنت.





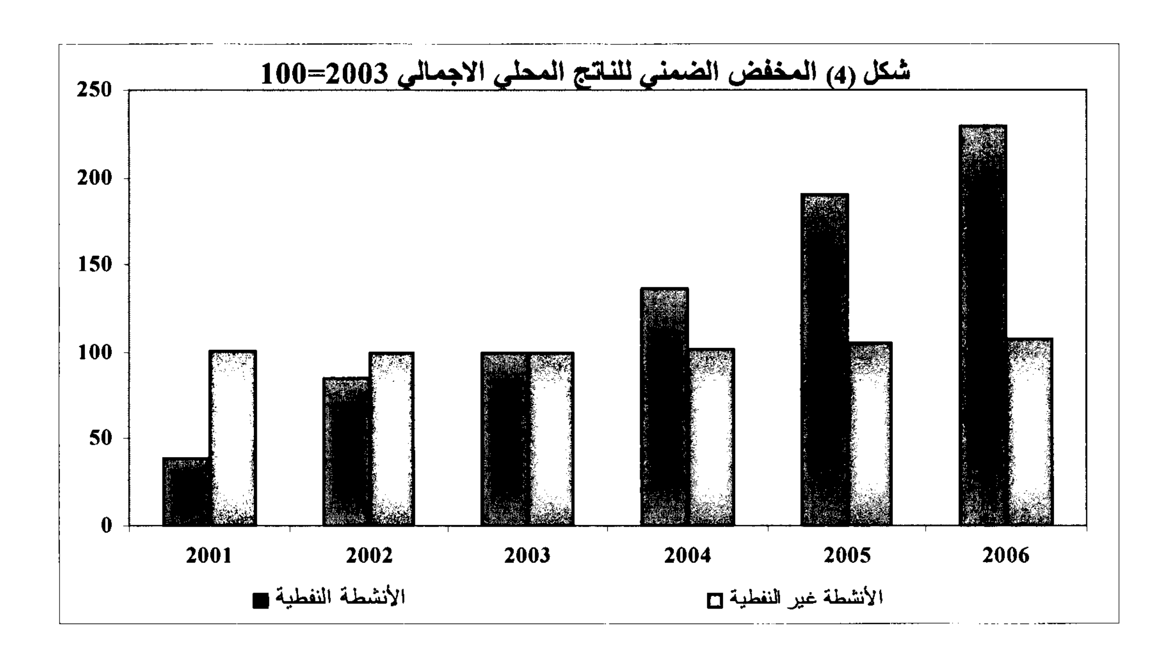
أما بالنسبة لمعدلات نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة خلال السنوات -2006 فإن الشكل رقم (3) يظهر الفروق في اتجاهات النمو خلال هذه الفترة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث يظهر جليا اتساع الفجوة بينهما في

السنوات الأخيرة مما يدل على الازدياد المستمر في المستوى العام للأسعار المقاس

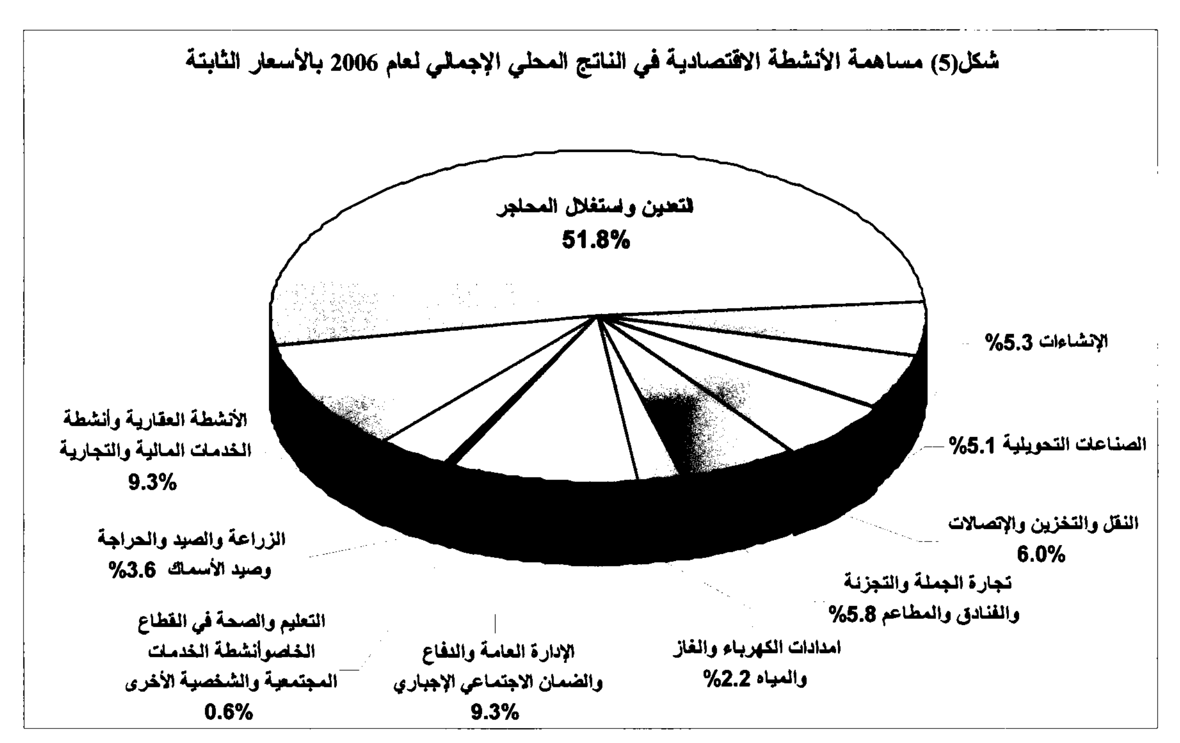


بالمخفض الضمني للناتج المحلي الذي يعبر عن أسعار المنتجات في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة في الصناعات الاستخراجية التي تتضمن إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي.

ومن خلال التعمق في الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المخفض الضمني كما يتضح من الشكل رقم (4) نجد أن مخفض الناتج المحلي للأنشطة النفطية قد نمى بشكل كبير جدا حيث ارتفع من 39.3 في عام 2001 إلى 229.9 في عام 2006 أي بزيادة بلغت نسبتها 485%. أما بالنسبة لمخفض الناتج المحلي غير النفطي فقد حافظ على وتيرة معتدلة حيث ارتفع بنسبة 7.5% عام 2006 مقارنة بعام 2001 وذلك من 100.3 عام 2001 إلى 107.7 عام 2006.

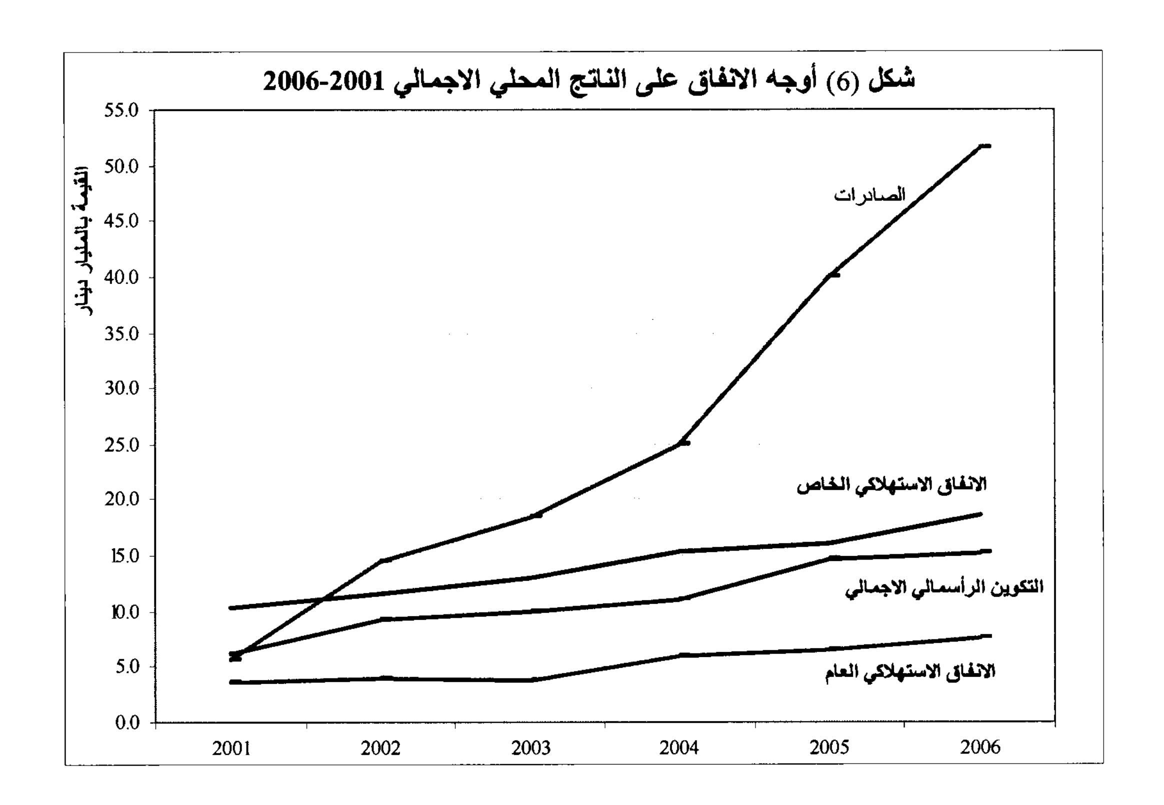


ومن اجل تقديم صورة أوضح وبتفصيل أكبر عن أداء الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي فإن هذه النشرة تضمنت جداول للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية مصنفة وفق التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev.3) حيث يمكن استخدامها للتعرف على مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي وتطورها خلال الفترة 2001-2006. ويظهر الشكل (5) مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2006 حيث يظهر جليا الأهمية الكبيرة التي تحتلها أنشطة الصناعات الاستخراجية التي تتضمن استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والتي تساهم بحوالي 51.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الثابتة. وتأتي الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال في المرتبة الثانية حيث تساهم بحوالي 9.3% ويليها نشاط الإدارة العامة والدفاع التي تساهم بحوالي 9.7% ومن بعد ذلك أنشطة النقل والاتصالات بنسبة 6% ومن ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بنسبة 5.8% والتشييد والبناء التي تساهم بحوالي 5.5%. ويتضح من هذا الشكل بأنه لو تم استثناء الصناعات الإستخراجية فإن مساهمة الأنشطة الخدمية ستكون هي المسيطرة حيث نجد أن مساهمتها في الناتج تبلغ حوالي 32.6% في حين نجد أن أنشطة الإنتاج السلعي تساهم بحوالي 16.2% فقط.



وتتضمن النشرة كذلك تقديرات لأوجه الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمكونة من الاستهلاك النهائي الخاص والعام بالإضافة للتكوين الرأسمالي والصادرات مطروحا منها قيمة الواردات. نجد من تحليل البيانات ذات العلاقة بأن هيكل الإنفاق في عام 2006 قد اختلف بشكل كبير عما كان عليه في عام 2001، حيث نجد أن مساهمة الصادرات في الناتج قد ارتفعت من 27.1% في عام 2001 إلى 71.6% عام 2006. في حين أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي من الناتج المحلي قد انخفض من 67.6% عام 2001 إلى 36.4% في عام

2006. والجدير بالذكر بأن هذه التغيرات الكبيرة في نسب المساهمة ناتجة عن الزيادة الكبيرة في أسعار النفط الخام، التي أدت إلى حدوث نمو كبير في قيمة الصادرات الذي لم يرافقه نمو مماثل لباقي البنود. ويظهر الشكل (6) قيمة بنود الإنفاق المختلفة وتطورها خلال الفترة 2001-2006، والذي يبين بأن الصادرات قد ازدادت من 5.6 مليار دينار عام 2001 إلى 51.6 مليار عام 2006 مسجلة أعلى معدلات للنمو خلال الفترة ويليها نمو التكوين الرأسمالي الإجمالي الذي ازداد من 6.2 مليار دينار عام 2001 إلى حوالي 15 مليار دينار عام 2006 و يعود السبب لهذه الزيادة الكبيرة إلى نمو الاستثمارات في الأنشطة النفطية وأنشطة الكهرباء والمياه والاتصالات، أما باقي البنود فإن نموها كان طبيعيا ويتماشى مع النمو في عدد السكان والأسعار.

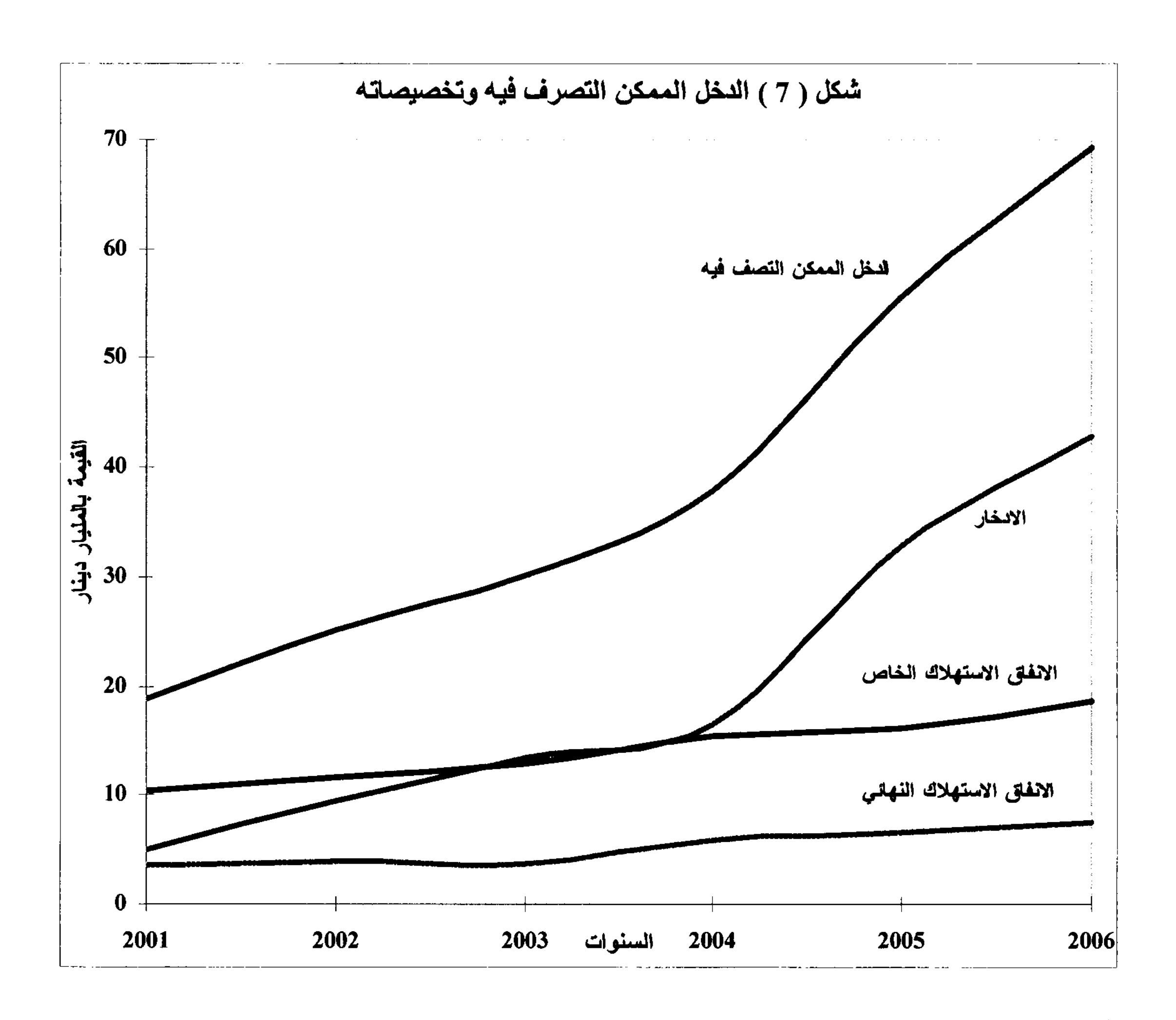


شكل (6) أوجه الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي 2001-2006

إن موضوع الاستثمار هو من المواضيع الهامة بالنسبة للمحللين والاقتصاديين وراسمي السياسات المالية والنقدية. ويتم في العادة نشر جداول تفصيلية عن التكوين الرأسمالي الثابت والتغير في المخزون يتضمن الجدول الأول على بيانات التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل فيما يتضمن الجدول الثاني تقديرات التكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الاقتصادية التي قامت بالاستثمار مفصلة إلى قطاع عام وخاص وأجنبي. لكن ونظرا للنقص الشديد في البيانات الناجم عن عدم تنفيذ مسوح ميدانية تجمع من خلالها البيانات المتعلقة ببنود الاستثمار فإنه لم يكن بالإمكان إعداد هذه التقديرات التفصيلية إلا على مستوى نوع الأصل. وعلى الرغم من ذلك فقد جمعت بعض البيانات التفصيلية من المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء والشركة العامة للبريد الاتصالات وجد من خلالها بأن معظم الاستثمارات كانت في قطاع النفط والكهرباء والمياه والاتصالات إلا انه لم يكن بالإمكان تحديد قيمة الاستثمارات الحقيقية في كل

قطاع ليصار إلى إصدار جدول يتضمن تقديرات لقيمة الاستثمار وفقا للنشاط الاقتصادي. وعليه فإن الجهود ستتركز في المستقبل على جمع البيانات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية لجميع الأنشطة الاقتصادية سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص أو جهة أجنبية.

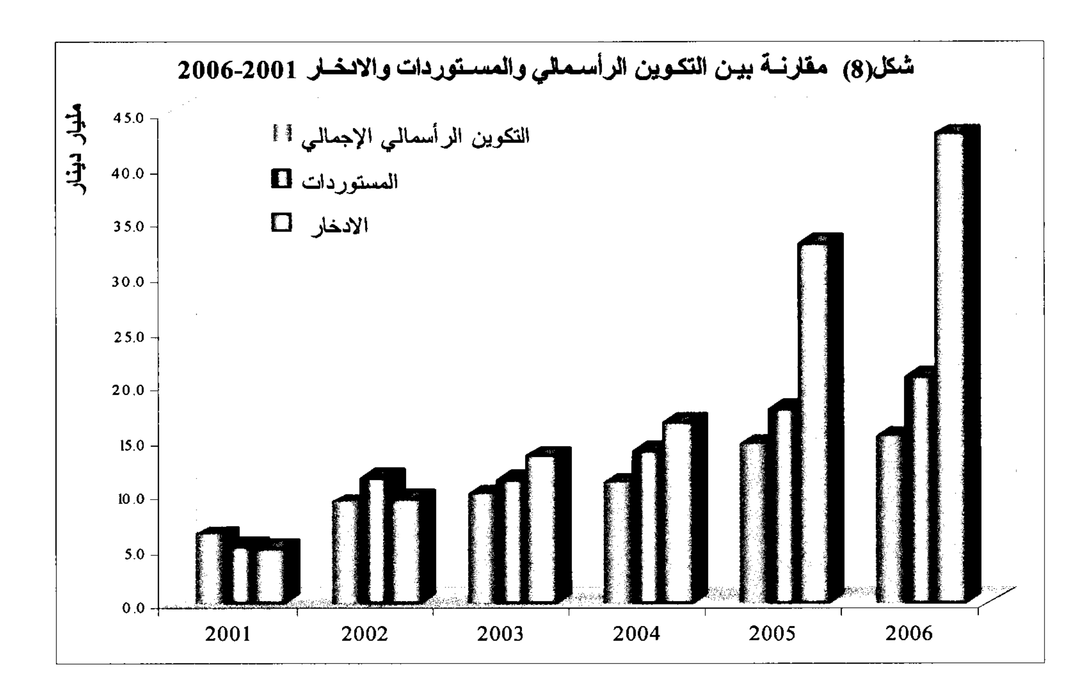
ويتضح من الحساب الخاص بالدخل القومي المتاح كما هو مبين في الشكل رقم (7) النمو الكبير في بند الادخار الذي يعبر عن قدرة القطاعات الاقتصادية على تحقيق فائض من الدخول



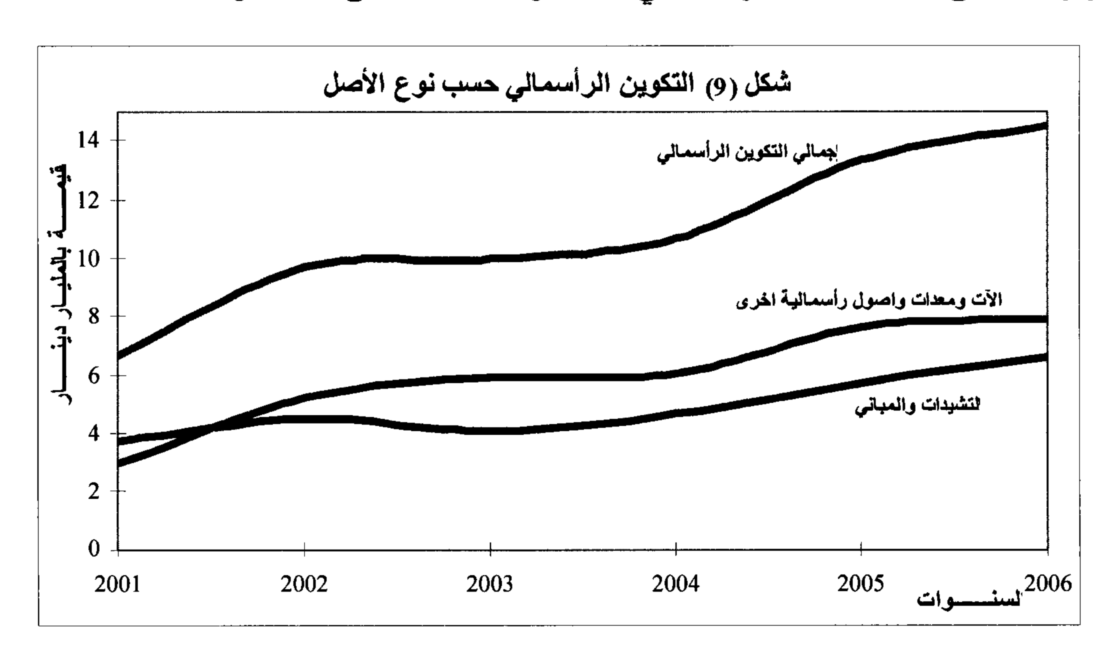
الأولية بعد قيامها بالإنفاق على بنود الاستهلاك النهائي الخاص والعام. وبالطبع فإن هذه الإدخارات هي احد المصادر الهامة في تمويل الاستثمارات وبالتالي فإن زيادتها تعني زيادة قدرة الدولة على الاستثمار. ويلاحظ من هذا الشكل بأن الدخل القومي المتاح للتصرف فيه قد نمى بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ازدادت قيمته من 18.9 مليار دينار عام 2001 إلى 69.2 مليار دينار عام 2006 وذلك نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية الناتجة عن زيادة الأسعار العالمية للنفط الخام. وعلى الرغم من أن زيادة الدخل رافقه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي وخاصة الاستهلاك العائلي الذي ازداد من 10.4 مليار دينار عام 2001 إلى 18.6 مليار دينار عام 2006 فإن هذه الزيادة في الاستهلاك لم تكن حائلا أمام الاقتصاد المحلي لتحقيق قيمة عالية

للادخار حيث ارتفع الادخار من 5 مليار دينار عام 2001 ليصل إلى 43 مليار دينار عام2006 مسيحي.

ويستخدم الادخار في العادة لتمويل لاستثمارات المتمثلة في التكوين الرأسمالي والمتبقي منه يعبر عن قدرة الدولة على الإقراض، ويبين الشكل رقم (8) حجم الاستثمارات التي تم تمويلها



خلال الفترة 2001-2006 مظهرا علاقتها مع بند الادخار، ويبين هذا الشكل أيضا علاقة الواردات بالتكوين الرأسمالي حيث أن معظم السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي ازدادت أهميتها النسبية في السنوات الأخيرة تم استيرادها من الخارج. ويمكن تبرير نمو الواردات على أساس أن هذه الزيادة تأتي نتيجة لزيادة الطلب على الآلات والمعدات المستخدمة



في الأنشطة النفطية وأنشطة إنتاج الكهرباء والمياه والاتصالات. ويبين الشكل رقم (9) تطور التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل خلال الفترة 2001-2006 مسيحي.

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2001- 2006 مسيحي مسجلا نمواً بلغ 20.2% في عام 2006 مسيحي كما هو موضح في الشكل التالي، غير أنه لا يمكن اعتبار هذا التطور الكبير نموا حقيقياً في مستوى المعيشة والذي توضحه البيانات متوسط بالأسعار الثابتة والتي تبين أن النمو الحقيقي في متوسط نصيب الفرد بلغ 4.8% فقط في نفس العام، وذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في السنوات الأخيرة الذي أدى إلى تناقص القوة الشرائية للدينار الليبي، بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى المرتبطة بالشركاء التجاريين وأسعار الصرف التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الواردات التي تشكل الجزء الأكبر من السلع الاستهلاكية والرأسمالية.

الحسابات القومية في ليبيا

تم إعداد مجموعة من الحسابات القومية في الجماهيرية للفترة 1962-2006 استنادا إلى المفاهيم والمعايير الأساسية لنظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة، وقد اعتمد في إعدادها على مجموعة من الأساليب والمنهجيات بما يتناسب مع مصادر البيانات المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن الفترة 2001-2005 شهدت شحا في البيانات الإحصائية نتيجة للأوضاع التي سادت تلك الفترة وبالتالي فإن الحسابات التي تم إعدادها لتلك الفترة افتقرت إلى مصادر البيانات التي تدعمها كما كان الحال في السنوات التي سبقت هذه الفترة مما اضطر القائمين على إعدادها استخدام طرق وأساليب إحصائية تستند إلى مؤشرات إحصائية جزئية لتتمكن من إعداد تقديرات الحسابات القومية مما أثر سلبا على دقة وشمولية وموثوقية هذه التقديرات.

عليه فقد قامت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة احتساب تقديرات للحسابات القومية لهذه الفترة استنادا إلى منهجيات متسقة مع المنهجيات المعمول بها دوليا وفقا لنظام الحسابات القومية 1993 ومستندة إلى قاعدة أكبر من البيانات الإحصائية. حيث تم في إعداد التقديرات الملحقة بهذه النشرة فيما وضعت خطة عملية تهدف إلى تحسين مصادر البيانات وذلك بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية بإصدار البيانات الإحصائية لضمان تدفق البيانات لقسم الحسابات بالشكل المطلوب الذي يتفق مع نظام الحسابات القومية. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة العامة للمعلومات وبالتعاون مع اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ممثلة بقسم الحسابات القومية فيها، بدأت العمل في منتصف شهر الصيف 2007 في تنفيذ مسوح إحصائية تغطي أنشطة الصناعات التحويلية والتشييد والتجارة والخدمات والفنادق والمطاعم ويتوقع أن تصدر نتائج هذه المسوح في نهاية شهر الربيع 2008 بحيث يتم استخدام هذه النتائج لتحسين وتطوير التقديرات للقطاعات المذكورة بصورة أفضل. وسيجري أيضا التنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط لزيادة شمولية القطاع وتحسين الثقة في البيانات المتعلقة بالأنشطة النفطية

وخاصة تلك المتعلقة بالشركات الأجنبية العاملة بالقطاع مما سيؤدي إلى توفير تقديرات أفضل من حيث الشمول والثقة. وتتضمن خطة العمل أيضا القيام بإصدار بيانات تفصيلية لإحصاءات التجارة الخارجية متسقة مع ما يتم نشره من قبل الجهات الأخرى ذات العلاقة حيث أن هذا النوع من الإحصاءات يعتبر من أهم الركائز التي يُعتمد عليها في إعداد الحسابات القومية.

المنهجية المستخدمة في إعداد تقديرات الحسابات القومية

تتضمن الفقرات التالية شرحاً موجزاً للمنهجيات ومصادر البيانات التي تم استخدامها في إعداد التقديرات للمتغيرات المتضمنة في كل الحسابات و الجداول المتضمنة بهذه النشرة وذلك لتعظيم الفائدة من البيانات المنشورة. وتأمل اللجنة الشعبية العامة للتخطيط من مستخدمي هذه النشرة موافاتها بأية ملاحظات أو اقتراحات يرونها من شأنها تحسين وتطوير وزيادة الثقة بهذه النشرة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق:

أ- الجانب الأيمن: يبين هذا الجانب مكونات الناتج المحلي الإجمالي وأوجه إنفاقه وقد تم تقدير البنود المكونة للحساب باستخدام أساليب ومصادر بيانات يمكن تلخيصها بما يلي:

1- **تعويضات العاملين:** عبارة عن قيمة الرواتب والأجور المدفوعة للعاملين في الأنشطة الاقتصادية سواء كانوا منتظمين بالعمل أو بشكل موسمي، وتشمل كذلك المكافآت والمزايا العينية والنقدية المدفوعة لهم. وقد تم تقدير قيمة هذه التعويضات في العديد من الأنشطة الاقتصادية من البيانات المالية التي تقدمها المنشآت العاملة في هذه القطاعات، وفي بعضها قدرت من خلال استخدام تقديرات لقيمة إنتاجية العامل في قطاعات تتوفر عنها بيانات عن العمالة والتعويضات المدفوعة لها وذلك بتطبيقها على القطاعات والأنشطة التي لا تتوفر عنها بيانات عن العمالة والتعويضات المدفوعة لها. وتم تقدير التعويضات المدفوعة من قبل أنشطة الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من بيانات الميزانية التسييرية وميزانية التحول.

2- **صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج والواردات:** عبارة عن قيمة الضرائب مطروحا منها قيمة الإعانات الأخرى على الإنتاج. ويقصد بالضرائب والإعانات الأخرى على الإنتاج تلك الضرائب المدفوعة أو الإعانات المقبوضة من قبل القطاعات الإنتاجية لتتمكن من ممارسة النشاط بدون أن تكون قيمة الضريبة أو الإعانة مرتبطة بالكمية المنتجة كرسوم الدمغة ورسوم المهن وغيرها. وقد قدرت هذه الضرائب باستخدام نسبة تراوحت نسبتها ما بين 3- 5% من قيمة الاستهلاك الوسيط للأنشطة الاقتصادية نظرا لارتباط معظم هذه الضرائب بمدخلات الإنتاج. وقدرت قيمة هذا البند استنادا إلى نسب استمدت من بيانات دول أخرى. وجاء استخدام هذه النسب لعدم وجود أي مصدر بيانات يمكن اعتماده للحصول على تقديرات لهذا البند حسب النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى أن بيانات الإيرادات الواردة في الحساب الختامي أو الميزانية التيسيرية لا تُظهر تفصيلات لبنود الضرائب المقبوضة من قبل الدولة ليتسنى التأكد من مجموع الضرائب المدفوعة من قبل الأنشطة الاقتصادية.

3- **استهلاك رأس المال الثابت:** عبارة عن التناقص الذي يحدث خلال الفترة المحاسبية في القيمة الجارية لمخزون الأصول الثابتة التي يمتلكها ويستعملها المنتج في العملية الإنتاجية نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف الناتج عن حوادث عادية. ويمكن أن تختلف قيمة هذا البند عن قيمة الإهلاك الوارد في حسابات الأعمال التجارية حيث أن هذا البند يحسب بالقيمة الاستبدالية وفقا لنظام الحسابات القومية في حين يحسب بالقيمة التاريخية وفقا للمحاسبة التجارية. ورغم هذا الاختلاف فإن القيمة التي اعتمدت في تقدير هذا البند هي قيمة إهلاك رأس المال التي تم تحصيلها من حسابات الشركات والمؤسسات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى انه لم تتوفر قيمة للإهلاك في بعض الأنشطة الاقتصادية وبالتالي استخدمت نسب الإهلاك إلى الإنتاج في الأنشطة التي توفرت عنها بيانات الإهلاك لتقدير قيمة الإهلاك في الأنشطة التي لم تتوفر عنها هذه البيانات. تم تقدير قيمة الإهلاك في نشاط الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري من خلال تقدير قيمة الموجودات الثابتة حسب نوع الأصل في بداية عام 2001 ومن ثم إضافة قيمة التكوين الرأسمالي حسب نوع الأصل وطرح قيمة الإهلاك لتقدير قيمة الموجدات في نهاية العام. وقد تم تقدير قيمة الموجودات في بداية العام من خلال ضرب قيمة الإهلاك حسب نوع الأصل بالعمر المقدر لكل نوع من أنواع الأصول.

4- **فائض التشغيل:** يعتبر البند الموازن في الحساب ويساوي مجموع القيم المضافة المتولدة في الأنشطة الاقتصادية مطروحا منها قيمة تعويضات العاملين وصافي الضرائب على الإنتاج واستهلاك رأس المال المدفوعة من قبل هذه الأنشطة.

ب- **الجانب الأيسر:**

يتم حساب الناتج المحلي بهذه الطريقة استنادا إلى معادلة التوازن الاقتصادي المعروفة في علم الاقتصاد وهي

الإنتاج + الواردات = الاستهلاك الوسيط + الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات

وبما أن مجموع القيمة المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية تساوي الناتج المحلي فيمكن إعادة صياغة هذه المعادلة بحيث ننقل بند الاستهلاك الوسيط إلى الجانب الأيمن وننقل بند الواردات إلى الجانب الأيسر، وحيث أن القيمة المضافة تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة كالتالي

القيمة المضافة = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات - الواردات

وبالطبع فإن نظام الحسابات القومية قد وضع معايير وأسس لتقدير كل بند من البنود التي تشكل أوجه الإنفاق على الناتج المحلي ليتم استخدامها من قبل الدول كإرشادات عامة أثناء قيامها بإعداد تقديرات الحسابات القومية. وقد تختلف أساليب الاحتساب والتقدير من دولة إلى أخرى وفقا لوضع البيانات والظروف الخاصة فيها. وعليه فقد تم تقدير بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الجماهيرية على النحو التالي:

1- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة العامة:** وهي عبارة عن قيمة إنفاق الحكومة العامة على السلع والخدمات التي تنتجها هي بنفسها وتقدمها مجانا أو بأسعار رمزية مطروحا منها قيمة مبيعاتها من السلع والخدمات بأسعار غير ذات أهمية اقتصادية (رمزية). وحيث أن الحكومة العامة عبارة عن منتج غير سوقي ينتج سلع وخدمات لا يمكن تحديد مستخدمها بصورة مباشرة فإن النظام يفترض بأن الحكومة نفسها هي التي تقوم باستخدام هذه الخدمات والسلع. وبالتالي فإن قيمة هذا البند يساوي قيمة إنتاج نشاط الحكومة العامة مطروحا منها قيمة مبيعاتها الفعلية من السلع والخدمات غير السوقية. وحيث أنه لا توجد أسعار مباشرة تقيس قيمة السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة العامة يتم على أساسها تقييم قيمة إنتاجها فإن نظام الحسابات القومية يتيح المجال لتقدير قيمة الإنتاج لهذا النشاط كمجموع لتكاليف الإنتاج المتمثلة بالاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال. هذا وقد تم الاعتماد على بيانات الميزانية التسييرية وميزانية التحول من اجل احتساب قيمة البنود اللازمة لحساب قيمة الإنتاج في الحكومة العامة.

2- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص:** عبارة عن ما تنفقه الأسر المعيشية المقيمة على السلع والخدمات الاستهلاكية، ويستثنى منها ما ينفقونه على شراء الأصول الثابتة على هيئة مساكن أو سلع ثمينة حيث أن المساكن هي سلع يستعملها مالكوها لإنتاج خدمات الإسكان. وهذا ينطبق أيضا على الساكنين في المساكن التي يملكونها حيث يقيد لهم قيمة خدمات السكن المحتسبة على أنها مخرجات لهم وبنفس الوقت نفقات استهلاكية نهائية. لتقدير هذا البند تم الاعتماد على مصادر البيانات التالية:

أ- المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 الصادر من الهيئة العامة للمعلومات

ب- الكتاب الإحصائي- للسنوات 2001-2005

ج- بيانات من شركات عامة كالشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، شركة المدار، ليبيانا

د- بيانات الواردات من الأجهزة والمعدات المنزلية

هـ - بيانات الإنتاج الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء)

وتعتبر بيانات الإنفاق والدخل العائلي الواردة ضمن المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 هي الركيزة الأساسية في إعداد التقديرات لهذا البند من حيث أنه وفر بيانات عن متوسط إنفاق الفرد على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية بالإضافة إلى بعض النفقات غير الاستهلاكية. حيث تم تحديد واختيار بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الاستهلاكية فقط واستبعدت بنود الإنفاق الأخرى لكونها نفقات تحويلية كالهبات والتبرعات أو نفقات وسيطة كمواد البناء اللازمة لصيانة المسكن باعتبار أن المسكن هو سلعة رأسمالية تستخدم لإنتاج خدمات التأجير سواء كان تأجيرا فعليا أو محتسبا. ومن اجل تقدير الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لعام 2003 على مستوى الاقتصاد تم ضرب متوسط إنفاق الفرد على كل بند من البنود المختارة بعدد السكان في عام 2003 وبهذا تم الحصول على

قيمة الإنفاق الاستهلاكي لعام 2003 حسب السلع والخدمات. فيما قدرت قيمة الإنفاق الاستهلاكي لباقي السنوات كما يلي:

أ- تقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات للسنوات 2001-2006 بأسعار عام 2003 وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الخاص لكل بند من بنود الاستهلاك في عام 2003 بالأسعار الجارية برقم قياسي كمي تم احتسابه من مؤشرات كمية لها علاقة بالبند المراد تقديره. وقد استخدم عدد السكان كمؤشر كمي لاحتساب الأرقام القياسية الكمية المستخدمة في تقدير قيمة الاستهلاك الخاص على معظم السلع والخدمات الأساسية باعتبار أن هذه السلع والخدمات ضرورية وبالتالي فإن الطلب عليها غير مرن نتيجة للزيادة أو النقصان في الدخل أو الأسعار مما يعني أن متوسط إنفاق الفرد لن يتأثر بالزيادة أو النقصان وبالتالي فإن الذي سيؤثر على مستوى الإنفاق الكلي هو التغير في عدد السكان بسبب أن الإنفاق الكلي يحتسب من خلال ضرب متوسط إنفاق الفرد بعدد السكان.

ب- تقدير قيمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات للسنوات 2001-2006 بالأسعار الجارية وذلك من خلال ضرب كل بند من بنود الإنفاق الاستهلاكي المحتسب في الفقرة السابقة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2003). وبما ان الأرقام القياسية المتوفرة هي بأساس 1999 فإنه جرى إعادة تقديرها بأساس 2003 من خلال قسمة كل رقم قياسي بأساس 1999 على الرقم القياسي لعام 2003.

ج- بالنسبة للسلع الكمالية والرفاهية (غير الأساسية) كالسيارات والاتصالات والأجهزة المنزلية والانترنت فإنه تم تقديرها باستخدام بيانات الواردات والحسابات الختامية لبعض الشركات كالشركة العامة للبريد والاتصالات وشركة المدار وشركة ليبيانا وغيرها من الشركات.

د- لم يتم اعتماد بيانات الإنفاق لبعض السلع الواردة في المسح باعتبار أنها غير منطقية كما هو الحال في بيانات الإنفاق على اللحوم الحمراء والبيضاء، حيث تم إعادة تقدير هذه البنود باستخدام بيانات الإنتاج من اللحوم الحمراء والبيضاء التي تم تقديرها أثناء القيام بإعداد تقديرات قطاع الزراعة والصناعات التحويلية كما سيرد لاحقا.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم دراسة منطقية التقديرات المنتجة من خلال دراسة مدى اتساق هذه التقديرات مع جانب العرض من السلع والواردات من جهة ومدى منطقية بيانات متوسط إنفاق الفرد أو الأسرة الواحدة على السلع والخدمات من جهة أخرى.

3. **التكوين الرأسمالي الإجمالي:** عبارة عن مجموع قيمة إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضافا إليه التغير في المخزون من السلع سواء كانت منتجة أو محتفظ بها كمدخلات للإنتاج أو أعمال تحت التنفيذ. والتكوين الرأسمالي الثابت هو عبارة عن مجموع قيمة ما يحتازه منتج ما من أصول ثابتة مخصوما منه قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها أثناء الفترة المحاسبية وهي سنة. والأصول الثابتة التي تدخل في حساب هذا البند عبارة عن أصول ملموسة أو غير ملموسة تنتج كمخرجات من عمليات إنتاج وتستعمل هي بنفسها

بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاج لفترات زمنية تزيد عن سنة. فمثلا السيارة تنتجها مصانع السيارات فإذا استعملها منتج ما ليتمكن من تقديم السلعة أو الخدمة التي ينتجها فإنها تعتبر تكوينا رأسماليا ثابتا لهذا المنتج بسبب أن عمر السيارة أكثر من سنة وتستخدم في الإنتاج لفترات تفوق السنة. أما إذا اشترى هذه السيارة فرد مقيم لاستعماله الشخصي فإنها لا تعتبر تكوينا رأسماليا ثابتا بسبب أن هذا الشخص غير منتج وبالتالي فإن إنفاقه هذا يصنف ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص. وتجدر الإشارة على أن الأعمال التي تم إنجازها فيما يتعلق بإعداد تقديرات لهذا البند استنادا إلى البيانات التي تمكن قسم الحسابات من توفيرها عن الفترة 2001-2006 هو تصنيف الأصول الثابتة التي تدخل ضمن التكوين الرأسمالي كما يلي: 1) المباني والتشييدات الأخرى 2) الآلات والمعدات و وسائط النقل 3) الأثاث 4) الاستكشاف والتنقيب 5) حيوانات الإكثار والتربية في قطاع الزراعة، علما بأنه لم يكن بالإمكان إعداد تقديرات لهذه الأصول بطريقة مباشرة من خلال الحصول على البيانات المتعلقة بمشتريات ومبيعات هذه الأصول من الشركات والمنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك لعدم توفر الحسابات المالية لمعظم هذه الشركات والمنشآت. وعليه فقد تم اللجوء إلى طريقة غير مباشرة لتوفير تقديرات لهذه الأصول على مستوى الاقتصاد وذلك من خلال تقديرها من جانب عرض هذه السلع الرأسمالية في السوق حيث تم إعداد التقديرات كما يلي

أ- تم تقدير قيمة التكوين الرأسمالي من المباني والتشييدات الأخرى باعتبار أنها تساوي قيمة الإنتاج في نشاط التشييد والبناء خلال العام.

ب- قدرت الآلات والمعدات و وسائط النقل باستخدام بيانات الواردات والإنتاج المحلي من الآلات والمعدات مطروحا منه قيمة الآلات والمعدات التي صنفت ضمن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية والتي تم تقديرها كما وردت في الفقرة الخاصة بتقدير الاستهلاك النهائي الخاص. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التفصيلية لإحصاءات التجارة الخارجية التي تنشرها الهيئة العامة للمعلومات لا تظهر القيمة الحقيقية لقيمة الواردات من السلع، حيث تبين من خلال تحليل هذه البيانات بأنها أقل بكثير من القيمة المعتمدة في الحسابات القومية وميزان المدفوعات. وبالتالي تم تطبيق نسبة قيمة الآلات والمعدات إلى إجمالي الواردات كما هي في الجداول التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات على إجمالي الواردات السلعية كما جاءت في ميزان المدفوعات للحصول على قيمة تقريبية للمستوردات من هذه السلع. أما بالنسبة للتغير في المخزون فإنه لم يكن بالإمكان الحصول على أية بيانات تتعلق بقيمة المخزون من السلع في أي نشاط من الأنشطة الاقتصادية لذا فإنها قدرت بطريقة البواقي وذلك باستخدام المعادلة المذكورة آنفاً.

4. **الصادرات مطروحا منها الواردات:** من المعلوم بأن السلع والخدمات التي تنتج محليا إما أن تستخدم محليا وإما أن تصدر وبالتالي فإن الصادرات تعتبر احد أوجه الاستخدام (الطلب) للسلع والخدمات المنتجة محليا ولذلك لا بد من احتسابها وإضافتها إلى بنود الإنفاق الأخرى للوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي. ويقصد بالصادرات وفقا لنظام الحسابات القومية

جميع السلع والخدمات التي تنتقل ملكيتها من مقيم إلى غير مقيم حتى ولو لم تعبر السلع الحدود الدولية، وهو نفس التعريف المستخدم في ميزان المدفوعات. فقيمة إنفاق غير المقيمين (السياح) داخل الجماهيرية على السلع والخدمات تعتبر ضمن الصادرات رغم أنها لم تعبر الحدود وبنفس الوقت إنفاق الليبيين المقيمين في الجماهيرية في الخارج للعلاج أو التعليم يعتبر مستوردات من السلع والخدمات. وتعتبر إحصاءات التجارة الخارجية التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات من أهم مصادر البيانات لتقدير هذا البند إلا أنه لم يكن اعتمادها بسبب أنها لا تشمل جميع المعاملات الخارجية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين كما تبين من خلال الدراسات التي أجرتها لجنة خاصة تم تشكيلها لمراجعة إحصاءات التجارة الخارجية مؤلفة من مندوبين من العديد من القطاعات ومصرف ليبيا المركزي. وعليه فقد تم اعتماد قيمة الصادرات والواردات التي يظهرها ميزان المدفوعات الذي اتفقت اللجنة على انه اقرب للواقع مما هو عليه الحال في إحصاءات التجارة الخارجية. ويتضمن ميزان المدفوعات قيم لإجمالي الصادرات السلعية بالإضافة إلى الصادرات من الخدمات كخدمات النقل والسفر والصحة وغيرها من الخدمات.

وحيث أن مجموع هذه البنود تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي فأنه بالضرورة لابد وان تتساوى هذه القيمة مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحتسب بطريقة الإنتاج والتي يتم حسابها كمجموع للقيم المضافة المتولدة في مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر طريقة الإنتاج من أهم طرق التقدير المعتمدة في الدول لقياس الناتج المحلي الإجمالي وأهمية البيانات التفصيلية التي توفرها عن أداء الأنشطة الاقتصادية بالنسبة لمستخدمي البيانات حيث يمكن إعداد تقديرات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة نظرا لتوفر بيانات الأسعار أو الكميات للعديد من الأنشطة الاقتصادية في حين لم يكن بالإمكان احتسابها بالأسعار الثابتة وفقا لطريقة الإنفاق نظرا لعدم توفر بيانات الأسعار أو الأرقام القياسية المناسبة وخاصة تلك المتعلقة بالتكوين الرأسمالي والواردات.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية

تستخدم طريقة الإنتاج لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية، حيث تحتسب القيمة المضافة في كل نشاط اقتصادي بالأسعار الجارية والثابتة وبعد ذلك يحسب الناتج المحلي الإجمالي كمجموع للقيم المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية مضافا إليها قيمة صافي الضرائب على المنتجات والواردات. ولإعداد تقديرات مناسبة بهذه الطريقة بدرجة مقبولة من الدقة والموثوقية فإنه لا بد بداية من تحديد الأنشطة الاقتصادية السائدة في الجماهيرية وتحديد الوحدات الإنتاجية العاملة في هذه الأنشطة ومن ثم تصنيف هذه الوحدات الإنتاجية وفق نظام تصنيف خاص بالأنشطة الاقتصادية وتكوين إطار إحصائي لها وبعد ذلك يتم استخدام هذا الإطار الإحصائي لتنفيذ مسوح إحصائية تجمع من خلالها البيانات المطلوبة من هذه الوحدات الإنتاجية وفقا لاستمارة إحصائية مناسبة. أما بالنسبة للأنشطة التي ليست متضمنة في الإطار الإحصائي كالمؤسسات الحكومية فإنه يمكن الحصول على البيانات اللازمة عنها من السجلات الإدارية كالحسابات الختامية وميزانيات التحول وغيرها من المصادر. وبتحقيق هذه المتطلبات يصبح بالإمكان توفير البيانات اللازمة التي تمكن معدي الحسابات

القومية من إعداد التقديرات والحسابات القومية المطلوبة وفقا لنظام الحسابات القومية 1993. وعلى الرغم من أن هذه هي الطريقة المناسبة لإعداد الحسابات القومية، إلا أنه قد لا تتحقق هذه المتطلبات في بعض الدول نتيجة لظروف معينة، كما كان الحال في الجماهيرية خلال الفترة 2001-2006 التي شهدت ندرة في البيانات الإحصائية وإلا ما توفر من خلال بعض المسوح الميدانية التي لم تكن شاملة وممثلة لأي قطاع من القطاعات حيث اقتصرت هذه المسوح على بعض المنشآت الكبيرة العاملة في بعض الأنشطة الاقتصادية مما جعلها غير كافية لتلبية متطلبات إعداد تقديرات الحسابات القومية وبالتالي كانت الاستفادة منها محدودة. كما أن تأخر صدور نتائج بعض المسوح والتعدادات لم يتح المجال للاستفادة منها وخاصة بيانات تعداد المنشآت التي لم يكن بالإمكان استغلال بياناته التفصيلية لتوفير إطار إحصائي متكامل للمنشآت العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ونظرا لهذه الظروف والمحددات لجأ معدي الحسابات القومية إلى طريقة التوقعات وفقا لمؤشرات كلية في بعض الأنشطة الاقتصادية كالأنشطة النفطية لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة المذكورة أعلاه والتي كانت تعتبر التقديرات الرسمية الوحيدة للحسابات القومية في ذلك الوقت.

ونظرا لأهمية البيانات التي توفرها الحسابات القومية في التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية ارتأت اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وضع خطة عملية على ثلاثة مراحل لتطوير هذه الحسابات وإرساء نظام إحصائي يضمن استمرارية تدفق الإحصاءات اللازمة لإعداد الحسابات القومية بشكل دوري. تم تطبيق المرحلة الأولى التي تمثلت بجمع ما يمكن جمعه من بيانات إحصائية من مختلف المصادر واستغلالها في إعداد مجموعة من الحسابات القومية للفترة 2001-2006 والتي تم تضمينها بهذه النشرة. أما في المرحلة الثانية فسيتم الاعتماد على قاعدة أوسع من البيانات الإحصائية من خلال التنسيق مع الهيئة العامة للمعلومات لتنفيذ مسوح ميدانية سنوية وبشكل دوري بحيث يستفاد من نتائجها في إعداد الحسابات القومية. وسيتم كذلك التنسيق مع جهات أخرى كمؤسسة النفط واللجنة الشعبية العامة للصناعة ومصلحة الجمارك لضمان ورود البيانات الإحصائية اللازمة بما يتناسب مع متطلبات الحسابات القومية. وخصصت المرحلة الثالثة لإصدار مجموعة من الحسابات الإضافية كحسابات توزيع الدخل والحساب الرأسمالي والحساب المالي على مستوى القطاعات المؤسسية وفقا لنظام الحسابات القومية 1993. بالإضافة لذلك فإنه سيتم وضع خطة عملية يتم من خلالها وضع آلية عمل لجمع مؤشرات عن الأسعار والكميات يتم من خلالها إعداد أرقام قياسية سعرية وكمية يتم استخدامها في تطوير تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة وتتيح المجال لإعداد تقديرات ربع سنوية للناتج المحلي الإجمالي.

ومن اجل إعداد الحسابات والجداول المتضمنة بهذه النشرة تم تقسيم الاقتصاد إلى خمسة عشر نشاط اقتصادي صنفت وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. بعد ذلك تم جمع ما أمكن من مؤشرات أو بيانات مالية عن هذه الأنشطة بغرض إعداد التقديرات المطلوبة عنها وفقا لمنهجية تتناسب مع البيانات المتاحة وطبيعة النشاط الاقتصادي. والفقرات التالية تبين المنهجيات التي استخدمت في إعداد تقديرات القيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة المتولدة في كل نشاط اقتصادي مع ذكر أهم مصادر البيانات التي اعتمدت في التقدير.

نشاط الزراعة والصيد والحراجة

تشمل أنشطة زراعة النباتات و تربية الماشية والدواجن وتربية النحل والصيد البري وتقطيع الأشجار بغرض تصنيع الأخشاب أو الفحم أو الحطب. ونظرا لاختلاف طبيعة الإنتاج ومصادر البيانات في كل نشاط من هذه الأنشطة فقد تم إعداد التقديرات لكل نشاط من هذه الأنشطة استنادا إلى منهجيات تتناسب مع ما توفر من بيانات حولها وهي كالتالي:

الإنتاج النباتي:

يشمل أنشطة إنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات والفاكهة التي تدار من قبل القطاع العام والأهلي؛ وبما أنه لم يتم تنفيذ أي مسح ميداني لجمع البيانات من هذه الوحدات الإنتاجية خلال الفترة 2002-2006 فإنه تم اللجوء إلى بدائل وطرق غير مباشرة لتوفير التقديرات المطلوبة عن هذه الأنشطة. قدرت قيمة الإنتاج لبعض السلع الزراعية كالقمح والشعير اعتمادا على بيانات وفرتها دراسات وتقارير أعدتها اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية كتقرير البيانات المزرعية للمشروعات الزراعية الإنتاجية و تقارير إدارة التخطيط والمتابعة. أما باقي المنتجات النباتية فإنه لم تتوفر عنها أي بيانات إحصائية مباشرة تتعلق بالإنتاج، لذا فقد تم اللجوء إلى طريقة غير مباشرة لإعداد التقديرات. تستند هذه الطريقة إلى احد المبادئ الأساسية في الاقتصاد وهو أن إجمالي عرض أي سلعة يجب أن يساوي إجمالي استخدامات هذه السلعة. وحيث أنَ السلع الزراعية في الجماهيرية تستخدم من قبل الأسر المعيشية كاستهلاك نهائي باستثناء جزء بسيط يتم استخدامه للتصدير أو كاستهلاك وسيط من قبل بعض الصناعات الغذائية. وعليه، استخدمت بيانات الإنفاق الأسري على السلع الزراعية والتي تم تقديرها استنادا إلى بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 وبيانات التجارة الخارجية باعتبارهما المصدران الأساسيان لتقدير إجمالي الاستخدامات من المنتجات النباتية، وبالتالي تحتسب قيمة الإنتاج المحلي والتي تساوي قيمة الاستخدامات مطروحا منها قيمة الواردات. أما بشأن الاستهلاك الوسيط فقط اعتمدت نسبة ثابتة تساوي 68% من الإنتاج وهي عبارة عن متوسط لنسبة الاستهلاك الوسيط من الإنتاج في دول أخرى ذات وضعية زراعية مشابهة. وبالطبع فإنه يسهل انتقاد استخدام هذه النسبة بسهولة ولكنها كانت الطريقة الوحيدة المتاحة نظرا لغياب البيانات التفصيلية عن مدخلات الإنتاج المختلفة وعدم تنفيذ أي مسح يتضمن بيانات عن مدخلات الإنتاج في الزراعة سابقا.

الإنتاج الحيواني:

يشمل أنشطة تربية الماشية والدواجن والنحل من اجل إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وإنتاج الحليب والصوف والمنتجات الأخرى التي تكون مصاحبة للإنتاج الحيواني كالسماد الطبيعي. وحيث أن التعداد الزراعي الذي نفذ في عام 2001 قد وفر بيانات عن أعداد حيوانات المزرعة من أبقار وضأن وماعز وجمال فقد استخدمت هذه البيانات كمرجع تم على أساسها إعداد التقديرات لباقي السنوات. أما البيانات اللازمة لإعداد التقديرات في نشاط تربية الدواجن فقد وفرها تقرير صادر من اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية حيث تضمن التقرير بيانات عن أعداد الدجاج اللحم والدجاج البياض والإنتاج السنوي المحقق من البيض بالإضافة إلى كميات اللحوم البيضاء المنتجة سنويا خلال الفترة 2001-2005. أما إنتاج العسل

فقد قدر استنادا إلى بيانات الإنفاق العائلي باعتبار أن غالبية الإنتاج المحلي يتم استهلاكه من قبل الأسر.

ولتقدير قيمة الإنتاج لأنشطة تربية الأبقار والضأن والماعز والجمال تم احتساب الأعداد من هذه الحيوانات بداية عام 2001 واعتبرت هذه الأعداد مرجعا أساسيا في عملية التقدير باعتبارها القطيع الأساسي لكي يتم بعد ذلك احتساب هذه الأعداد في نهاية العام من خلال المعادلة التالية:

العدد في نهاية العام = العدد في بداية العام + المواليد الجديدة - الذبحيات – الهلاكات من المواليد الجديدة ومن القطيع + الواردات - الصادرات

احتسبت أعداد المواليد الجديدة من خلال نسب تم تحديدها وفقا للمعلومات المستقاة من نشرات زراعية لدول أخرى حيث قدر متوسطها خلال الفترة للضأن 65% والماعز 75% و الأبقار 50% والإبل 47%. أما عدد الحيوانات التي تذهب للذبح فقد قدرت بالنسبة للضأن والماعز بحوالي 7% من المواليد الجديدة و 7% من القطيع الأساسي أما بالنسبة للأبقار والإبل فقدرت بحوالي 65% من المواليد الجديدة و 10% من القطيع الأساسي. في حين قدرت أعداد الحيوانات الهالكة باستخدام نسبة 3% من القطيع الأساسي استنادا إلى المعلومات التي وفرها التقرير والنشرة المشار إليهما.

وبتطبيق المعادلة أعلاه يمكن الحصول على تقدير لقيمة الإنتاج الرئيسي لهذه الأنشطة مقيمة بأسعار باب المزرعة. وقد احتسبت أسعار باب المزرعة استنادا إلى سعر الكيلو غرام من اللحم لكل صنف من أصناف الحيوانات المذكورة وفقا للمعادلة التالية

سعر الرأس الإجمالي = (سعر كيلو اللحم X متوسط وزن الذبيحة) + قيمة الأجزاء الأخرى كالرأس والكبد وغيرها + هامش ربح

حيث وفر تقرير اللجنة الشعبية للزراعة تقديرات لمتوسط وزن الذبيحة حسب النوع، في حين قدرت قيمة الأجزاء الأخرى من خلال استقصاء ميداني قام به بعض موظفي قسم الحسابات القومية.

أما بالنسبة للدواجن، فقد وفر التقرير كما هو مذكور أعلاه بيانات مباشرة عن الأعداد كان من السهل احتساب قيمة الإنتاج وذلك من خلال تحويل الأعداد إلى أوزان ومن ثم ضرب الوزن بالسعر الذي توفره النشرة الشهرية لأسعار القطاعي الذي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات. وقدرت المنتجات الثانوية كالسماد الطبيعي والصوف والحليب من خلال حساب قيمتها للرأس الواحد ومن ثم حسابها للعدد الكلي خلال العام الذي تم حسابه بالطريقة المذكورة أعلاه.

صيد الأسماك

يشمل صيد الأسماك على أساس تجاري في السواحل والمحيطات والمياه الداخلية ولا يشمل تربية الأسماك في مزارع مخصصة لتربية الأسماك. لم يكن بالإمكان إعداد تقديرات لقيمة الإنتاج في هذا النشاط بشكل مباشر نظرا لغياب البيانات الإحصائية عن كميات ونوعيات الأسماك التي يتم اصطيادها من قبل الصيادين، ولذلك تم تقديره من جانب الاستخدام بأسلوب التدفق السلعي وبنفس الطريقة التي استخدمت في إعداد تقديرات قيم الإنتاج من الخضروات والفاكهة وذلك استنادا إلى بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي 2003 وإحصاءات التجارة الخارجية. فيما يتم تقدير قيم الإنتاج من جانب الاستخدامات استنادا إلى مبدأ أن مجموع قيمة عرض أي سلعة تساوي مجموع استخداماتها بشرط أن يكون العرض والاستخدامات مقيمين بنفس الأسعار. فقد تم تقدير قيمة الاستخدامات المتمثلة بالاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط والصادرات. قدرت قيمة الاستهلاك النهائي من بيانات الإنفاق العائلي بعد استبعاد هوامش النقل والتجارة فيما قدرت قيمة الأسماك التي تستخدم كاستهلاك وسيط في صناعة تعليب وحفظ الأسماك كنسبة 10% من قيمة الاستهلاك النهائي في حين اعتمدت بيانات الهيئة العامة للمعلومات حول الصادرات والواردات من الأسماك الطازجة. وبالتالي احتسبت قيمة الإنتاج وفقا للمعادلة التي تظهر التوازن ما بين العرض والاستخدام وهي:

الإنتاج = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الوسيط + الصادرات - الواردات

ومن أجل إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة لهذه النشاط تم بداية احتساب رقم قياسي يقيس معدل التغير في أسعار الأسماك الطازجة بسنة أساس 2003 استنادا إلى بيانات نشرات أسعار القطاعي السنوية التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات، ومن ثم استخدمت هذه الأرقام القياسية لتخفيض قيم الإنتاج بالأسعار الجارية للحصول على التقديرات بالأسعار الثابتة.

وعلى الرغم من أنه تم التمكن من إعداد تقديرات لهذه الأنشطة استنادا إلى ما هو متاح من بيانات إحصائية إلا أنه يمكن وبسهولة تحسين هذه التقديرات من خلال تنفيذ مسوح ميدانية تجمع فيها البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه الأنشطة. وقامت الهيئة العامة للمعلومات بتنفيذ تعداد زراعي في بداية شهر التمور2007 بحيث يوفر هذا التعداد إطاراً يمكن استخدامه في تنفيذ مسوح بالعينة ابتداء من عام 2008 بالإضافة إلى بيانات مرجعية عن أعداد الأشجار والمساحات المزروعة وأعداد الثروة الحيوانية..

والمسوح المقترحة هي مسح للثروة الحيوانية ومسح لكميات الإنتاج النباتي ومسح لأسعار باب المزرعة ومسح مدخلات الإنتاج في القطاع الزراعي. وبتنفيذ هذه المسوح ستتوفر البيانات اللازمة لإعداد تقديرات ذات ثقة عالية مع ضمان استمرارية التقدير وفقا لمنهجية محددة على مر السنين بدلا من اختيار منهجيات تتوافق مع ما يتناسب مع البيانات المتاحة، بالإضافة لذلك سيكون بالإمكان استخدام هذه المسوح للتعرف على مساهمة وأداء القطاع الأهلي في هذا القطاع الاقتصادي باعتبار أن هذا الأمر يعتبر من الأمور الهامة في عمليات التخطيط ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

قطاع التعدين واستغلال المحاجر

يتضمن هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية كلا من أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي واستخراج المعادن، بالإضافة إلى أنشطة استغلال المحاجر. وبالطبع فإن أنشطة استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي هي الأنشطة التي تهيمن على هذا القطاع بشكل خاص وعلى الاقتصاد الليبي بشكل عام. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات المرفقة بهذه النشرة تغطي أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي واستغلال المحاجر فقط، نظرا لعدم توفر أية بيانات عن باقي الأنشطة كاستخراج المعادن والكيماويات والملح وغيرها من الأنشطة المشابهة. ويمكن تلخيص المنهجيات ومصادر البيانات التي تم استخدامها في إعداد التقديرات للأنشطة المذكورة بما يلي:

1- **استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي:** يضم هذا النشاط مجموعة من المؤسسات والشركات التي تعمل على استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي من أهمها المؤسسة الوطنية للنفط وبعض الشركات الأجنبية ولا تشمل المنشآت والوحدات الإنتاجية التابعة لها كمصافي النفط ومصانع البتروكيماويات وشركات الحفر والتموين وغيرها من الشركات التي ليس لها علاقة مباشرة باستخراج النفط. وبالطبع فإن القيمة المضافة لهذا النشاط تتحدد من مجموع القيم المضافة التي تولدها الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط والشركات الأخرى العاملة في هذا النشاط مما استدعي الحصول على البيانات المالية اللازمة التي تظهر تعاملات هذه الوحدات الإنتاجية فيما يتعلق بالإنتاج ومدخلات الإنتاج. وعلى الرغم من أن الحصول على البيانات المالية من جميع هذه الشركات هي الطريقة الأفضل لإعداد التقديرات إلا انه لم يكن بالإمكان الحصول على البيانات المطلوبة للسنوات 2001-2006 عدا الحسابات الختامية التفصيلية للمؤسسة الوطنية للنفط و السنتين 2001 و 2002 فقط.

وعليه، تم اللجوء إلى طريقة أخرى تتمثل بالحصول على مؤشرات عن كميات وقيم الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي ومتوسط أسعارها بالإضافة إلى نسب مشاركة المؤسسة بالشركات الأجنبية المختلفة التي ترتبط بالمؤسسة بعقود مقاسمة أو مشاركة. حيث تم في البداية استخدام البيانات المالية التفصيلية التي وفرتها المؤسسة عن نشاطها في عام 2002 والتي سمحت بإعداد التقديرات التفصيلية لقيمة الإنتاج ومدخلات الإنتاج المختلفة مما ساعد على احتساب نسب فنية ليتم استخدامها في إعداد التقديرات على مستوى النشاط و لباقي السنوات. حيث أنه لم تتوفر البيانات المالية عن السنوات 2003-2006 فإنه تم الحصول بداية على حصة المؤسسة الوطنية للنفط من النفط الخام والغاز الطبيعي المنتجة حسب الشركة. وبمعرفة نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في كل شركة من الشركات المنتجة تم احتساب قيمة الإنتاج الكلي للشركات المختلفة وذلك بقسمة حصة المؤسسة من الكمية المنتجة على نسبة مساهمتها. بعد الحصول على إجمالي الكميات المنتجة من قبل كل شركة تم احتساب قيمة الإنتاج من خلال تقييم الكميات بمتوسط أسعار السوق للنفط الخام والتي تم احتسابها استنادا إلى البيانات المتعلقة بكميات وقيم الإنتاج حسب نوع المنتج التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط. بعد احتساب قيم الإنتاج لكل شركة تم استخدام النسب المتعلقة بنسبة الاستهلاك الوسيط من الإنتاج ونسبة تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال وصافي

الضرائب الأخرى على الإنتاج من الاستهلاك الوسيط والتي احتسبت لسنة 2002 من اجل تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال لإجمالي الشركات العاملة في النشاط، واحتسبت القيمة المضافة كحاصل طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة الإنتاج في حين احتسب صافي فائض التشغيل كحاصل طرح تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال وصافي الضرائب الأخرى على الإنتاج من إجمالي القيمة المضافة. أما بالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد احتسب رقم قياسي كمي باستخدام كميات النفط والغاز الطبيعي المنتجة سنويا واستخدمت هذه الأرقام لاحتساب الإنتاج والاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة بطريقة الاستدلال وذلك كحاصل ضرب الرقم القياسي الكمي بقيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط في عام 2003 والتي هي السنة التي تم اختيارها كسنة أساس لسلسلة الحسابات القومية المرفقة في هذه النشرة.

2- **استغلال المحاجر:** يتضمن أنشطة تشغيل المحاجر التي تنتج أحجار البناء بصورتها الأولية بالإضافة إلى جرش الأحجار وتكسيرها لاستخدامها كمادة خام في صناعة الجير والاسمنت أو بوصفها كمادة البناء أو حجارة لرصف الطرق ويندرج ضمن هذه الفئة تعدين أنواع الطفل والجبس اللازم لصناعة الخزف وصناعة الحراريات أو من اجل طين الحفر. وتوجد في الجماهيرية العديد من المنشآت التي تتعامل بهذه الأنشطة إلا أنه لم يتم تنفيذ مسوح ميدانية شاملة يمكن الاعتماد عليها في إعداد التقديرات، لذا فقد تم استخدام طريقة بديلة للتقدير وذلك عن طريق تحديد وتقييم أوجه استخدام المنتجات التي تنتجها هذه المنشآت واعتبار أن إجمالي هذه الاستخدامات بعد طرح هوامش التجارة والنقل والضرائب تساوي قيمة الإنتاج المحلي والواردات من هذه المنتجات. وبالتالي يتم الحصول على قيمة الإنتاج لهذا النشاط من خلال طرح قيمة الواردات من قيمة إجمالي الاستخدامات المحتسب. وحيث أن استخدامات منتجات هذه الأنشطة ينحصر في قطاع الإنشاءات فإنه تم اعتماد القيمة التي تم تقديرها لهذا النوع من منتجات عند القيام بتقدير مدخلات الإنتاج لأنشطة التشييد والبناء. أما بالنسبة لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط، فنظرا لغياب أية بيانات يمكن الاستدلال بها مباشرة في عملية التقدير فقد تم استخدام نسب الاستهلاك الوسيط من الإنتاج المستخلصة من بيانات دول أخرى مشابهة والتي تظهر أن قيمة الاستهلاك الوسيط تساوي حوالي 50% من الإنتاج. ومن اجل تقدير قيمة المتغيرات الأخرى اللازمة لتقدير قيمة فائض التشغيل استخدمت نسب مختلفة وهي 15% من الإنتاج لحساب تعويضات العاملين و 20% من الاستهلاك الوسيط لحساب إهلاك رأس المال و 4% من الاستهلاك الوسيط لحساب صافي الضرائب الأخرى على الإنتاج.

أما بالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد استخدمت الأسعار القياسية لمواد البناء التي تم احتسابها من أسعار القطاعي الواردة في نشرات أسعار القطاعي السنوية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات لتخفيض قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية وبالتالي الحصول على قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة.

وبالنظر لأهمية قطاع التعدين المتمثل باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي في الاقتصاد الليبي والتي بلغت مساهمته بالناتج المحلي بالأسعار الثابتة حوالي 52% عام 2006 فإنه لا

بد من زيادة التركيز على تحسين مصادر البيانات التي تستند إليها التقديرات وذلك بالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط والهيئة العامة للمعلومات وعلى أعلى المستويات بحيث يتم جمع البيانات المناسبة من جميع الشركات والجهات المحلية والأجنبية ذات العلاقة بإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي. ويتوقع أن يتم تحسين نوعية وتفاصيل البيانات المتعلقة بهذا النشاط، حيث تم التنسيق مع مصرف ليبيا المركز بهذا الخصوص مما يتيح المجال لإصدار تقديرات ذات موثوقية ودورية وبتفاصيل أكبر تضمن الاستفادة القصوى من التقديرات في مجالات التحليل الاقتصادي وتنفيذ الخطط والبرامج والسياسات الاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات الحالية المتعلقة بمساهمة الشركات الأجنبية والمحلية لم تبنى على بيانات مباشر ة من هذه الشركات بل استندت إلى أساليب غير مباشرة باستخدام مؤشرات تم الحصول عليها من المؤسسة الوطنية للنفط، وعليه فإن أي تحسين على مصادر البيانات سيعود بالنفع على نوعية التقديرات في المستقبل وخاصة في مجال الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع الهام.

وبالنسبة لأنشطة استغلال المحاجر فإن الهيئة العامة للمعلومات قد وفرت مؤخرا إطاراً لجميع المنشآت العاملة في هذا القطاع وقد بدأت بتنفيذ مسح ميداني لجمع البيانات اللازمة عن هذا النشاط. أما بالنسبة للأنشطة التي لم تتوفر عنها أي معلومات فإنه لم يتم إدراجها ضمن التقديرات وهي أنشطة استخراج المعادن الكيماوية والأسمدة والأملاح، وبالتالي فإنه لا بد من بذل مزيد من الجهود للحصول على إطار إحصائي يشمل جميع هذه الأنشطة ليكون بالإمكان استخدامه لتنفيذ مسوح ميدانية تجمع بواسطتها البيانات اللازمة لإدراج هذه الأنشطة ضمن تقديرات الحسابات القومية في المستقبل وبالتالي تحسين شمولية التقديرات.

الصناعات التحويلية

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية التي تعمل في مجال التحويل الطبيعي أو الكيماوي للمواد أو المكونات إلى منتجات جديدة سواء تم ذلك بواسطة الآلات التي تعمل بالطاقة أو باليد، وسواء تم ذلك في مصنع أو في المنزل، وسواء بيعت المنتجات بالجملة أو بالتجزئة.

ومن اجل تحقيق أقصى درجة من الشمول لهذه الوحدات الإنتاجية تم العمل مع الهيئة العامة للمعلومات على تجهيز إطار شامل للمنشآت العاملة في هذا القطاع والتي لديها مواقع ثابتة وذلك استنادا إلى بيانات تعداد المنشآت الذي نفذ عام 2006 والذي يصنف المنشآت العاملة حسب حجمها صغيرةً كانت أم كبيرة، حيث تعرف المنشآت الكبيرة بالتي يعمل بها عشرة عاملين فأكثر في حين تُعرَّف المنشآت الصغيرة بالمنشآت التي يعمل بها أقل من عشرة عاملين. وتم كذلك حصر بعض الوحدات الإنتاجية التي لم تصنف ضمن الإطار الذي تم إعداده تمارس بها أنشطة تصنف ضمن قطاع الصناعات التحويلية كأنشطة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء و أنشطة صناعة زيت الزيتون بالإضافة إلى أنشطة ثانوية في شركات ومؤسسات كبيرة كأنشطة تكرير النفط الخام والصناعات البتر وكيماوية. وحيث أن هذا الإطار قد وفر بيانات عن أعداد المنشآت وأعداد العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية التي تم تصنيفها على مستوى الحد الثالث

من التصنيف الدولي كما هي في عام 2006 لذا كان لابد من أن تستخدم هذه البيانات من أجل توفير تقديرات لهذين المتغيرين للسنوات 2001-2005 باستخدام مؤشرات مناسبة.

وقد تم البحث في مصادر البيانات المتاحة عن الصناعات التحويلية والمتمثلة ببعض الحسابات الختامية للشركات الصناعية بالإضافة إلى نشرات نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية التي تم تنفيذها من قبل الهيئة العامة للمعلومات للسنوات 2002 و 2003 و 2004 التي تتضمن بيانات عن الإنتاج وأعداد العاملين وتاريخ بدء الإنتاج. ويوفر التعداد الصناعي لعام 2001 بيانات عن المنشآت الصغيرة والكبيرة والتي تبين نسب الاختلاف في إنتاجية العامل ما بين المنشآت الكبيرة والصغيرة.

وقد تم في بداية العمل استخدام نتائج تعداد المنشآت بهدف تصنيف المنشآت العاملة وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد – الحد الثالث من التصنيف- وذلك بعد تقسيمها إلى مجموعتين؛ بحيث تضم المجموعة الأولى جميع المنشآت ذات العمالة 10 عاملين فأكثر في حين تضم المجموعة الأخرى جميع المنشآت ذات العمالة أقل من عشرة عاملين،ومن ثم تم تقدير أعداد المنشآت في كل مجموعة وذلك للسنوات 2001-2006 استنادا إلى تاريخ بدء الإنتاج في المنشآت العاملة في كل نشاط اقتصادي.

لتقدير قيمة الإنتاج في الأنشطة المختلفة تم استخدام نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة الذي قامت بتنفيذه الهيئة العامة للمعلومات في عام 2003 وذلك بهدف احتساب قيمة إنتاجية العامل الواحد في كل نشاط اقتصادي، ولتوفير تقديرات الإنتاجية لباقي السنوات تم افتراض أن الكمية التي ينتجها العامل لا تتغير مع الزمن وبالتالي تبقى إنتاجيته ثابتة إذا ما قيست بالكمية مما يعني أن الإنتاجية تبقى ثابتة بالأسعار الثابتة ومن ثم تم إعداد أرقام قياسية للأسعار الصناعية باستخدام بيانات متوسطات أسعار القطاعي التي توفرها الهيئة العامة للمعلومات وذلك من اجل احتساب الإنتاجية بالأسعار الجارية والتي تحتسب كحاصل ضرب قيمة الإنتاجية بالأسعار الثابتة بالأرقام القياسية لأسعار الإنتاج الصناعي المناسبة.

استخدمت تقديرات الإنتاجية للمنشآت الكبيرة لتقدير قيمة الإنتاج في المجموعة الأولى من الأنشطة الاقتصادية وذلك بضرب قيمة الإنتاجية بأعداد العاملين في كل نشاط من أنشطة المجموعة الأولى والتي تم تقدير إعداد العاملين فيها من خلال استخدام نسبة عدد العاملين إلى إجمالي عدد المنشآت التي استخلصت من نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة المذكور أعلاه. وبعد احتساب قيم الإنتاج لكل نشاط من أنشطة المجموعة الأولى تم احتساب معاملات اختلاف إنتاجية العاملين ما بين المنشآت الكبيرة والصغيرة والتي احتسبت استنادا إلى بيانات التعداد الصناعي لعام 2001. واستخدمت هذه المعاملات بعد ذلك لتقدير قيم الإنتاج في أنشطة المجموعة الثانية. وبعد احتساب قيم الإنتاج في كلا المجموعتين تم استخدام نسب الاستهلاك الوسيط من الإنتاج التي احتسبت استنادا إلى بيانات المسح السنوي المذكور أعلاه لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط في أنشطة المجموعة الأولى، في حين استخدمت معاملات اختلاف هذه النسب فيما بين المنشآت الصغيرة والكبيرة لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط لأنشطة المجموعة الثانية.

وحيث أن إطار المنشآت الذي تم إعداده لم يتضمن المنشآت العاملة في نشاط تكرير النفط الخام والصناعات البتروكيماوية وصناعة زيت الزيتون وإنتاج اللحوم الحمراء فإنه تم إعداد تقديرات للقيمة المضافة المتولدة في هذه الأنشطة لضمان تغطية أكبر لنشاط الصناعات التحويلية.

وقدرت القيمة المضافة للصناعة تكرير المنتجات النفطية والصناعات البتروكيماوية استنادا إلى البيانات التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط، في حين قدرت القيمة المضافة لصناعة زيت الزيتون وإنتاج وتجهيز اللحوم والأسماك استنادا إلى البيانات المتعلقة بالقطاع الزراعي، حيث أنها قدرات أثناء إعداد التقديرات للقطاع الزراعي.

هذا ولم يكن بالإمكان إعداد تقديرات للتكوين الرأسمالي في هذا النشاط لعدم توفر بيانات مباشرة عن نفقات المنشآت الصناعية على السلع الرأسمالية وبالتالي لم يتم إعداد جداول تفصيلية للتكوين الرأسمالي حسب الأنشطة الاقتصادية. وستوفر المسوح التي ستجريها الهيئة العامة للمعلومات بيانات عن قيمة التكوين الرأسمالي حسب النشاط الاقتصادي وحسب نوع الأصل حيث صممت استمارات المسوح بطريقة تضمن الحصول على هذا النوع من البيانات، مما يعني أنه سيكون بالإمكان نشر تقديرات التكوين الرأسمالي للسنوات القادمة بعد صدور نتائج المسوح الاقتصادية.

إمدادات الكهرباء والغاز والمياه

يتضمن هذا القطاع على أنشطة إنتاج وتوزيع الكهرباء بالإضافة إلى جمع وتنقية وتوزيع المياه بما فيها مياه النهر الصناعي العظيم. ولإعداد تقديرات القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي في هذا القطاع فإنه لابد من توفر بيانات إحصائية ومالية تتعلق بكميات وقيم المبيعات من الكهرباء والمياه المنتجة سنويا بالإضافة إلى مصاريف التشغيل التفصيلة التي تكبدتها الشركات العاملة في هذا القطاع والمتمثلة بالشركة العامة للكهرباء و جهاز تنفيذ وإدارة مشروعات النهر الصناعي العظيم ومشروعات استثمار مياهه. ولابد أن يكون درجة تفصيل بيانات نفقات التشغيل كافية لاحتساب قيمة الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت و الضرائب غير المباشرة. وحيث أن عدد الشركات العاملة في هذا القطاع محدود فقد تم الحصول منها على الميزانيات العمومية والحسابات الختامية بالإضافة إلى تقارير المتابعة السنوية.

استخدمت البيانات المذكورة أعلاه لحساب القيمة المضافة الصافية وفائض التشغيل بالأسعار الجارية وذلك من خلال تقدير قيمة إجمالي الإنتاج والاستهلاك الوسيط لكل من الشركة وجهاز التنفيذ وذلك بهدف تقدير القيمة المضافة التي تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منها قيمة الاستهلاك الوسيط. وبعد احتساب القيمة المضافة قدرت قيمة فائض التشغيل من خلال طرح قيمة تعويضات العاملين والضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال من إجمالي القيمة المضافة. فيما قدرت قيمة إنتاج الشركة العامة للكهرباء على أساس أنها عبارة عن قيمة إجمالي الإيرادات الواردة في الحساب الختامي في كل سنة مخصوما منه قيمة الإيرادات التي لا تخص تلك السنة. كما استخدمت البيانات التفصيلية المتوفرة عن قيمة النفقات التشغيلية في الحسابات الختامية للشركة لتقدير قيمة كل من الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت،

في حين استخدمت بيانات الميزانيات العمومية المتعلقة بالأصول المالية الثابتة حسب نوع الأصل لتقدير قيمة التكوين الرأسمالي. وبعد احتساب قيم كل من الإنتاج والاستهلاك الوسيط تم احتساب القيمة المضافة الإجمالية وذلك من خلال طرح قيمة الاستهلاك الوسيط من قيمة إجمالي الإنتاج.

وقدرت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة كحاصل طرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة. وقدرت قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة بطريقة الاستقراء باستخدام أرقام قياسية كمية تم تركيبها استنادا للبيانات المتاحة عن الكميات المنتجة من الكهرباء في كل سنة من سنوات الفترة موضوع التقديرات بحيث تكون سنة 2003 هي سنة الأساس لهذه الأرقام القياسية. و تتلخص طريقة الاستقراء بأن يتم ضرب قيمة الإنتاج في أي من أنشطة الكهرباء والمياه بالأرقام القياسية الكمية ذات العلاقة. وبالنسبة لقيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة فقد استخدمت طريقة الاستقراء كذلك باستخدام مؤشرات كمية عبارة عن قيم الإنتاج بالأسعار الثابتة وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الوسيط في سنة الأساس بقيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في كل سنة مقسومة على قيمة الإنتاج في عام 2003.

بالنسبة لنشاط إنتاج وتوزيع المياه فقد تم تقدير الإنتاج بالأسعار الجارية كمجموع لقيمة بيع المياه و بنود الإيرادات الإنتاجية المتمثلة بالرسوم المحصلة من شركة البريقة وشركة التبغ وصندوق الجهاد ومن موارد أخرى بالإضافة إلى الإيرادات المتحققة من تشغيل محطات الأبقار. أما باقي المتغيرات كالاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت فقد تم احتسابها مباشرة من البيانات التفصيلية عن مصروفات التشغيل المتاحة في الحسابات الختامية وتقارير متابعة التنفيذ. وبالنسبة للتقديرات بالأسعار الثابتة فقد تمت بنفس الطريقة التي اتبعت في نشاط الكهرباء.

التشييد والبناء

يشمل هذا القطاع مجموعة من الأنشطة المختلفة التي تصنف وفقا للتنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية إلى

1- أعمال تتعلق بإعداد المواقع الخاصة بالبناء كأعمال هدم المباني والمسح والحفر وغيرها من الأعمال المصاحبة لعمليات البناء والتشييد.

2- بناء المنشآت والتشييدات الكاملة أو أجزاء منها تشمل إنشاءات تتعلق بالنقل والمواصلات والري كالسدود والقنوات ومحطات ضخ المياه واستصلاح الأراضي بالإضافة لإنشاءات المرافق العامة كإنشاء شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة وشبكات الكهرباء وإنشاء الأبنية السكنية وغير السكنية للقطاع الخاص والعام.

3- التركيبات والتشطيبات التي تتم على المباني وتشمل الأعمال المتعلقة بالتمديدات الصحية وإصلاحها وأعمال تركيب أنظمة التدفئة وتكييف الهواء والأعمال الكهربائية والهوائيات وأنظمة الإنذار وتركيب المصاعد والسلالم المتحركة وأعمال العزل للمياه والحرارة والصوت وتركيب أنظمة للإضاءة والإشارات في الطرق والسكك والمطارات والمرافئ وإقامة محطات الطاقة الكهربائية والمحولات.

ومن هنا يمكن القول بان هذا القطاع ينتج عنه مجموعات منتجات مختلفة تشمل الأبنية السكنية والتجارية والصناعية والطرق والجسور والأرصفة والمطارات والموانى والمرافق العامة والسكك الحديدية والملاعب الرياضية وشبكات الكهرباء والمواصلات والهاتف وخدمات التطهير وإزالة الصخور تحت الماء واستصلاح الأراضي وإقامة السدود وشبكات الري، كما أن من مميزات هذا القطاع أن فترة الإنتاج تعتبر طويلة قد تزيد عن سنة في معظم الأحيان.

ونظرا لطبيعة هذا النشاط، فإن البيانات المطلوبة لإعداد تقديرات دقيقة للقيمة المضافة تختلف عما هو مطلوب في أنشطة أخرى. فأنشطة إنشاء الأبنية السكنية وغير السكنية تتطلب الحصول على بيانات عن المساحات المسقوفة التي تنفذ سنويا من قبل القطاع الخاص سواء كانوا أفرادا أو مقاولين ومتوسط التكلفة لوحدة المساحة للأبنية المنفذة من قبل هذا القطاع والمساحات التي تم إنشاؤها للأبنية السكنية وغير السكنية والتي نفذت من قبل القطاع العام خلال السنة سواء تم تمويلها من ميزانية التحول أو من الميزانيات المستقلة الأخرى بالإضافة للمساحات وتكاليف البناء التي نفذت خلال السنة من قبل القطاع الخاص بدون الحصول على تراخيص بناء من الجهات المختصة (بشكل مخالف).

ويعتبر تغطية هذا الأنواع من الأنشطة ضرورياً نتيجة لشيوعها في المجتمعات وخاصة في الدول النامية بشكل كبير. بينما تتطلب الأنشطة المتعلقة بالري والمرافق العامة والنقل والمواصلات الحصول على قيمة ما يستحق دفعه على التشييدات (عدا الأبنية السكنية وغير السكنية) التي يتم تنفيذها من قبل الدولة سنويا كتنفيذ مشاريع السدود والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية واستصلاح الأراضي والموانى والمطارات والطرق وأنظمة الصرف الصحي وغيرها من المشاريع. أما فيما يتعلق بإعداد الموقع فهناك حاجة للحصول على البيانات من عدة مصادر تتضمن منشآت من القطاع العام وكذلك القطاع الخاص بسبب أن هذه الأعمال يمكن أن تنفذ تلبية لحاجات هذين القطاعين معا كما هو الحال في الأعمال المتعلقة باستخراج النفط والغاز.

ومن المعلوم بأن أفضل مصادر البيانات الممكن الرجوع إليها في إعداد تقديرات نموذجية لهذا القطاع هي من خلال تنفيذ تعدادات ومسوحات سنوية شاملة لقطاع البناء والتشييد والحصول على البيانات التي يمكن جمعها من المقاولون والجهات المسئولة عن منح تراخيص البناء والتي يمكن أن توفر كم هائل من البيانات المطلوبة لأعداد التقديرات المتعلقة بهذا النشاط. أما بالنسبة للاماكن التي يتم فيها البناء بدون تراخيص نتيجة لعدم وجود سلطة مسئولة عن منح تراخيص البناء أو نتيجة لتغاضي البعض عن الحصول على تراخيص، فإنه في هذه الحالات يمكن اللجوء إلى تقديرات الإنتاج والاستهلاك الوسيط بصورة غير مباشرة باستخدام مؤشرات كمية وسعريه مثل كميات الاسمنت والحديد المتاحة في الأسواق.

ونظرا لعدم توفر مسوح ميدانية تغطي كافة الأنشطة في هذا القطاع فإنه تم اعتماد منهجية عمل في هذه المرحلة تتناسب مع طبيعة البيانات المتوفرة، وذلك بهدف إعداد تقديرات على مستوى قطاع الإنشاءات ككل دون أن تكون هناك إمكانية للتفصيل حسب الأنشطة الفرعية لهذا القطاع. وتتلخص هذه المنهجية بأن يتم في البداية إعداد التقديرات لعام 2003 واعتمادها كمرجع في إعداد التقديرات لباقي السنوات استنادا إلى مؤشرات كمية وسعرية.

فنظرا لكون قيمة الإنتاج في قطاع الإنشاءات عبارة عن قيمة تكاليف البناء مضافا إليها هامشا ربح يحصل عليه من يقوم بتنفيذ هذه الإنشاءات، فإنه يكون بالإمكان تقدير قيمة هذا الإنتاج بطريقة غير مباشرة إذا ما تم التعرف على قيمة تكاليف الإنتاج و نسبة هامش الربح. وحيث أن مادتي الحديد والاسمنت هما العنصرين الأساسيين في أي بناء فإن معرفة كميات الحديد والأسمنت المتاحة في السوق يمكن أن تستخدم للتعرف على قيمة إجمالي تكاليف البناء إذا ما علمنا النسبة التي يشكلانها من إجمالي التكلفة. ويمكن الحصول على قيمة التكلفة الإجمالية من خلال قسمة قيمة الحديد والاسمنت المتاحة على نسبتهما من تكاليف الإنتاج والتي قدرت بحوالي 18% استنادا إلى استفسارات من مجموعة من المقاولين في القطاع العام والخاص ورجوعا إلى بيانات من دول أخرى. وبافتراض أن قيمة الحديد والاسمنت المستخدمة تساوي ما هو متاح في السوق من هذه المواد للصعوبة تخزينها لفترات طويلة فإنه في هذه الحالة يمكن استخدام قيمة الحديد والاسمنت المتاحة في السوق كمؤشر لتقدير قيمة التكاليف الإجمالية.

لتقدير قيم وكميات الحديد والاسمنت المتاحة في السوق تم اللجوء إلى البيانات المتوافرة في ميزانيات التحول التي تصدرها اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ونشرات إحصاءات التجارة الخارجية التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات ونشرات أسعار القطاعي السنوية والرقم القياسي لتكلفة المعيشة التي توفر بيانات عن أسعار مواد البناء المختلفة. وبعد تقدير قيمة تكاليف الإنتاج تم إضافة ما نسته 20% إليها كهامش ربح وذلك لحساب قيمة الإنتاج.

وحيث أن عملية التقدير تحتاج إلى توفر بيانات تفصيلية عن بنود التكاليف، فإنه تم اللجوء إلى بيانات المسح السنوي لقطاع التشييد والبناء لسنة 2003 الذي يتضمن تفاصيل لبنود التكاليف لاستخراج نسبة كل بند من بنود التكاليف من إجمالي التكلفة وبالتالي ضرب كل نسبة من هذه النسب بقيمة تكاليف الإنتاج الإجمالية التي قدرت بالخطوة السابقة وبهذا نحصل على تقديرات لتكاليف الإنتاج مفصلة حسب البنود.

ولتقدير الإنتاج لباقي السنوات فقد تم الاعتماد على حقيقة أن قيمة أي سلعة منتجة أو مستهلكة عبارة عن كميتها المنتجة أو المستهلكة مضروبة بسعرها وقت الإنتاج أو الاستهلاك حيث أن الذي يؤدي إلى تغير قيمة هذه السلعة من فترة إلى أخرى هو التغير في الكميات أو الأسعار أو كلاهما معا، وبالتالي فإنه يمكن أن نحسب قيمة الإنتاج لسلعة ما خلال فترة معينة أذا ما علمنا قيمة إنتاج هذه السلعة خلال فترة مرجعية (سنة الأساس) وعلمنا أيضا التغير الذي حصل في كميات وأسعار هذه السلعة المنتجة مقارنة بفترة الأساس. ويقاس التغير في الكميات والأسعار عادة بالأرقام القياسية للكميات و الأسعار. واستنادا إلى ما ذكر فإنه يمكن حساب قيمة تكاليف الإنتاج لجميع سنوات الفترة عدا سنة 2003 وذلك من خلال عكس أثر التغير السعري والكمي على تقديرات تكاليف الإنتاج لعام 2003 سواء كانت رجوعا لسنوات ما قبل عام 2003 أو لسنوات لاحقة. وكما هو معلوم فإن قيمة تكاليف الإنتاج قد تم احتسابها وفقا للمنهجية المذكورة بالفقرة السابقة باعتبار أنها تمثل قيمة تكاليف الإنتاج في سنة الأساس، وبالتالي يصبح من الواجب إيجاد أرقام قياسية للكميات والأسعار لاستخدامها في قياس التغير في تكاليف الإنتاج.

و من أجل تركيب الأرقام القياسية استخدمت البيانات التي تم جمعها لاستخراج أرقام قياسية تقيس التغير الكمي والسعري لتكاليف البناء ليتم استخدامها فيما بعد في إعداد التقديرات

بالأسعار الثابتة باستخدام طريقة الاستقراء (Extrapolation) وذلك بضرب الرقم القياسي الكمي بقيمة تكاليف الإنتاج في سنة الأساس وبعد ذلك يتم إعداد التقديرات بالأسعار الجارية من خلال ضرب القيمة بالأسعار الثابتة بالرقم القياسي السعري. ولكي نحصل على تقديرات بدرجة أعلى من الثقة فإن الأرقام القياسية المستخدمة يجب أن تكون مرجحة بالأهمية النسبية لكل مادة من مواد البناء التي تدخل في حساب هذه الأرقام وهي الحديد والاسمنت؛ وللقيام بهذا العمل فقط تم افتراض أن الأهمية النسبية لحديد التسليح = 60% والاسمنت بحوالي 40 %.

وبعد الحصول على تفاصيل تكاليف الإنتاج حسب بنود الأنفاق يتم تصنيف هذه البنود بما يخدم احتساب الاستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين وغيرها من المتغيرات المطلوبة في اعدد التقديرات المتعلقة بنشاط التشييد والبناء.

أنشطة الفنادق والمطاعم

يتضمن هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية على نشاطين رئيسيين هما الفنادق والمطاعم، حيث تشمل أنشطة الفنادق جميع الأنشطة التي توفر الإقامة قصيرة الأجل والمساحات المخصصة للمخيمات والتسهيلات اللازمة لها سواء كانت مفتوحة للجمهور أو قاصرة على أعضاء هيئة معينة وذلك نظير رسوم كما هو الحال في الفنادق وبيوت دار الضيافة ونزل الشباب والطلاب وغيرها، في حين أن أنشطة المطاعم هي عبارة عن بيع الأغذية والمشروبات المعدة للاستهلاك الفوري في المباني مثل المطاعم والمقاهي ومنصات المرطبات وتشغيل عربات الطعام التي تحملها وحدات منفصلة وأنشطة إيصال الطعام للمنازل.

ومن اجل إعداد التقديرات اللازمة لهذه الأنشطة فإنه تم الاعتماد على بيانات تعداد المنشآت 2006 لتوفير تقديرات عن أعداد المنشآت العاملة بهذه الأنشطة وأعداد المشتغلين فيها للسنوات 2001-2006 حسب حجم المنشأة استنادا إلى بيانات التعداد والبيانات الخاصة بتاريخ بدء الإنتاج بعد تصنيفها ضمن ثلاثة فئات استنادا إلى حجم العمالة. حيث صنفت الفنادق كمنشآت كبيرة إذا كان عدد المشتغلين فيها أكبر من 100 وكمتوسطة إذا بلغ عدد المشتغلين 41-100 وكصغيرة للتي يعمل بها 1-40 مشتغل. أما المطاعم فصنفت كمنشآت كبيرة إذا كان عدد المشتغلين فيها أكثر من 30 مشتغل وكمتوسطة للتي يعمل بها 10-30 مشتغل وكصغيرة للمنشآت التي يعمل بها أقل من 10 مشتغلين. وبعد ذلك تم جمع البيانات اللازمة لإعداد التقديرات المتعلقة بنشاط الفنادق من خلال مسح ميداني لمجوعة من الفنادق اختيرت كعينة لتمثل جميع الفئات المذكورة. ومن خلال بيانات المسح تم حساب عدة مؤشرات لاستخدمها في إعداد التقديرات على مستوى القطاع. قدرت إنتاجية العامل لكل فئة من الفئات من بيانات المسح وطبقت هذه الإنتاجية على إجمالي أعداد المشتغلين كما جاءت في بيانات تعداد المنشآت وبالتالي حصلنا على قيمة إجمالي الإنتاج للفنادق، واحتسبت قيمة الاستهلاك الوسيط كنسبة من قيمة إجمالي الإنتاج تم تقديرها استنادا إلى نسب الاستهلاك الوسيط من الإنتاج من البيانات التفصيلية التي وفرها المسح الميداني. واستخدمت الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لاحتساب قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في حين استخدم الرقم القياسي لتكاليف المسكن ومستلزماته لاحتساب قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة ومن ثم احتسبت القيمة المضافة كناتج طرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من قيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة.

أما بالنسبة لأنشطة المطاعم فإنه لم يكن بالإمكان تنفيذ مسح ميداني لجمع البيانات عنها وعليه تم تقدير الإنتاجية كنسبة من إنتاجية الفنادق واحتسب الاستهلاك الوسيط كنسبة من الإنتاج، حيث احتسبت هذه النسبة من البيانات التفصيلية المتوفرة لدول أخرى.

أنشطة تجارة الجملة والتجزئة

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية التي تعمل في مجال المتاجرة بالسلع المختلفة بشكل مباشر وذلك من خلال شراء السلع المختلفة بأسعار وبيعها بأسعار أعلى بما يضمن تحقيق هامش تجاري يغطي التكلفة ويحقق أرباح أو القيام بالمتاجرة نيابة عن آخرين مقابل عمولة كسماسرة السلع ووكلاء العمولة، ويتضمن هذا القطاع أيضا أنشطة الصيانة والإصلاح للمركبات والسلع الشخصية والأسرية.

ويتعامل نظام الحسابات القومية مع تجار الجملة والتجزئة على أساس أنهم لا يوردون إلى زبائنهم سلع بل يقدمون لهم خدمات تتمثل بكونهم يقومون بتخزين تشكيلة من السلع وعرضها في مواقع مناسبة وجعل شراؤها ميسورا للزبائن. وعليه فإن قيمة الخدمات التي يقدمها التجار تقاس بمجموع الهوامش التجارية المتحققة على السلع التي يشترونها لإعادة بيعها. والهامش التجاري هو عبارة عن الفرق بين السعر الفعلي أو المحتسب المدفوع لشراء سلعة ما والسعر الذي يتعين على الموزع أن يدفعه لتعويض هذه السلعة في الوقت الذي يبيعها فيه.

تتطلب عملية إعداد التقديرات المطلوبة لهذا القطاع تحديد الوحدات الإنتاجية العاملة في هذا القطاع وهم تجار الجملة والتجزئة ومحلات الصيانة والإصلاح للمركبات والسلع الشخصية والأسرية وجمع البيانات اللازمة منهم. ويتم في العادة تنفيذ مسوح ميدانية بالعينة تجمع من خلالها البيانات المطلوبة لإعداد تقديرات القيمة المضافة لهذا القطاع إلا انه لم يجرى أي مسح ميداني يغطي هذا القطاع خلال الفترة 2001-2006 مما جعل تطبيق الطريقة المثلى في التقدير غير ممكن في المرحلة الحالية. وعليه فقد تم اللجوء إلى طريقة غير مباشرة للتقدير وذلك باستخدام أسلوب التدفق السلعي بحيث أحتسب الهامش التجاري على كل مجموعة سلعية كنسبة من قيمة السلع التي يتاجر بها سواء كانت منتجة محليا أو مستوردة. حددت هذه النسبة استنادا إلى استشارات لمجموعة من المعنيين بالقطاع التجاري من القطاع الخاص والعام حيث استبعدت السلع التي يتم استيرادها مباشرة من المصانع أو من قبل الحكومة و الأفراد بشكل مباشر دون قيامهم باللجوء إلى وسيط. طبقت هذه النسبة على قيمة الواردات التي تم بعد إعادة تصنيفها إلى مجموعات سلعية و قيمة منتجات أنشطة الزراعة ولصناعات التحويلية والاستخراجية. واحتسبت بعد ذلك نسب الهوامش المناسبة لكل مجموعة سلعية استنادا إلى عدة مصادر أهمها نتائج النشرات الإحصائية لمسوح التجارة الداخلية التي تصدرها الهيئة العامة للمعلومات ونشرات مسوح التجارة الداخلية في بعض الدول العربية بالإضافة لاستفسارات من مجموعة من التجار الليبيين.

أما التقديرات بالأسعار الثابتة فقد تمت باستخدام أسلوب الاستقراء وفقا لتوصيات نظام الحسابات القومية وذلك باستقراء الهوامش التي كانت سائدة في سنة 2003 التي تعتبر سنة الأساس لسلسلة الحسابات القومية باستخدام مؤشر كمي هو قيمة السلع المتاجر فيها بالأسعار

الثابتة، بمعنى أخر طبقت نسبة الهوامش التي كانت سائدة في سنة الأساس على قيمة السلع المتاجر فيها بالأسعار الثابتة.

نشاط النقل والتخزين والاتصالات

يشمل نشاط النقل والتخزين والمواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، وسواء تم النقل عن طريق السكك الحديدية، أو براً، أو جواً، والأنشطة التابعة مثل مرافق المحطات وشحن البضائع وتخزينها بالإضافة للنقل عبر الأنابيب، كما يعتبر تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل في جميع أشكال النقل المختلفة ضمن أنشطة النقل بصفة خاصة وهي مشمولة بالتقدير في هذا النشاط،وتم تقسيم النشاط على الأنشطة الفرعية التالية :

1- النقل البري
- 1-1 ركاب
- 1-2 بضائع
- 1-3 عبر الأنابيب

2- النقل المائي

3- النقل الجوي

4- الأنشطة الداعمة والمساندة وأنشطة وكالات السفر

5- البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية

وتتألف المخرجات الرئيسية لأنشطة النقل بكافة أنواعه من الأجور التي يتقاضاها الناقل لقاء نقل الركاب أو البضائع سواء في البر أو الجو أو البحر.أما بالنسبة للأنشطة الداعمة والمساعدة وأنشطة وكالات السفر فإن قيمة مخرجاتها تقاس بقيمة المبالغ التي يتقاضاها مقابل الخدمات المقدمة أو قيمة الرسوم المدفوعة لقاء الخدمة المقدمة مثل أنشطة الإرشاد ورسوم السفن والشحن والتفريغ، أما بالنسبة للتخزين فتساوي قيمة الإيرادات المتحققة من تخزين البضائع للغير. وفيما يخص أنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية فإن المخرجات الرئيسة هي عبارة عن قيمة إيرادات الشركات العاملة في هذا النشاط وهي عبارة عن الأجور والرسوم المقبوضة لقاء الخدمات المختلفة التي توفرها لعملائها.

وتحتاج عملية تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بالأسعار الجارية والثابتة إلى ما يلي:

- عدد السيارات العاملة حسب النوع (حافلات، سيارات أجرة، نقل عام، نقل بضائع..الخ).
- الحسابات الختامية للشركات العاملة في القطاع وتفصيلات للإيرادات والمصروفات.
- عدد مكاتب السفر والشحن والسياحة وخدمات النقل الأخرى.
- أعداد العاملين وفقاً للنشاط الذي يمارسونه.
- الضرائب المدفوعة والإعانات المقبوضة.
- معدلات الإهلاك المقدرة حسب أنواع الآليات.
- أسعار النقل والتنقل والاتصالات لمختلف الوسائل.

ومن أهم مصادر البيانات التي تم الرجوع إليها عند إجراء التقديرات لهذا القطاع هي البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات وأهمها تعداد المنشآت الذي نفذته عام 2006 والكتيب

الإحصائي وإحصاءات التجارة الخارجية وبيانات الأسعار والمسوحات ذات الصلة بالنقل والاتصالات. بالإضافة لذلك تم الحصول على بيانات مالية من مكاتب الشحن ووكالات السفر والسياحة واللجنة الشعبية العامة للنقل والاتصالات والشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بالإضافة لشركات النقل الجوي. حيث تم الحصول علي بيانات هذا النشاط من واقع استمارة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض والتي وفرت البيانات اللازمة عن الشركات العاملة في نشاط البريد والاتصالات وهي الشركة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية و شركة المدار وشركة ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات. وتشمل البيانات التي توفرت، إيرادات متحققة من شركات أخرى و إيرادات مكالمات و إيرادات بدل اشتراكات وإيرادات خدمات صيانة مقدمة للغير وإيرادات خدمات بريد وإيرادات هوامش تجارية وإيرادات إيجارات الأبنية وإيرادات إنتاجية أخرى. وتوفرت كذلك بيانات تفصيلية عن الاستهلاك الوسيط تشمل جميع النفقات التي تنفقها الشركات العاملة في هذا النشاط لتوفير المستلزمات الهاتفية وتذاكر السفر والصيانة الجارية للأصول والإيجارات المدفوعة ومستلزمات التدريب والإقامة والإعاشة وخدمات الأتعاب المهنية والقرطاسية والأدوات مكتبية والدعاية والإعلان وغيرها وكذلك الحال بالنسبة لإهلاك الأصول الثابتة وتعويضات العاملين، حيث تم مراجعة البيانات التي تم تضمينها للاستمارات وتم إعادة تصنيفها وتبويبها وتجميعها بما يخدم متطلبات الحسابات القومية. وتم حساب القيمة المضافة لكل نشاط على أساس أنها تساوي قيمة الإنتاج مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط.

ولتقدير قيمة الإنتاج في أنشطة النقل البري التي لم تتوفر عنها بيانات مالية نتيجة لعدم وجود مسوح ميدانية تغطي هذه الأنشطة فقد تم استخدام أساليب غير مباشرة في عملية التقدير

1- النقل البري ركاب: حيث أن المستخدم الرئيسي لخدمات النقل البري ركاب هم الأفراد والقطاع العائلي فقد تم اعتماد تقديرات الإنفاق العائلي على النقل والتنقلات على أنها تساوي قيمة ما يتم إنتاجه من خدمات نقل للركاب بعد إضافة قيمة للنقل الركاب المقدم للسياح. واستخدمت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لإعداد تقديرات الإنتاج بالأسعار الثابتة.

2- النقل البري بضائع: تم احتساب هوامش النقل كنسبة من قيمة السلع المستوردة والمنتجة محليا حيث أن جميع السلع بحاجة إلى نقل سواء كانت مستوردة أو منتجة محليا. واستثنيت من التقدير قيمة السلع المنتجة التي يقوم منجوها بنقل منتجاتهم.

3- النقل عبر الأنابيب: تم تقديرها من البيانات التي وفرتها المؤسسة الوطنية للنفط.

أنشطة المال والتأمين

يتألف قطاع الشركات المالية من جميع الشركات وأشباه الشركات المقيمة التي تشتغل بصورة رئيسية بالوساطة المالية أو بأنشطة مالية مساعدة تتصل اتصالا وثيقا بالوساطة المالية.

وتعرف الوساطة المالية بأنها نشاط إنتاجي تتكبد فيه الوحدة المؤسسية خصوما على حسابها الخاص بغرض امتلاك أصول مالية وذلك من خلال الاشتغال بمعاملات مالية في السوق. والوسيط المالي لا يعمل ببساطة وكيلا لوحدة مؤسسية أخرى ولكنه يعرض نفسه للخطورة بتكبد خصوم على حسابه هو نفسه. فمن المعلوم أن عمل المصرف الرئيسي هو التوسط بين

المتعاملين سواء كانوا مقترضين أو مقرضين مما يجعل هذه الوساطة المالية نشاطا إنتاجيا تقوم فيه الوحدة الإنتاجية بتدبير الأموال من الأسواق المالية متحملة بذلك التزامات على حسابها الخاص وتكاليف مباشرة لكي تقوم بالاشتغال في معاملات مالية في السوق كعمليات الإقراض لجهات أخرى أو استثمار بأوراق مالية بما يضمن للوحدة تحقيق ربح بعد تغطية جميع التكاليف التي من ضمنها التكلفة المباشرة التي تكبدتها مقابل تدبيرها للأموال على شكل فوائد مدفوعة.

وتشمل الوساطة المالية المصارف التجارية والمتخصصة والمصرف المركزي، وهناك نوع أخر من أنواع الوساطة المالية يتمثل في شركات التأمين. أما بالنسبة للوساطة النقدية فتتمثل في المصارف المتخصصة مثل مصرف الادخار والاستثمار العقاري والمصرف الزراعي ومصرف التنمية والمصرف الريفي، حيث تقوم هذه المصارف بتدبير الأموال من الحكومة في صورة وديعة لتقديم قروض لأغراض التنمية. يتضمن هذا القطاع بالإضافة إلى ما سبق أنشطة مساعدة كأسواق الأوراق المالية وخدمات الصرافة ومكاتب التحويل والمستشارين الماليين وغيرها من الأنشطة التي لم يكن بالإمكان إدراجها ضمن الحسابات نظراً لعدم توفر أية بيانات تتعلق بها. فسوق الأوراق المالية تم إنشاؤه مؤخراً وكذلك لا توجد مكاتب صرافة متخصصة حيث أن جزء من نشاط الصرافة يتم بطريقة غير قانونية خارج أعمال المصارف. أما بالنسبة لشركات الضمان الاجتماعي فإنه لا توجد شركات خاصة في ليبيا ليتم إدراجها ضمن هذا القطاع وعليه فقد تم احتساب نشاط الضمان الاجتماعي ضمن قطاع الحكومة العامة.

وحيث أنه لا توجد أسعار مباشرة للخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف أو شركات التأمين فإن إنتاجها الرئيسي يعتبر خدمة مصرفية تقاس بطريقة غير مباشرة على أساس أنها قيمة دخل الملكية المقبوض على استثمار أموال المودعين في الأصول المالية مطروحا منها قيمة الفوائد المدفوعة على الودائع. ودخل الملكية المقبوض هو عبارة عن قيمة الفوائد المقبوضة مضافا إليها الأرباح المقبوضة على الاستثمارات في الأوراق المالية. وتتطلب عملية تقدير قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لقطاع الوساطة المالية توفر بيانات عن الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة سواء كانت على الودائع المحلية أو الودائع الخارجية أو غيرها من الفوائد وبيانات عن الإيرادات المالية والإيرادات الإنتاجية للمصارف والحسابات الختامية لشركات التأمين. ويتطلب إعداد التقديرات لتوزيعات القيمة المضافة توفر بيانات عن تعويضات العاملين سواء كانت أجور ومرتبات عينية أو نقدية وكذلك مساهمة جهة العمل في الضمان الاجتماعي وغيرها. وتحتاج عملية إعداد تقديرات التكوين الرأسمالي توفر بيانات عن الإضافات والمبيعات من السلع الرأسمالية الثابتة.

اعتمد إعداد التقديرات على البيانات التي وفرها مصرف ليبيا المركزي حول جميع المصارف العاملة في السوق الليبي بالإضافة للحسابات الختامية لشركات التأمين. وقد كان المصدر الأساسي للبيانات هو حسابات الأرباح والخسائر التي يتضمن جانبها الأيسر على بنود الإيرادات بينما يتضمن جانبها الأيمن بنود المصروفات بالإضافة لنتائج أعمال السنة سواء كانت أرباح أم خسائر. ولابد من التنويه إلى أنه يوجد اختلاف في تصنيف المصروفات والإيرادات بين المحاسبة التجارية والمحاسبة القومية حيث أنه يمكن أن يرد في جانب المصروفات بعض المخصصات أو النفقات عن سنوات سابقة على أساس أنها مصروفات، في

حين أن نظام الحسابات القومية يعتبر المصروفات على أساس ما استحق دفعه مقابل أعمال وسلع وخدمات استخدمت خلال العام.

من أجل حساب قيمة الإنتاج للمصرف فإنه لا بد من التنويه إلى وجود نوعان من الإنتاج هما:

1- إنتاج مباشر: يتمثل في المبالغ التي تتلقاها المصارف بشكل مباشر نظير تقديمها للخدمات كإيجارات المباني أو تصريف العملة أو خدمات الاتصال وغيرها من الخدمات المالية التي يتقاضى المصرف عنها عمولات كعمولة فتح الاعتماد أو تظهير كمبيالات وغيرها.

2- إنتاج غير مباشر: عند دراسة الخدمات التي تقدمها المصارف نجد أنها لا تتقاضى أية مبالغ مباشرة مقابل خدمات الوساطة المالية التي تعتبر الخدمة الرئيسة التي تقدمها المصارف وهي عبارة عن قبول الودائع ومنح القروض وبالتالي فأنه لا يكون بالإمكان تقدير قيمة هذه الخدمة بشكل مباشر. وعلى الرغم من عدم حصول المصارف على عائد مباشر مقابل لهذه الخدمات إلا أنها تقوم بذلك سعيا لتحقيق أرباح على الأموال التي تقوم بتشغيلها يفوق التكلفة المباشرة التي تتكبدها على هذه الأموال و بالتالي فإنه لا بد من قياس قيمة هذه الخدمة بطريقة غير مباشرة. وقد نص نظام الحسابات القومية على احتساب قيمة خدمات الوساطة المالية بصورة غير مباشرة وذلك بطرح قيمة الفوائد المدفوعة على ودائع العملاء من أجمالي دخل الملكية الذي تحققه المصارف جراء استخدامها لهذه الودائع.

والخدمة المحتسبة بطريقة غير مباشرة عبارة عن الإنتاج الرئيسي للمصارف وتساوي دخل الملكية المقبوض مطروحا منه قيمة الفوائد المدفوعة خلال العام، ويتكون دخل الملكية المقبوض من قيمة الفوائد التي تتلقاها المصارف نتيجة لاستثمار أموال المودعين من خلال منحها للقروض أو امتلاكها لودائع في مصارف أخرى أو لقيامها بالاستثمار في سندات أو غيرها من الأوراق المالية وتشمل كذلك على قيمة الأرباح التي تحصل عليها المصارف جراء استثمارها في الأسهم. وعليه فإن دخل الملكية المقبوض يساوي مجموع ما تحصل عليه المصارف من فوائد وأرباح استثمارات. أما الفوائد المدفوعة فهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها المصرف مقابل الودائع التي يحصل عليها فمن المعروف أن المصرف يحدد سعر فائدة أمام المودعين لتحفيزهم على إيداع أموالهم فيه وذلك للاستفادة من هذه الفوائد لتحقيق دخل ملكية لهم وكل ما كانت أسعار الفائدة مرتفعة كلما زادت رغبة الناس لإيداع أموالهم فيه.

ولاحتساب قيمة الاستهلاك الوسيط للمؤسسات المالية والذي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تحتاجها هذه المؤسسات لكي تتمكن من تقديم خدماتها باستثناء الأصول الثابتة التي يقيد استهلاكها بوصفها استهلاكاً لرأس المال الثابت. ويشمل الاستهلاك الوسيط قيمة الإيجارات التي تدفعها المصارف نظير استعمالها للأصول الثابتة المستأجرة سواء كانت مباني أو معدات وتشمل كذلك على قيمة المصاريف التي تتكبدها على القرطاسية والكهرباء والنقل والاتصالات والصيانة والأمن وغيرها من السلع والخدمات. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التدريب يعتبر استهلاكا وسيطا وفقا لنظام الحسابات القومية على الرغم من أنه يعتبر تكوينا رأسماليا وفقا للمفهوم الاقتصادي وذلك لصعوبة قياس قيمته، أي صعوبة أن تقيس ما إذا كان المتدرب زادت كفاءته أم لا وإلى أي درجة.

وبعد احتساب قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط يصبح بالإمكان احتساب القيمة المضافة الإجمالية والتي تساوي قيمة إجمالي الإنتاج مطروحا منه قيمة الاستهلاك الوسيط، ويتم استخدام إجمالي القيمة المضافة للحصول على صافي القيمة المضافة وذلك بعد استبعاد قيمة استهلاك رأس المال الثابت. و استهلاك رأس المال الثابت يمكن تعريفه بأنه تناقص أثناء الفترة المحاسبية في القيمة الجارية لمخزون الأصول الثابتة التي تمتلكها وتستعملها المصارف نتيجة للتدهور المادي أو القدم أو التلف الناتج عن حوادث عادية وتستبعد قيمة الأصول الثابتة التي تدمر بأعمال حربية أو بأحداث استثنائية مثل الكوارث الطبيعية الكبيرة نادرة الحدوث وتقيد هذه الخسائر في حساب التغيرات الأخرى في حجم الأصول.

وبالنسبة لأنشطة شركات التأمين فيتمثل نشاطها في قيامها بالحصول على أقساط من الزبائن سواء أن كانت هذه الأقساط تأمين على الممتلكات أو تأمين على الحياة أو غيرها من أنواع التأمين الأخرى، وتقوم بدفع مبالغ مقابل ذلك كتعويضات في حالة حدوث طارئ معين حسب الشروط المنصوص عليها في وثيقة التأمين. وحيث أن خدمات التامين لا توجد لها أسعار مباشرة فإن إنتاجها يحتسب بطريقة غير مباشرة كذلك وفقا للمعادلة

خدمات التأمين = الأقساط المحصلة + الأقساط المكملة – التعويضات المدفوعة – التغير في الاحتياطيات الفنية (الاكتوارية).

حيث أن الأقساط المحصلة هي عبارة عن قيمة الأقساط التي يدفعها الزبائن لشركات التأمين ويكون للشركة حق التصرف في هذا القسط نيابة عن المؤمن لكي تتمكن من استثمار هذه الإقساط بما يحقق دخل إضافي يعتبر كأقساط مكملة. وبذلك فإن الأقساط المكملة تعني أن القسط المطلوب ربما يكون ذا قيمة عالية، فإذا طلبت الشركة القسط بالكامل سيؤدي ذلك إلى عزوف الزبائن عن التأمين لدى هذه الشركة، لذلك تقوم الشركة بطلب قسط أقل من القيمة المطلوبة على أن يكون مسموح لها باستثمار هذا القسط للحصول على ربح يكون كقسط مكمل للمبلغ المطلوب. أما الاحتياطيات الفنية "الاكتوارية" فهي عبارة عن المبالغ التي تقوم الشركات بالاحتفاظ بها لمواجهة المخاطر المحتملة أو لدفع التعويضات المطلوبة. ومن حساب قيمة الإنتاج لشركات التأمين تم الحصول على بيانات عن شركات التأمين العاملة وردت عن كل فرع من فروع التأمين المتمثلة بالتامين المتعلق بالنقل وأجسام السفن والطيران والحريق وغير ذلك من الفروع. واستنادا إلى هذه البيانات التفصيلية احتسبت قيمة الإنتاج لكل فرع على حدة واحتسب كذلك قيمة الإنتاج الثانوي الذي يتكون من العمولات المقبوضة ورسوم الإصدار والإيرادات الأخرى. أما الاستهلاك الوسيط لشركات التأمين فيتكون من قيمة إيجارات المباني والقرطاسية والكهرباء والمياه ومصاريف الصيانة للآلات والمعدات وكذلك صيانة الأبنية و العمولات المدفوعة للغير ومصاريف الترجمة وتدقيق الحسابات ومصاريف النقل والشحن وغيرها من المصاريف المتعلقة بالعملية الإنتاجية لهذه الشركات.

نشاط الإدارة العامة والدفاع وصناديق الضمان الاجتماعي

توصف الوحدات الحكومية بصفة عامة بأنها أنواع الكيانات القانونية التي تنشأ بعمليات سياسية ولها سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية على وحدات مؤسسية أخرى في منطقة معينة. حيث تتولي الحكومة توفير الأموال عن طريق الضرائب أو التحويلات الإجبارية من الوحدات

المؤسسية الأخرى ، ويشترط نظام الحسابات القومية في هذا النوع من الوحدات المؤسسية أن تكون لديها أموال خاصة بها تدبرها إما بفرض الضرائب على الوحدات الأخرى أو تتلقاها كتحويلات من وحدات حكومية أخرى وتكون لديها سلطة إنفاق تلك الأموال لتحقيق أهدافها وسياستها مع القدرة على الاقتراض لحساب نفسها.

والحكومة العامة هي قطاع منتج للخدمات وبعض السلع ولكن ما يميز هذا الإنتاج أنه ليس بهدف البيع بالسوق لتحقيق الأرباح وإنما لتحقيق أهداف محددة تتعلق بإدارة المجتمع لذلك فإنها منتج غير سوقي(المخرجات) أي أنها تنتج خدمات جماعية كالدفاع والأمن وغيرها بالإضافة إلى خدمات فردية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

وعليه فإن هذا القطاع يتضمن جميع الوحدات التي تملكها الحكومة وتنتج خدمات توفرها للمجتمع أو للأفراد مجاناً أو بأسعار ليست ذات دلالة اقتصادية سواء كانت هذه الوحدات مستقلة أو مدمجة ضمن الوحدات الحكومية التي يملكها المجتمع وبالتالي فإن قطاع الحكومة العامة سيشمل جميع المؤسسات المملوكة للمجتمع والتي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية مثل الهيئة العامة للأوقاف وشؤون الزكاة ، وجمعية الدعوة الإسلامية وغيرها من المؤسسات المشابهة وبذلك فإن الوحدات المنتجة للسلع أو الخدمات التي يتم بيعها بأسعار سوقية و يملكها المجتمع ويمكن فصلها تستبعد من قطاع الحكومة العامة وتدرج ضمن القطاع الإنتاجي الذي تصنف ضمنه كما هو الحال في المؤسسة الوطنية للنفط والشركة العامة للكهرباء والشركة العامة للبريد والاتصالات . أما إذا لم تكن هذه الوحدات مستقلة ماليا وإداريا عن الجهات التي تشرف عليها فإنها تصنف ضمن قطاع الحكومة ويعتبر إنتاجها كإنتاج ثانوي ضمن إجمالي الإنتاج لقطاع الحكومة.

ومما سبق فإنه يمكن تصنيف الوحدات الحكومية المكونة لقطاع الحكومة العامة ضمن الأنشطة الفرعية التالية:

أ- خدمات الجمهور العام .
ب- شئون وخدمات التعليم والصحة.
ج- شؤون وخدمات الطاقة .
د- أنشطة الدفاع والأمن العام والنظام.
ه- صندوق الضمان الاجتماعي والرفاه.
و- شؤون وخدمات الإسكان والمرافق والإعمار .
ز- شؤون وخدمات الزراعة وصيد الأسماك.
ح- شؤون وخدمات الصناعة التحويلية والنقل والاتصالات والاقتصاد.
ط- الشؤون وخدمات الترويجية والثقافية والمجتمعية

ويختلف تقدير الإنتاج في قطاع الإدارة العامة والدفاع عن غيره من القطاعات بسبب أن الحكومة عادة ما تنتج سلع وخدمات يصعب تقييمها من الناحية الاقتصادية مثل خدمات الدفاع الأمن والعدل الشؤون الخارجية ..الخ . لكونها تقدم بالمجان أو بأسعار ليست لها دلالة اقتصادية وبالتالي فإن الإنتاج يقيم بسعر التكلفة وتساوي إنفاق الحكومة خلال العام على تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط والاهتلاك والضرائب الأخرى.

عليه فقد تم تقدير البنود الداخلة في حساب قيمة الإنتاج(المخرجات) من خلال الإنفاق الجاري التسييري (الباب الأول والثاني من الميزانية العامة) بالإضافة إلى بعض النفقات الجارية الواردة في ميزانية التحول.

ويوفر الباب الأول البيانات اللازمة لتقدير قيمة تعويضات العاملين وهي عبارة عن جميع المدفوعات النقدية والعينية من رواتب وأجور وتعويضات سواء كانت في شكل نقدي أو عيني للمستخدمين في الوحدات التي صنفت ضمن هذا النشاط وتشمل الرواتب والأجور النقدية والعينية ومساهمة الحكومة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين لديها. فيما يوفر الباب الثاني البيانات اللازمة لتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط الذي هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات التي تستهلكها الحكومة كمدخلات (عدا استهلاك الأصول الثابتة) لتتمكن من توفير السلع والخدمات المختلفة. ويشمل الاستهلاك الوسيط السلع غير المعمرة والخدمات المستخدمة في عملية الإنتاج بما في ذلك إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية وتكاليف الأبحاث والتنمية وغيرها من النفقات المشابهة وبناء على ما سبق يقيم الإنتاج لنشاط الإدارة العامة والدفاع (قطاع الحكومة العامة) على أساس أنها تساوي تعويضات العاملين مضافا إليها قيمة الإهلاك و الاستهلاك الوسيط

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق الضمان الاجتماعي يمثل برنامج تأمين اجتماعي يغطي المجتمع ككل أو قطاعات كبيرة منه وتفرضها وتسيطر عليها الحكومة فهي تشمل مساهمات إلزامية يقوم بدفعها أرباب العمل والتي تقرر الحكومة الشروط التي تدفع بموجبها إلى متلقي المنافع استحقاقات نقدية غير مرتبطة بمدى المساهمات التي يدفعها وهي تنظم بصورة مستقلة عن الأنشطة الأخرى للوحدات الحكومية فهي تحتفظ بأصولها وخصومها بصورة مستقلة عن الوحدات الحكومية وتدخل في معاملات مالية لحسابها. غير أن الترتيبات المؤسسية لصناديق الضمان الاجتماعي تختلف من بلد إلى آخر. فصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا مندمج في الحكومة ويرتبط بها ويعتبر هذا الصندوق مؤسسة عامة للتأمينات الاجتماعية التي ترتبط بالحكومة، من خلال إلزامها لجميع المؤسسات والشركات العامة والخاصة بدفع أقساط محددة وفقاً للقانون عن مستخدميهم لهذا الصندوق وهي التي تقرر سياساته وتعيين المسئولين عنه وتحاسبهم وبذلك فإن صندوق الضمان الاجتماعي صنف ضمن نشاط الحكومة العامة.

وقد تم الاعتماد في عملية التقدير على عدة مصادر للبيانات أهمها النفقات الفعلية للميزانية العامة للدولة بشكل تفصيلي(الحساب الختامي) وتقارير متابعة التنفيذ في الميزانية العامة(الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي) والميزانيات التسييرية للوحدات الإدارية التي لديها ميزانيات مستقلة عن الميزانية العامة الحكومية بالإضافة للحسابات الختامية لصندوق الضمان الاجتماعي الإجباري والحسابات الختامية لصندوق التضامن. ولإعداد التقديرات بالأسعار الثابتة كان لا بد من توفير بيانات عن أعداد العاملين في القطاع ولكن نتيجة لعدم توفر هذه البيانات عن الفترة 2001-2006 فقد تم الرجوع إلى تقديرات تعويضات العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى من اجل احتساب رقم قياسي ضمني للأجور تم استخدامه لتخفيض القيمة المضافة للقطاع من أجل استخراج القيمة المضافة بالأسعار الثابتة.

فمن اجل إعداد تقديرات الإنتاج والقيمة المضافة بالأسعار الجارية لنشاط الإدارة العامة والدفاع تم تحليل البيانات المالية للحسابات الختامية للسنوات 2001-2003 غير أنة اتضح أنها

لا تشمل جميع النفقات الحكومية والتي من المفترض تصنيفها في الباب الأول والثاني، في حين أنه لم تتوفر الحسابات الختامية للدولة لباقي السنوات. وعليه تمت الاستعاضة عنها بتقارير متابعة تنفيذ الميزانية التسييرية وميزانية الدفاع للفترة موضع التقدير حيث أظهرت هذه التقارير النفقات الفعلية في البابين الأول والثاني من الميزانية التسييرية والذين يمثلان تعويضات العاملين والاستهلاك الوسيط على التوالي بالإضافة إلى الإيرادات الحكومية التي تتضمن مبيعات السلع والخدمات بأسعار سوقية أو غير سوقية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه ومن تحليل الحساب الختامي للدولة للسنوات 2001 – 2003 تبين أن بعض النفقات المدرجة في الباب الثاني ليست نفقات وسيطة بل أنها عبارة عن إنفاق رأسمالي بلغت نسبتها حوالي (4.47%) بالإضافة إلى أنه ومن خلال تحليل بيانات ميزانية التحول للعام 2004 (كتيب الميزانية) تبين أنها تضمنت بعض النفقات الجارية وهي عبارة عن تعويضات العاملين واستهلاك وسيط بلغت نسبتهما في نفس العام على التوالي (0.2%)، (11.4%).

تم إعداد تقديرات القيمة المضافة للنشاط بالأسعار الثابتة بحيث تم تقدير تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة (أساس 2003) باستخدام المخفضات الضمنية لتعويضات العاملين في باقي القطاعات وقدر الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات بالأسعار الثابتة باستخدام المخفض الضمني لباقي القطاعات في حين تم تقدير إهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة باستخدام المخفض الضمني للقيمة المضافة في قطاع التشييد والبناء. وبإضافة الإنفاق على السلع والخدمات إلى القيمة المضافة للنشاط نحصل على الإنتاج الإجمالي.

ولا بد من التنويه هنا إلى أنه درج في النشرات السابقة على فصل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية التي تقدمها الحكومة كبنود منفصلة لأهميتهما في الاقتصاد الليبي؛ ونظراً لعدم إمكانية فصلهما في هذه النشرة فقد تم إدراجهما ضمن الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (الخدمات الحكومية الكلية). فالبيانات المالية التي توفرها اللجنة الشعبية العامة للمالية، وحتى الحسابات الختامية للدولة لا تتيح إمكانية توضيح حجم هذين النشاطين الفرعيين، حيث تحتاج عملية إعداد التقديرات لهذين النشاطين توفر البيانات على مستوى أكثر تفصيلاً (تعويضات العاملين، الاستهلاك الوسيط) لكل نشاط . بالإضافة إلى توفر الميزانيات المستقلة للجهات التي تندرج تحت النشاط، فالخدمات الصحية مثلاً تشمل، الأنشطة البيطرية والأنشطة المتصلة بصحة الإنسان مثل المستشفيات والمستوصفات والمصحات ومختبرات التحاليل الطبية وخدمات الإسعاف والأنشطة المتعلقة بصحة الأم والطفل والعلاج الطبيعي بغض النظر عن ملكيتها عامة أو خاصة.

أنشطة الخدمات الأخرى

يتكون هذا القطاع وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية من جميع الوحدات الإنتاجية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات للغير بأسعار مهمة اقتصاديا كافية لتغطية التكاليف وتحقيق أرباح. وتقسم الأنشطة التي توفر الخدمات إلى عدة مجموعات رئيسية هي:

1- الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية وتشمل شراء أو بيع وتأجير وتشغيل العقارات المملوكة ملكية شخصية أو المؤجرة، مكاتب السمسرة أو البيع بالإضافة لأنشطة تأجير الآلات والمعدات التي لا يشغلها عامل وتأجير السلع الشخصية والأسرية. وتشمل أنشطة المشاريع التجارية جميع الأنشطة المتعلقة بالحاسب الآلي والأجهزة ذات الصلة كتقديم الخبرة الاستشارية في مجال المعدات أو البرامج وتجهيز البيانات وصيانة وإصلاح الآلات المكتبية والمحاسبية والحاسب الآلي وتشمل أيضا على أنشطة البحث والتطوير التجريبي في مجال العلوم الطبيعية والهندسية والاجتماعية والإنسانية كما تشمل على أنشطة تجارية أخرى هي الأنشطة القانونية والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الاستشارية الضريبية والخبرة الاستشارية التجارية والأنشطة المعمارية والهندسية وغيرها من الأنشطة التقنية وأنشطة تقديم خدمات الإعلان وتأجير صالات الأفراح وتنظيف المباني والتصوير والتعبئة بجميع أنواعها التجارية وغير التجارية وأنشطة تصميم الأزياء وأنشطة الاستنساخ والطباعة على الآلة الكاتبة وأنشطة السمسرة التجارية

2- أنشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية: تشمل أنشطة الجمعيات الخيرية والمساعدات الاجتماعية للأطفال والمسنين ودور الرعاية الاجتماعية وأنشطة المؤسسات ذات العضوية غير المصنفة في مكان أخر كالاتحادات والغرف التجارية والصناعية والنقابات المهنية ونقابات العمال والهيئات الدينية ونوادي الأدب والشعر والأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية وأنشطة إنتاج الأفلام السينمائية بجميع أنواعها والأنشطة المرتبطة بتوزيع الأفلام وأنشطة السيرك ونوادي الرماية وأنشطة وكالات الإنباء وأنشطة المكتبات والمحفوظات والمتاحف وحدائق النباتات والحيوانات والأندية الرياضية والمنتزهات الترفيهية ومحلات العاب الكمبيوتر. في حين تشمل أنشطة الخدمات الشخصية محلات الغسيل والكي بجميع إشكالها وأنشطة إصلاح الملابس والحلاقة وتصفيف الشعر والتجميل وأنشطة الحمامات العامة وصالات تخفيف الوزن وغيرها من الأنشطة المماثلة.

3- أنشطة التعليم والصحة: تشمل خدمات التعليم الخاص المقدمة للغير والمتضمنة أنشطة التعليم الابتدائي والأساسي والثانوي والتعليم التقني والمهني المتوسط وأنشطة التعليم العالي المتمثل بالتعليم الجامعي والمعاهد العليا بالإضافة إلى أنشطة توفر أنواع أخرى من التعليم كمدارس التدريب المهني والإصلاح الديني ومدارس الأحداث وتعليم اللغات ومعاهد الموسيقي. وتشمل أنشطة الخدمات الصحية على أنشطة المستشفيات والمصحات الخاصة والخدمات الملحقة مثل التخدير والتحليل وأنشطة الممارسة الطبية وطب الأسنان وتشمل الاستشارة الطبية والاختصاصيون وأطباء الأسنان وتتضمن كذلك الأنشطة الطبية الأخرى مثل العلاج الطبيعي والمعالجة عن طريق الوخز بالإبر ومخابر التحليل للعينات الطبية وخدمات الإسعاف وخدمات التصوير بالرنين والتصوير الطبقي المحوري وأنشطة العيادات البيطرية الخاصة ومزاولة الطب البيطري سواء في العيادات الخاصة أو المزارع

4- أنشطة الخدمات المنزلية المتمثلة بخدم المنازل ومربيات الأطفال والطباخين ورعاية حدائق المنازل وسائقي السيارات الخاصة والمعلمين الخصوصيين. لم يتم إدراجها ضمن تقديرات الناتج المحلي نتيجة لعدم وجود أية بيانات عن هذه الأنشطة بالإضافة لذلك لم يتم إدراج الأنشطة التي تقوم بها الأسر أو الإفراد بصورة غير رسمية أو دون حصولهم على رخصة للعمل وهو ما يسمى بالقطاع غير المنظم لأنه لم يكن بالإمكان الحصول على أية بيانات عن هذه الأنشطة.

ولتقدير قيمة الإنتاج الإجمالي (المخرجات) والاستهلاك الوسيط فإنه كان لابد من توفر بيانات مالية مباشرة أو على الأقل مؤشرات كمية وسعرية تدل على قيمة الإيرادات والنفقات التشغيلية للمنشآت العاملة في كل نشاط من أنشطة الخدمات المذكورة سابقاً، ويتم في العادة الحصول على هذه البيانات من خلال مسوح ميدانية تنفذ على عينة من المنشآت في كل نشاط ، بحيث تجمع بيانات تفصيلية عن الإيرادات وتفصيل للنفقات التشغيلية إلى نفقات وسيطة وتعويضات عاملين. وعليه فإنه في العادة يتم التنسيق مع الجهة التي تنفذ هذه المسح وهي في هذه الحالة الهيئة العامة للمعلومات من اجل تصميم استمارة المسح بما يخدم متطلبات تركيب الحسابات القومية.

واستنادا إلى ما سبق فقد استند مسح الخدمات الذي نفذ في عام 2007 مسيحي إلى استمارة تم إعدادها بالتعاون ما بين قسم الحسابات القومية والهيئة العامة للمعلومات حيث صممت هذه الاستمارة لجمع بيانات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات الجارية والرأسمالية. وبذلك فإن البيانات التي سيوفرها هذا المسح ستكون كافية لإعداد تقديرات للقيمة المضافة وتوزيعاتها والتكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية. أما إعداد التقديرات بالأسعار الثابتة فتحتاج إلى توفر بيانات عن الأرقام القياسية لأسعار الخدمات حسب النشاط الاقتصادي التي يمكن الحصول عليها من بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وأما الأرقام القياسية لأسعار خدمات رجال الإعمال فإنها بحاجة إلى إجراء مسح خاص لجمع بيانات الأسعار عنها.

ونظراً لغياب البيانات التفصيلية المتعلقة بإنتاج الخدمات للسنوات 2001-2006 قبل تنفيذ المسح فانه تم تقديرها لأنشطة الخدمات الشخصية والتعليم والصحة بطريقة غير مباشرة من خلال تقدير جانب الطلب استنادا إلى البيانات التي يوفرها المسح العائلي عن استخدامات هذه الخدمات باعتبار أن هذه الاستخدامات هي ما يتم إنتاجه. أما بالنسبة للأنشطة الخدمية الأخرى فانه تم الاستناد إلى بيانات تعداد المنشآت (2006) مسيحي لتوفير تقديرات للسنوات السابقة لسنة التعداد عن أعداد العاملين والمنشآت العاملة في هذه الأنشطة. فقد قدرت أعداد المنشآت استنادا إلى البيانات المتعلقة بتاريخ بدء الإنتاج التي وفرها تعداد المنشآت في حين قدر عدد العاملين على افتراض ثبات متوسط عدد العاملين للمنشأة الواحدة خلال الفترة حيث احتسب هذا المتوسط لعام 2006 وطبق هذا المتوسط على باقي السنوات لاحتساب أعداد العاملين في كل سنة من خلال ضرب متوسط أعداد العاملين في سنة 2006 لكل نشاط خدمي بمجموع المنشآت المقدر في هذا النشاط على افتراض أن متوسط أعداد العاملين في المنشأة الواحدة لا يتغير من سنة إلى أخرى. وبمعنى أخر تم تقدير الإنتاج بالأسعار الجارية على افتراض أن الطلب المحلي على الخدمات المقدمة يساوي الإنتاج المحلي، فقد تم الاعتماد على البيانات المتعلقة بتقديرات

الإنفاق الاستهلاكي للفترة 2001 - 2006 من اجل إعداد التقديرات الخاصة بأنشطة التعليم والصحة والأنشطة الترفيهية وأنشطة الحلاقة وتصفيف الشعر والغسيل والتنظيف. وحيث أن معظم المنشآت العاملة في أنشطة الخدمات الأخرى هي منشآت صغيرة فقد تم إعداد التقديرات لها اعتماداً على تقديرات الإنتاجية التي احتسبت للأنشطة المذكورة في الفقرة السابقة حيث أن إنتاجية العامل في المنشآت الصغيرة لا تختلف كثيرا من نشاط إلى آخر.

ولإعداد التقديرات بالأسعار الثابتة فإنه تم حساب الإنتاج بالأسعار الثابتة عن طريق تخفيض قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية والتي تم تقديرها كما هو مذكور في الفقرة السابقة بالأرقام القياسية لأسعار الخدمات والتي تم الحصول عليها من بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك التي تنشرها الهيئة العامة للمعلومات بعد تعديل سنة الأساس من سنة 1999 إلى سنة 2003.

ولتقدير قيمة الاستهلاك الوسيط في هذه الأنشطة الخدمية تم الاعتماد على بيانات نسب المدخلات من الإنتاج التي تم الحصول عليها بالاستعانة ببيانات بعض الدول الأخرى نظراً لعدم توفر أية بيانات عن الاستهلاك الوسيط خلال الفترة 2001-2006. واحتسب الاستهلاك الوسيط من خلال ضرب نسبة المدخلات إلى الإنتاج في قيمة الإنتاج الكلي لكل نشاط اقتصادي بالأسعار الجارية في مختلف السنوات أما قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة فقد احتسبت بطريقة الاستقراء وذلك بضرب قيمة الاستهلاك الوسيط لسنة 2003 بقيمة الإنتاج بالأسعار الثابتة في كل سنة مقسومة على قيمة الإنتاج لسنة الأساس 2003. وقد تم تقدير التعويضات عن طريق استخدام نسب تعويضات العاملين إلى الإنتاج وهي نسبة تم الحصول عليها من بيانات دول أخرى، وذلك بضرب هذه النسبة في قيمة الإنتاج الكلي بالأسعار الجارية لكل نشاط اقتصادي في مختلف السنوات وذلك للحصول على تعويضات العاملين بالأسعار الجارية.كما تم استخراج قيمة تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة بطريقة الاستقراء.

الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق للسنوات (2001-2006)

بالمليون دينار

البند	2001	2002	2003	2004	2005	*2006	البند	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
تعويضات العاملين	7,232.5	8,029.7	8,895.5	9,939.0	11,797.6	13,047.0	الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	3,529.7	3,922.8	3,825.6	5,912.9	6,573.0	7,610.0
فائض التشغيل	12,936.2	20,618.6	26,605.7	36,630.0	52,650.2	65,223.6	الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	11,077.5	11,600.1	12,957.9	15,436.7	16,032.0	18,540.2
اهلاك رأس المال	1,731.5	1,957.9	2,162.9	2,275.6	2,643.3	3,003.3	التغير في المخزون	-1,177.3	-405.9	55.3	470.9	1,315.2	828.1
الضرائب على الانتاج والواردات	115.3	147.5	144.1	167.0	199.1	221.5	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	6,706.8	9,715.0	9,974.0	10,667.1	13,353.9	14,565.0
ناقصا الإعانات	1,373.2	2,850.5	3,823.9	5,512.1	7,776.0	9,095.4	صادرات السلع والخدمات	5,563.1	14,434.2	18,431.8	24,897.3	39,955.2	51,571.6
							مطروحا/ واردات السلع والخدمات	5,057.6	11,363.0	11,260.2	13,885.3	17,715.1	20,715.0
الناتج المحلي الاجمالي	**20,642.2**	**27,903.2**	**33,984.3**	**43,499.6**	**59,514.3**	**72,400.0**	**الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي**	**20,642.2**	**27,903.2**	**33,984.3**	**43,499.6**	**59,514.3**	**72,400.0**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

الدخل القومي المتاح الممكن التصرف فيه وتخصيصاته بالأسعار الجارية للسنوات (2001-2006)

بالمليون دينار

البند	2001	2002	2003	2004	2005	2006	البند	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	3,529.7	3,922.8	3,825.6	5,912.9	6,573.0	7,610.0	تعويضات العاملين	7,232.5	8,029.7	8,895.5	9,939.0	11,797.6	13,047.0
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	11,077.5	11,600.1	12,957.9	15,436.7	16,032.0	18,540.2	صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي	-50.6	-63.0	-129.2	-12.2	-69.0	-145.9
الادخار	4,260.7	9,589.3	13,457.8	16,536.2	32,998.1	43,088.6	فائض التشغيل	12,936.2	20,618.6	26,605.7	36,630.0	52,650.2	65,223.6
							صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من/إلى العالم الخارجي	270.6	337.1	691.1	-65.0	-368.1	-780.0
							الضرائب على الإنتاج والواردات	115.3	147.5	144.1	167.0	199.1	221.5
							ناقص : الإعانات	1,373.2	2,850.5	3,823.9	5,512.1	7,776.0	9,095.4
							صافي التحويلات الجارية الأخرى من/إلى العالم الخارجي	-262.8	-1,107.1	-2,142.0	-3,261.0	-830.7	768.0
تخصيص الدخل الممكن التصرف فيه	**18,867.9**	**25,112.3**	**30,241.3**	**37,885.8**	**55,603.2**	**69,238.8**	**الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه)**	**18,867.9**	**25,112.3**	**30,241.3**	**37,885.8**	**55,603.2**	**69,238.8**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,282,910.5	1,256,324.4	1,300,713.6	1,286,305.0	1,408,771.4	1,603,276.0
باء	صيد الاسماك	36,925.2	38,356.4	32,281.4	42,292.9	38,729.7	39,788.8
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	7,070,889.9	14,438,267.3	20,269,918.9	29,277,934.9	43,999,924.5	55,706,031.3
دال	الصناعات التحويلية	1,137,268.3	1,484,492.1	2,002,502.0	2,451,791.7	3,124,761.6	3,602,607.2
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	593,541.7	661,672.1	754,979.6	734,291.9	876,627.0	972,735.7
واو	الانشاءات	1,537,967.9	1,935,115.1	1,786,965.2	2,159,239.3	2,683,454.9	3,129,329.5
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	1,339,589.1	1,658,145.7	1,750,009.8	2,060,659.3	2,520,204.0	2,724,835.8
حاء	الفنادق والمطاعم	126,450.6	112,358.8	125,894.9	134,238.0	137,288.4	138,513.5
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	1,354,372.6	1,549,729.9	1,811,972.2	1,944,018.6	2,412,627.3	2,724,238.7
ياء	الوساطة المالية	454,013.9	528,436.8	590,729.4	627,652.4	717,056.3	816,472.5
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	3,635,081.9	3,914,790.6	3,864,948.9	3,996,929.7	4,324,210.5	4,643,535.2
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	3,153,697.5	2,905,051.9	3,279,209.3	3,658,641.5	4,481,936.7	4,935,140.1
ميم	التعليم**	63,440.7	68,447.2	68,435.4	72,522.2	74,622.1	84,891.7
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	100,634.9	108,742.0	107,210.4	110,420.8	113,506.5	132,376.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	40,163.8	41,051.4	41,949.6	43,110.0	53,288.5	61,869.7
	مجموع الأنشطة	**21,926,948.4**	**30,700,981.6**	**37,787,720.5**	**48,600,048.0**	**66,967,009.3**	**81,315,641.8**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	275,335.4	311,222.9	364,328.2	441,025.1	470,027.3	532,993.4
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**21,651,613.1**	**30,389,758.7**	**37,423,392.3**	**48,159,023.0**	**66,496,982.0**	**80,782,648.4**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	7,564,185.5	15,209,817.2	21,514,442.2	30,848,349.4	46,205,697.5	58,358,113.8
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	14,087,427.6	15,179,941.6	15,908,950.1	17,310,673.6	20,291,284.5	22,424,534.6
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات =	-1,009,386.1	-2,486,543.2	-3,439,112.1	-4,659,452.4	-6,982,713.9	-8,382,685.6
+	الضرائب على المنتجات والواردات	363,849.0	364,004.0	384,823.0	852,627.0	793,280.8	712,752.0
-	اعانات على المنتجات	1,373,235.1	2,850,547.2	3,823,935.1	5,512,079.4	7,775,994.7	9,095,437.6
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**20,642,227.0**	**27,903,215.5**	**33,984,280.3**	**43,499,570.5**	**59,514,268.1**	**72,399,962.9**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,207,152.4	1,250,071.8	1,300,713.6	1,352,638.1	1,465,039.7	1,612,142.6
باء	صيد الاسماك	34,241.2	37,289.1	32,281.4	42,801.2	37,057.3	37,671.1
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	18,271,488.0	16,894,462.9	20,269,918.9	21,431,697.2	22,989,423.3	23,984,274.4
دال	الصناعات التحويلية	1,653,413.5	1,733,717.3	2,002,502.0	2,118,017.1	2,252,523.3	2,358,362.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	559,045.8	657,074.9	754,979.6	787,211.3	924,169.0	1,001,657.8
واو	الانشاءات	1,732,287.8	2,031,400.1	1,786,965.2	1,948,770.9	2,290,719.0	2,464,518.8
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	1,341,640.0	1,649,868.5	1,750,009.8	1,899,068.7	2,329,839.9	2,534,557.0
حاء	الفنادق والمطاعم	115,681.7	123,022.4	125,894.9	128,188.4	130,348.8	132,130.8
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	1,409,278.6	1,685,095.5	1,811,972.2	1,994,091.9	2,475,823.6	2,786,578.2
ياء	الوساطة المالية	480,675.5	558,591.9	590,729.4	605,073.7	675,755.8	747,884.4
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	3,487,038.2	3,746,318.0	3,864,948.9	4,003,829.6	4,153,933.6	4,310,812.2
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	3,233,593.5	2,925,302.7	3,279,209.3	3,502,071.5	3,978,092.1	4,288,022.7
ميم	التعليم**	53,601.4	66,075.6	68,435.4	70,810.0	73,401.6	78,667.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	96,476.3	103,546.5	107,210.4	111,065.4	115,122.5	123,372.9
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	37,791.4	40,395.4	41,949.6	43,754.5	44,211.3	47,073.6
مجموع الأنشطة		**33,713,405.4**	**33,502,232.6**	**37,787,720.5**	**40,039,089.4**	**43,935,460.8**	**46,507,726.0**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	423,337.2	339,619.8	364,328.2	363,338.0	308,373.7	304,840.6
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**33,290,068.2**	**33,162,612.8**	**37,423,392.3**	**39,675,751.5**	**43,627,087.0**	**46,202,885.4**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	19,243,111.1	17,933,589.6	21,514,442.2	22,689,339.4	24,327,179.7	25,380,820.0
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	14,046,957.1	15,229,023.2	15,908,950.1	16,986,412.0	19,299,907.3	20,822,065.4
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	-2,831,113.8	-3,075,943.5	-3,439,112.1	-4,195,923.7	-4,490,033.0	-4,436,584.4
+	الضرائب على المنتجات والواردات	342,320.2	341,009.6	384,823.0	407,983.9	448,615.3	475,102.1
-	اعانات على المنتجات	3,173,434.1	3,416,953.1	3,823,935.1	4,603,907.6	4,938,648.3	4,911,686.5
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**30,458,954.4**	**30,086,669.3**	**33,984,280.3**	**35,479,827.7**	**39,137,054.0**	**41,766,301.0**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2002-2006)

نسب مئوية

الرمز	النشاط الاقتصادي	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	-2.1	3.5	-1.1	9.5	13.8
باء	صيد الاسماك	3.9	-15.8	31.0	-8.4	2.7
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	104.2	40.4	44.4	50.3	26.6
دال	الصناعات التحويلية	30.5	34.9	22.4	27.4	15.3
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	11.5	14.1	-2.7	19.4	11.0
واو	الانشاءات	25.8	-7.7	20.8	24.3	16.6
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	23.8	5.5	17.8	22.3	8.1
حاء	الفنادق والمطاعم	-11.1	12.0	6.6	2.3	0.9
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	14.4	16.9	7.3	24.1	12.9
ياء	الوساطة المالية	16.4	11.8	6.3	14.2	13.9
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7.7	-1.3	3.4	8.2	7.4
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	-7.9	12.9	11.6	22.5	10.1
ميم	التعليم**	7.9	0.0	6.0	2.9	13.8
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	8.1	-1.4	3.0	2.8	16.6
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	2.2	2.2	2.8	23.6	16.1
مجموع الأنشطة		**40.0**	**23.1**	**28.6**	**37.8**	**21.4**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	13.0	17.1	21.1	6.6	13.4
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**40.4**	**23.1**	**28.7**	**38.1**	**21.5**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	101.1	41.5	43.4	49.8	26.3
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	7.8	4.8	8.8	17.2	10.5
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	146.3	38.3	35.5	49.9	20.0
+	الضرائب على المنتجات والواردات	0.0	5.7	121.6	-7.0	-10.2
-	اعانات على المنتجات	107.6	34.1	44.1	41.1	17.0
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**35.2**	**21.8**	**28.0**	**36.8**	**21.7**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2002-2006)

نسب مئوية

الرمز	النشاط الاقتصادي	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3.6	4.1	4.0	8.3	10.0
باء	صيد الاسماك	8.9	-13.4	32.6	-13.4	1.7
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	-7.5	20.0	5.7	7.3	4.3
دال	الصناعات التحويلية	4.9	15.5	5.8	6.4	4.7
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	17.5	14.9	4.3	17.4	8.4
واو	الانشاءات	17.3	-12.0	9.1	17.5	7.6
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	23.0	6.1	8.5	22.7	8.8
حاء	الفنادق والمطاعم	6.3	2.3	1.8	1.7	1.4
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	19.6	7.5	10.1	24.2	12.6
ياء	الوساطة المالية	16.2	5.8	2.4	11.7	10.7
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	7.4	3.2	3.6	3.7	3.8
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	-9.5	12.1	6.8	13.6	7.8
ميم	التعليم**	23.3	3.6	3.5	3.7	7.2
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	7.3	3.5	3.6	3.7	7.2
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	6.9	3.8	4.3	1.0	6.5
مجموع الأنشطة		**-0.6**	**12.8**	**6.0**	**9.7**	**5.9**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-19.8	7.3	-0.3	-15.1	-1.1
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:**	**-0.4**	**12.8**	**6.0**	**10.0**	**5.9**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما***	-6.8	20.0	5.5	7.2	4.3
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	8.4	4.5	6.8	13.6	7.9
	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	8.6	11.8	22.0	7.0	-1.2
+	الضرائب على المنتجات والواردات	-0.4	12.8	6.0	10.0	5.9
-	اعانات على المنتجات	7.7	11.9	20.4	7.3	-0.5
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**-1.2**	**13.0**	**4.4**	**10.3**	**6.7**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلة

مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (2001-2006)

نسب مئوية

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	5.9	4.1	3.5	2.7	2.1	2.0
باء	صيد الاسماك	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	32.7	47.5	54.2	60.8	66.2	69.0
دال	الصناعات التحويلية	5.3	4.9	5.4	5.1	4.7	4.5
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.7	2.2	2.0	1.5	1.3	1.2
واو	الانشاءات	7.1	6.4	4.8	4.5	4.0	3.9
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.2	5.5	4.7	4.3	3.8	3.4
حاء	الفنادق والمطاعم	0.6	0.4	0.3	0.3	0.2	0.2
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	6.3	5.1	4.8	4.0	3.6	3.4
باء	الوساطة المالية	2.1	1.7	1.6	1.3	1.1	1.0
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	16.8	12.9	10.3	8.3	6.5	5.7
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	14.6	9.6	8.8	7.6	6.7	6.1
ميم	التعليم**	0.3	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.5	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مجموع الأنشطة		**101.3**	**101.0**	**101.0**	**100.9**	**100.7**	**100.7**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	1.3	1.0	1.0	0.9	0.7	0.7
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	34.9	50.0	57.5	64.1	69.5	72.2
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	65.1	50.0	42.5	35.9	30.5	27.8

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنوات (2001-2006)

نسب مئوية

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3.6	3.8	3.5	3.4	3.4	3.5
باء	صيد الاسماك	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	54.9	50.9	54.2	54.0	52.7	51.9
دال	الصناعات التحويلية	5.0	5.2	5.4	5.3	5.2	5.1
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.7	2.0	2.0	2.0	2.1	2.2
واو	الانشاءات	5.2	6.1	4.8	4.9	5.3	5.3
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	4.0	5.0	4.7	4.8	5.3	5.5
حاء	الفنادق والمطاعم	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	4.2	5.1	4.8	5.0	5.7	6.0
ياء	الوساطة المالية	1.4	1.7	1.6	1.5	1.5	1.6
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	10.5	11.3	10.3	10.1	9.5	9.3
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	9.7	8.8	8.8	8.8	9.1	9.3
ميم	التعليم**	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
مجموع الأنشطة		**101.3**	**101.0**	**101.0**	**100.9**	**100.7**	**100.7**
ناقصا :	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-1.3	-1.0	-1.0	-0.9	-0.7	-0.7
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	57.8	54.1	57.5	57.2	55.8	54.9
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	42.2	45.9	42.5	42.8	44.2	45.1

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالأسعار الجارية للسنوات (2001-2006)

القيمة: بالألف دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	**21,651,613.1**	**21,651,613.1**	**21,651,613.1**	**21,651,613.1**	**21,651,613.1**	**21,651,613.1**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	7,564,185.5	15,209,817.2	21,514,442.2	30,848,349.4	46,205,697.5	58,358,113.8
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	14,054,543.4	15,120,700.3	15,846,251.1	17,257,012.9	20,245,044.2	22,371,805.7
عدد السكان	**5,248,740**	**5,337,281**	**5,427,438**	**5,519,497**	**5,612,984**	**5,673,031**
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	**4,125**	**4,057**	**3,989**	**3,923**	**3,857**	**3,817**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالأسعار الثابتة (2003=100) للسنوات (2001-2006)

القيمة: بالألف دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:	**33,290,068.2**	**33,162,612.8**	**37,423,392.3**	**39,675,751.5**	**43,627,087.0**	**46,202,885.4**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	19,243,111.1	17,933,589.6	21,514,442.2	22,689,339.4	24,327,179.7	25,380,820.0
الأنشطة الإقتصادية الأخرى	14,046,957.1	15,229,023.2	15,908,950.1	16,986,412.0	19,299,907.3	20,822,065.4
عدد السكان	**5,248,740**	**5,337,281**	**5,427,438**	**5,519,497**	**5,612,984**	**5,673,031**
متوسط نصيب الفرد (من الناتج المحلي الإجمالي)	**6,342**	**6,213**	**6,895**	**7,188**	**7,773**	**8,144**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب اوجه الانفاق للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

		2001	2002	2003	2004	2005	*2006
1	**الاستهلاك النهائي الخاص**	**11,077,482.8**	**11,600,136.2**	**12,957,899.0**	**15,436,742.7**	**16,032,043.5**	**18,540,219.2**
1-1	الأسر المعيشية	10,860,277.2	11,047,748.7	11,267,738.3	13,423,254.5	14,574,585.0	16,854,744.7
1-2	الهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم الأسر المعيشية	217,205.5	552,387.4	1,690,160.7	2,013,488.2	1,457,458.5	1,685,474.5
2	**الاستهلاك النهائي الحكومة**	**3,529,742.0**	**3,922,825.6**	**3,825,557.8**	**5,912,863.1**	**6,573,008.1**	**7,609,975.5**
3	**التكوين الرأسمالي الاجمالي**	**5,529,509.4**	**9,309,053.8**	**10,029,223.4**	**11,138,004.8**	**14,669,126.5**	**15,393,168.2**
3-1	التكوين الرأسمالي الثابت	6,706,824.0	9,714,950.2	9,973,971.3	10,667,066.8	13,353,880.2	14,565,018.9
3-2	التغير في المخزون	1,177,314.6-	405,896.4-	55,252.1	470,938.0	1,315,246.3	828,149.3
4	**الصادرات**	**5,563,132.8**	**14,434,200.0**	**18,431,800.0**	**24,897,260.0**	**39,955,190.0**	**51,571,600.0**
4-1	سلعية	5,410,200.0	12,512,000.0	16,483,400.0	22,619,400.0	37,791,900.0	49,202,000.0
4-2	خدمية	67,800.0	511,000.0	566,000.0	568,100.0	699,500.0	634,000.0
4-3	اعادة تصدير	85,132.8	1,411,200.0	1,382,400.0	1,709,760.0	1,463,790.0	1,735,600.0
5	**الواردات**	**5,057,640.0**	**11,363,000.0**	**11,260,200.0**	**13,885,300.0**	**17,715,100.0**	**20,715,000.0**
5-1	سلعية	4,256,640.0	9,408,000.0	9,216,000.0	11,398,400.0	14,637,900.0	17,356,000.0
5-2	خدمية	801,000.0	1,955,000.0	2,044,200.0	2,486,900.0	3,077,200.0	3,359,000.0
	الناتج المحلي الاجمالي	**20,642,227.0**	**27,903,215.5**	**33,984,280.3**	**43,499,570.5**	**59,514,268.1**	**72,399,962.9**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

الارقام القياسية الضمنية للناتج المحلي حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	106.3	100.5	100.0	95.1	96.2	99.5
باء	صيد الاسماك	107.8	102.9	100.0	98.8	104.5	105.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	38.7	85.5	100.0	136.6	191.4	232.3
دال	الصناعات التحويلية	68.8	85.6	100.0	115.8	138.7	152.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	106.2	100.7	100.0	93.3	94.9	97.1
واو	الانشاءات	88.8	95.3	100.0	110.8	117.1	127.0
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	99.8	100.5	100.0	108.5	108.2	107.5
حاء	الفنادق والمطاعم	109.3	91.3	100.0	104.7	105.3	104.8
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	96.1	92.0	100.0	97.5	97.4	97.8
ياء	الوساطة المالية	94.5	94.6	100.0	103.7	106.1	109.2
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	104.2	104.5	100.0	99.8	104.1	107.7
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	97.5	99.3	100.0	104.5	112.7	115.1
ميم	التعليم**	118.4	103.6	100.0	102.4	101.7	107.9
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	104.3	105.0	100.0	99.4	98.6	107.3
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	106.3	101.6	100.0	98.5	120.5	131.4
مجموع الأنشطة		**65.0**	**91.6**	**100.0**	**121.4**	**152.4**	**174.8**
ناقصا:	الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	65.0	91.6	100.0	121.4	152.4	174.8
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية يوزع بين:**	**65.0**	**91.6**	**100.0**	**121.4**	**152.4**	**174.8**
1	أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	39.3	84.8	100.0	136.0	189.9	229.9
2	الأنشطة الإقتصادية الأخرى	100.3	99.7	100.0	101.9	105.1	107.7

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط
*** تشمل المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماوية واللدائن المصنفة ضمنا في الصناعات التحويلية

قيمة الإعانات على المنتجات والواردات للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
بالأسعار الجارية						
المنتجات النفطية المباعة محلياً	620,829.7	1,665,804.1	2,262,770.0	3,489,363.4	4,988,482.9	6,034,358.7
الغاز الطبيعي المباع في السوق المحلي	133,990.3	193,614.5	416,174.0	495,417.0	1,177,386.0	1,416,704.8
النهر الصناعي	478,415.2	560,128.6	664,991.1	677,299.1	810,125.8	837,374.1
السلع التموينية	140,000.0	431,000.0	480,000.0	850,000.0	800,000.0	807,000.0
إجمالي الإعانات	**1,373,235.1**	**2,850,547.2**	**3,823,935.1**	**5,512,079.4**	**7,775,994.7**	**9,095,437.6**
بالأسعار الثابتة (2003=100)						
المنتجات النفطية المباعة محلياً	1,916,599.9	2,082,567.3	2,262,770.0	2,964,154.9	2,963,225.2	2,929,548.7
الغاز الطبيعي المباع في السوق المحلي	369,472.2	309,461.4	416,174.0	449,816.2	634,651.3	626,859.5
النهر الصناعي	436,574.4	550,758.9	664,991.1	681,293.7	832,409.9	864,560.4
السلع التموينية	450,787.6	474,165.4	480,000.0	508,642.9	508,361.9	490,718.0
إجمالـــي الإعانـــــــات	**3,173,434.1**	**3,416,953.1**	**3,823,935.1**	**4,603,907.6**	**4,938,648.3**	**4,911,686.5**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	**الزراعة والصيد والحراجة**	**1,282,910.5**	**1,256,324.4**	**1,300,713.6**	**1,286,305.0**	**1,408,771.4**	**1,603,276.0**
1	الانتاج النباتي	293,833.0	250,841.3	261,916.8	252,166.3	289,240.0	279,610.8
2	الانتاج الحيواني	971,223.2	989,914.9	1,022,736.1	1,017,916.4	1,102,214.8	1,306,739.6
3	الحراجة وانتاج العسل	17,854.4	15,568.2	16,060.8	16,222.2	17,316.6	16,925.6
بـاء	**صيد الاسماك**	**36,925.2**	**38,356.4**	**32,281.4**	**42,292.9**	**38,729.7**	**39,788.8**
جيم	**التعدين واستغلال المحاجر**	**7,070,889.9**	**14,438,267.3**	**20,269,918.9**	**29,277,934.9**	**43,999,924.5**	**55,706,031.3**
1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة الخدمات المتصلة بهما	7,032,835.9	14,357,013.8	20,191,837.5	29,202,109.3	43,920,105.1	55,620,505.7
2	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر واستغلال المحاجر	38,054.0	81,253.5	78,081.4	75,825.6	79,819.4	85,525.6
دال	**الصناعات التحويلية**	**1,137,268.3**	**1,484,492.1**	**2,002,502.0**	**2,451,791.7**	**3,124,761.6**	**3,602,607.2**
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	305,892.1	309,060.9	316,184.1	342,359.1	333,768.5	335,521.2
2	صنع منتجات التبغ	26,950.3	36,342.6	26,348.0	16,438.4	18,461.3	20,268.6
3	صنع المنسوجات	12,943.3	10,542.5	15,828.0	13,819.7	13,780.8	14,647.3
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	26,220.7	26,505.8	26,667.1	33,889.3	36,853.3	39,482.8
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والاحذية	4,533.0	3,505.8	6,031.3	4,019.4	4,220.2	4,678.4
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين بإستثناء الأثاث	43,806.1	44,406.8	46,745.0	41,232.0	41,873.7	40,384.9
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	2,080.4	1,909.5	2,192.2	2,064.6	2,154.1	2,322.3
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	4,925.0	4,887.9	5,203.0	5,759.1	5,777.0	6,059.3
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	187,466.0	383,235.0	528,791.7	832,784.5	1,262,723.5	1,505,841.2
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	18,315.8	21,284.4	14,849.1	21,493.9	20,818.2	22,445.0
11	صنع منتجات المطاط واللدائن	199,843.6	336,532.1	636,483.8	647,427.5	848,280.7	1,049,915.9
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	114,770.2	88,960.1	122,815.8	125,613.5	141,580.3	149,820.5
13	صنع الفلزات القاعدية	56,522.8	76,665.9	135,246.3	244,267.9	277,205.6	289,066.8
14	صنع منتجات المعادن المشكلة بإستثناء الماكينات والمعدات	81,697.0	85,484.8	69,352.3	68,711.8	65,904.8	68,818.0
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	19,453.3	21,293.9	18,221.0	18,734.0	18,593.1	19,017.7
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	2,437.4	1,961.8	2,694.7	1,870.3	1,965.3	2,076.3
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	634.0	751.5	534.7	527.1	492.0	459.1
18	صنع الادوات الطبية وادوات القياس والأدوات البصرية والساعات	413.9	403.8	629.9	921.1	1,002.0	1,044.4
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	1,555.0	907.0	1,483.1	2,594.5	2,041.5	2,353.1
20	صنع معدات النقل الأخرى	1,944.8	1,589.8	1,844.4	3,074.9	2,877.2	3,011.8
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	23,935.1	27,295.1	23,444.6	23,273.9	23,646.0	24,625.7

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
22	إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية وغيرها	928.4	965.0	911.9	915.2	742.3	747.0
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**593,541.7**	**661,672.1**	**754,979.6**	**734,291.9**	**876,627.0**	**972,735.7**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	267,602.8	307,239.3	326,713.4	331,209.0	380,850.9	446,089.9
2	انتاج وتوزيع المياه	325,938.9	354,432.8	428,266.1	403,082.9	495,776.2	526,645.8
واو	**الانشاءات**	**1,537,967.9**	**1,935,115.1**	**1,786,965.2**	**2,159,239.3**	**2,683,454.9**	**3,129,329.5**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**1,339,589.1**	**1,658,145.7**	**1,750,009.8**	**2,060,659.3**	**2,520,204.0**	**2,724,835.8**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	524,133.7	789,860.4	923,489.0	1,163,198.1	1,474,294.1	1,614,706.3
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	21,559.2	32,994.6	40,884.4	49,608.9	62,950.0	68,626.5
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	3,419.6	5,595.2	5,753.4	4,379.0	6,127.8	6,325.8
4	البيع للماشية الحية والاغذية والمشروبات والتبغ	246,710.6	241,293.6	241,985.0	258,242.5	290,934.7	281,926.6
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	129,770.7	148,153.6	114,711.0	119,939.5	158,404.5	160,292.1
6	البيع بالجملة للالات والمعدات والامدادات	354,568.3	380,344.7	360,094.7	398,507.5	457,467.7	518,594.1
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	36,186.7	36,635.9	39,571.1	44,012.4	45,740.1	48,172.8
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	23,240.3	23,267.7	23,521.3	22,771.4	24,285.0	26,191.7
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**126,450.6**	**112,358.8**	**125,894.9**	**134,238.0**	**137,288.4**	**138,513.5**
1	الفنادق	106,552.2	91,075.4	106,008.3	107,636.4	107,574.0	108,329.6
2	المطاعم	19,898.4	21,283.4	19,886.6	26,601.5	29,714.3	30,184.0
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**1,354,372.6**	**1,549,729.9**	**1,811,972.2**	**1,944,018.6**	**2,412,627.3**	**2,724,238.7**
1	النقل البري	1,015,250.2	1,094,471.7	1,215,768.4	1,334,614.9	1,563,099.3	1,775,058.1
1-1	ركاب	214,217.0	201,875.7	234,593.8	236,873.4	243,398.2	264,407.7
1-2	بضائع	656,993.2	759,559.6	823,845.3	931,713.4	1,145,112.9	1,328,799.4
1-3	عبر الانابيب	144,040.0	133,036.3	157,329.2	166,028.1	174,588.3	181,851.0
2	النقل المائي	6,569.9	7,595.6	8,238.5	9,317.1	11,451.1	13,288.0
3	النقل الجوي	21,599.4	3,602.3	8,990.4	12,667.2	27,295.7	30,298.3
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	86,180.8	108,090.1	141,154.7	125,536.7	121,761.1	141,372.1
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	224,772.2	335,970.2	437,820.4	461,882.7	689,020.0	764,222.2
ياء	**الوساطة المالية**	**454,013.9**	**528,436.8**	**590,729.4**	**627,652.4**	**717,056.3**	**816,472.5**
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	365,502.3	433,440.0	483,958.0	524,009.6	579,537.0	657,173.2
2	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية	47,237.6	46,957.1	53,068.7	46,583.5	72,332.3	85,074.5
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	41,274.0	48,039.7	53,702.7	57,059.3	65,186.9	74,224.8

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
كاف	**الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية**	**3,635,081.9**	**3,914,790.6**	**3,864,948.9**	**3,996,929.7**	**4,324,210.5**	**4,643,535.2**
1	**الأنشطة العقارية والتأجيرية**	**3,395,568.5**	**3,656,761.6**	**3,612,821.0**	**3,745,650.3**	**4,053,808.3**	**4,346,425.0**
1-1	ملكية المساكن	3,109,623.4	3,349,047.9	3,308,304.3	3,431,386.3	3,714,904.0	3,982,532.3
1-2	نشاط تأجير العقارات	270,402.0	291,221.6	287,678.6	298,381.4	323,035.1	346,307.2
1-3	تأجير الالآت والمعدات	15,543.1	16,492.2	16,838.1	15,882.6	15,869.1	17,585.5
2	**انشطة تجارية اخرى**	**239,513.4**	**258,029.0**	**252,127.9**	**251,279.5**	**270,402.2**	**297,110.3**
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	1,113.8	1,279.7	1,266.5	1,363.3	1,365.3	1,379.1
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو نظير رسم /المكاتب العقارية	5,536.6	6,220.2	7,031.7	6,774.2	7,014.7	7,079.7
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	3,467.7	3,603.5	3,540.4	3,592.6	3,771.5	4,206.8
2-4	البحث والتطوير	1,223.1	1,316.2	1,148.0	1,198.2	1,154.1	1,171.7
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الإستشارية الضرائبية	51,504.0	54,115.7	57,709.9	54,634.5	57,394.2	64,583.9
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	51,255.6	62,686.7	54,517.2	56,661.3	63,530.6	70,615.3
2-7	خدمات الإعلان	2,816.8	2,965.6	3,006.2	3,190.0	2,955.4	3,484.9
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتصميم الأزياء ومقاهى الانترنت	122,522.3	125,771.4	123,837.9	123,806.7	133,147.8	144,519.6
2-9	أنشطة وكالات الأنباء	73.4	69.9	70.1	58.6	68.5	69.3
لام	**الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري**	**3,153,697.5**	**2,905,051.9**	**3,279,209.3**	**3,658,641.5**	**4,481,936.7**	**4,935,140.1**
ميم	**التعليم****	**63,440.7**	**68,447.2**	**68,435.4**	**72,522.2**	**74,622.1**	**84,891.7**
نون	**الصحة والعمل الاجتماعي****	**100,634.9**	**108,742.0**	**107,210.4**	**110,420.8**	**113,506.5**	**132,376.1**
سين	**أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى**	**40,163.8**	**41,051.4**	**41,949.6**	**43,110.0**	**53,288.5**	**61,869.7**
=	**مجموع الأنشطة**	**21,926,948.4**	**30,700,981.6**	**37,787,720.5**	**48,600,048.0**	**66,967,009.3**	**81,315,641.8**
ناقصا:	**الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة**	275,335.4	311,222.9	364,328.2	441,025.1	470,027.3	532,993.4
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية**	**21,651,613.1**	**30,389,758.7**	**37,423,392.3**	**48,159,023.0**	**66,496,982.0**	**80,782,648.4**
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	-1,009,386.1	-2,486,543.2	-3,439,112.1	-4,659,452.4	-6,982,713.9	-8,382,685.6
+	الضرائب على المنتجات والواردات	363,849.0	364,004.0	384,823.0	852,627.0	793,280.8	712,752.0
-	اعانات على المنتجات	1,373,235.1	2,850,547.2	3,823,935.1	5,512,079.4	7,775,994.7	9,095,437.6
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**20,642,227.0**	**27,903,215.5**	**33,984,280.3**	**43,499,570.5**	**59,514,268.1**	**72,399,962.9**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	**الزراعة والصيد والحراجة**	**1,207,152.4**	**1,250,071.8**	**1,300,713.6**	**1,352,638.1**	**1,465,039.7**	**1,612,142.6**
1	الانتاج النباتي	264,255.4	256,517.6	261,916.8	267,471.6	290,174.8	310,043.7
2	الانتاج الحيواني	929,257.5	977,416.2	1,022,736.1	1,071,944.3	1,160,024.0	1,288,971.2
3	الحراجة وانتاج العسل	13,639.5	16,137.9	16,060.8	13,222.2	14,840.9	13,127.7
بـاء	**صيد الاسماك**	**34,241.2**	**37,289.1**	**32,281.4**	**42,801.2**	**37,057.3**	**37,671.1**
جيم	**التعدين واستغلال المحاجر**	**18,271,488.0**	**16,894,462.9**	**20,269,918.9**	**21,431,697.2**	**22,989,423.3**	**23,984,274.4**
1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وأنشطة الخدمات المتصلة بهما	18,195,795.8	16,805,700.9	20,191,837.5	21,346,545.7	22,889,330.4	23,876,587.3
2	أنشطة التعدين واستغلال المحاجر واستغلال المحاجر	75,692.3	88,762.0	78,081.4	85,151.5	100,092.9	107,687.1
دال	**الصناعات التحويلية**	**1,653,413.5**	**1,733,717.3**	**2,002,502.0**	**2,118,017.1**	**2,252,523.3**	**2,358,362.0**
1	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	308,084.6	299,198.9	316,184.1	338,163.6	355,891.3	374,611.6
2	صنع منتجات التبغ	27,172.5	36,309.8	26,348.0	16,947.0	18,709.1	21,558.2
3	صنع المنسوجات	15,818.8	15,218.2	15,828.0	16,659.5	17,131.7	17,818.8
4	صنع الملابس باستثناء الملابس الفرائية	25,647.7	24,410.0	26,667.1	31,046.7	32,960.5	33,065.2
5	دبغ وتهيئة الجلود و صنع الحقائب والاحذية	4,902.3	4,365.4	6,031.3	5,351.5	5,599.0	6,124.5
6	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين بإستثناء الأثاث	44,862.3	43,664.2	46,745.0	43,033.8	44,417.4	44,707.8
7	صناعة الورق ومنتجات الورق	2,227.9	1,977.1	2,192.2	1,893.7	1,965.1	2,129.9
8	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	4,802.1	4,679.7	5,203.0	5,255.5	5,521.1	5,676.4
9	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	417,807.2	443,008.5	528,791.7	610,457.3	667,657.9	660,070.1
10	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	18,882.2	21,464.3	14,849.1	21,072.1	20,310.1	21,379.4
11	صنع منتجات المطاط واللدائن	478,779.7	530,779.7	636,483.8	578,364.5	594,965.3	670,927.9
12	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	118,774.2	84,472.0	122,815.8	129,205.2	127,614.8	133,877.9
13	صنع الفلزات القاعدية	52,917.2	81,472.5	135,246.3	202,985.2	237,739.1	243,050.2
14	صنع منتجات المعادن المشكلة بإستثناء الماكينات والمعدات	80,461.0	83,571.9	69,352.3	65,595.3	68,243.9	68,794.9
15	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	21,699.0	26,387.4	18,221.0	19,216.7	20,911.4	20,747.3
16	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	2,839.0	2,971.4	2,694.7	1,978.4	1,949.9	1,821.1
17	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	532.1	594.7	534.7	496.3	510.7	475.1
18	صنع الادوات الطبية وادوات القياس والأدوات البصرية والساعات	580.6	587.8	629.9	706.3	717.5	733.2
19	صنع المركبات ذات المحركات والمركبات المطورة ونصف المقطورة	1,420.0	832.2	1,483.1	2,260.5	1,486.9	1,680.9
20	صنع معدات النقل الأخرى	1,831.7	1,548.6	1,844.4	2,760.4	2,160.2	2,218.4
21	صنع الأثاث والمنتجات غير المصنفة في موضع آخر	22,439.2	25,243.7	23,444.6	23,642.0	25,115.4	25,935.1

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
22	إعادة دوران النفايات والخردة اللافلزية وغيرها	932.5	959.1	911.9	925.8	944.9	958.0
هاء	**امدادات الكهرباء والغاز والمياه**	**559,045.8**	**657,074.9**	**754,979.6**	**787,211.3**	**924,169.0**	**1,001,657.8**
1	انتاج وتوزيع الكهرباء	277,884.1	302,376.4	326,713.4	348,446.0	388,082.2	447,064.5
2	انتاج وتوزيع المياه	281,161.7	354,698.6	428,266.1	438,765.3	536,086.8	554,593.3
واو	**الانشاءات**	**1,732,287.8**	**2,031,400.1**	**1,786,965.2**	**1,948,770.9**	**2,290,719.0**	**2,464,518.8**
زاي	**تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية**	**1,341,640.0**	**1,649,868.5**	**1,750,009.8**	**1,899,068.7**	**2,329,839.9**	**2,534,557.0**
1	بيع المركبات ذات المحركات وقطع الغيار	556,661.7	770,895.1	923,489.0	995,074.6	1,277,710.9	1,376,715.6
2	صيانة واصلاح وغسيل المركبات ذات المحركات	24,644.3	34,128.8	40,884.4	44,053.6	56,566.3	60,949.4
3	بيع وقود السيارات والزيوت المعدنية	4,341.3	5,858.0	5,753.4	3,392.7	3,340.1	3,638.9
4	البيع للماشية الحية والاغذية والمشروبات والتبغ	251,172.8	245,045.4	241,985.0	253,661.4	295,323.2	318,566.0
5	البيع بالجملة للمنتجات الوسيطة غير الزراعية والنفايات والخردة	129,214.6	156,185.4	114,711.0	112,587.8	144,167.7	155,092.7
6	البيع بالجملة للالات والمعدات والامدادات	314,443.8	376,625.7	360,094.7	424,137.1	484,724.5	547,606.6
7	بيع الملابس والاحذية والمنسوجات والسلع المنزلية	36,907.9	37,936.1	39,571.1	42,952.6	44,183.1	46,768.8
8	اصلاح السلع الشخصية والمنزلية	24,253.6	23,194.1	23,521.3	23,208.9	23,824.1	25,219.1
حاء	**الفنادق والمطاعم**	**115,681.7**	**123,022.4**	**125,894.9**	**128,188.4**	**130,348.8**	**132,130.8**
1	الفنادق	96,549.6	103,511.4	106,008.3	107,589.0	109,362.6	110,712.0
2	المطاعم	19,132.1	19,511.0	19,886.6	20,599.4	20,986.2	21,418.8
طاء	**النقل والتخزين والاتصالات**	**1,409,278.6**	**1,685,095.5**	**1,811,972.2**	**1,994,091.9**	**2,475,823.6**	**2,786,578.2**
1	النقل البري	1,063,038.2	1,216,384.1	1,215,768.4	1,353,010.6	1,621,656.3	1,853,696.1
1-1	ركاب	225,973.5	223,079.4	234,593.8	249,770.2	280,178.1	324,266.8
1-2	بضائع	686,336.3	839,204.4	823,845.3	949,268.5	1,166,251.9	1,356,194.5
1-3	عبر الانابيب	150,728.4	154,100.4	157,329.2	153,972.0	175,226.2	173,234.8
2	النقل المائي	6,863.4	8,392.0	8,238.5	9,492.7	11,662.5	13,561.9
3	النقل الجوي	3,720.5	3,763.5	8,990.4	11,595.7	15,871.1	17,186.7
4	الأنشطة الداعمة والمساندة وانشطة وكالات السفر	90,883.0	111,167.9	141,154.7	132,292.8	123,310.7	139,758.1
5	البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	244,773.6	345,388.0	437,820.4	487,700.0	703,323.1	762,375.3
ياء	**الوساطة المالية**	**480,675.5**	**558,591.9**	**590,729.4**	**605,073.7**	**675,755.8**	**747,884.4**
1	الوساطة المالية باستثناء التأمين وتوفير المعاشات التقاعدية	391,509.3	457,729.2	483,958.0	502,483.6	536,200.0	588,154.6
2	التأمين وتوفير الاعتمادات للمعاشات التقاعدية	45,468.5	50,081.7	53,068.7	47,583.4	78,123.4	91,740.3
3	الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	43,697.8	50,781.1	53,702.7	55,006.7	61,432.3	67,989.5

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
كاف	**الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية**	**3,487,038.2**	**3,746,318.0**	**3,864,948.9**	**4,003,829.6**	**4,153,933.6**	**4,310,812.2**
1	**الأنشطة العقارية والتأجيرية**	**3,252,270.3**	**3,490,286.8**	**3,612,821.0**	**3,742,710.5**	**3,878,669.6**	**4,014,984.2**
1-1	ملكية المساكن	2,977,070.4	3,195,245.4	3,308,304.3	3,427,262.0	3,552,457.1	3,677,136.0
1-2	نشاط تأجير العقارات	258,875.7	277,847.4	287,678.6	298,022.8	308,909.3	319,751.0
1-3	تأجير الالآت والمعدات	16,324.2	17,193.9	16,838.1	17,425.7	17,303.2	18,097.2
2	**انشطة تجارية اخرى**	**234,767.9**	**256,031.2**	**252,127.9**	**261,119.1**	**275,264.0**	**295,828.0**
2-1	الأنشطة العقارية في الممتلكات المملوكة أو المؤجرة	1,127.6	1,252.0	1,266.5	1,268.2	1,215.8	1,246.8
2-2	الأنشطة العقارية على أساس عقد أو نظير رسم /المكاتب العقارية	6,343.5	6,952.1	7,031.7	7,040.0	6,785.2	6,993.1
2-3	الأنشطة الأخرى المتصلة بالحاسب الإلكتروني	3,203.9	3,366.3	3,540.4	3,641.5	3,789.2	4,063.0
2-4	البحث والتطوير	1,151.5	1,209.9	1,148.0	1,138.1	1,082.3	1,102.1
2-5	الأنشطة القانونية، والمحاسبية ومسك الدفاتر والمراجعة والخبرة الإستشارية الضرائبية	52,520.4	55,075.7	57,709.9	59,782.8	62,416.6	66,755.3
2-6	الأنشطة المعمارية والهندسة وغيرها من الأنشطة التقنية الإختبار والتحليل التقنيين	52,987.3	65,284.6	54,517.2	58,936.9	65,846.7	72,091.0
2-7	خدمات الإعلان	2,729.5	2,903.4	3,006.2	3,114.3	3,228.0	3,459.4
2-8	تعيين العمال وتدبير الموظفين وأنشطة التحقيق والأمن وتصميم الأزياء ومقاهى الانترنت	114,634.0	119,918.0	123,837.9	126,124.6	130,826.5	140,042.5
2-9	أنشطة وكالات الأنباء	70.2	69.1	70.1	72.8	73.8	74.9
لام	**الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري**	**3,233,593.5**	**2,925,302.7**	**3,279,209.3**	**3,502,071.5**	**3,978,092.1**	**4,288,022.7**
ميم	**التعليم****	**53,601.4**	**66,075.6**	**68,435.4**	**70,810.0**	**73,401.6**	**78,667.5**
نون	**الصحة والعمل الاجتماعي****	**96,476.3**	**103,546.5**	**107,210.4**	**111,065.4**	**115,122.5**	**123,372.9**
سين	**أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى**	**37,791.4**	**40,395.4**	**41,949.6**	**43,754.5**	**44,211.3**	**47,073.6**
=	**مجموع الأنشطة**	**33,713,405.4**	**33,502,232.6**	**37,787,720.5**	**40,039,089.4**	**43,935,460.8**	**46,507,726.0**
ناقصا:	**الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة**	423,337.2	339,619.8	364,328.2	363,338.0	308,373.7	304,840.6
=	**الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الأساسية**	**33,290,068.2**	**33,162,612.8**	**37,423,392.3**	**39,675,751.5**	**43,627,087.0**	**46,202,885.4**
يضاف:	صافي الضرائب على المنتجات والواردات	-2,831,113.8	-3,075,943.5	-3,439,112.1	-4,195,923.7	-4,490,033.0	-4,436,584.4
+	الضرائب على المنتجات والواردات	342,320.2	341,009.6	384,823.0	407,983.9	448,615.3	475,102.1
-	اعانات على المنتجات	3,173,434.1	3,416,953.1	3,823,935.1	4,603,907.6	4,938,648.3	4,911,686.5
=	**الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق**	**30,458,954.4**	**30,086,669.3**	**33,984,280.3**	**35,479,827.7**	**39,137,054.0**	**41,766,301.0**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الأساسية الجارية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3,054,571.6	2,956,492.3	3,063,191.3	3,013,710.4	3,314,769.0	3,732,974.9
باء	صيد الاسماك	46,156.5	47,945.4	40,351.8	52,866.1	48,412.2	49,736.0
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	8,478,801.4	16,747,993.5	23,055,534.2	32,134,896.0	47,251,096.5	59,010,220.5
دال	الصناعات التحويلية	5,102,008.8	7,440,981.9	8,809,239.3	10,763,314.4	15,086,161.5	17,710,175.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	936,778.7	1,136,603.2	1,260,533.4	1,326,697.5	1,523,890.8	1,663,078.8
واو	الانشاءات	3,729,179.9	4,500,245.0	4,068,654.1	4,652,480.9	5,710,765.8	6,605,434.6
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	1,823,688.1	2,270,384.4	2,339,172.4	2,686,125.3	3,300,853.6	3,614,810.9
حاء	الفنادق والمطاعم	205,163.0	185,496.9	199,553.0	217,468.1	229,740.3	233,056.4
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,287,447.0	2,648,257.7	2,942,751.2	3,248,505.6	4,083,784.3	4,603,271.3
ياء	الوساطة المالية	546,178.6	650,292.5	710,123.0	796,156.6	939,505.0	1,065,363.5
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4,352,845.5	4,683,248.3	4,619,199.6	4,780,423.3	5,170,763.0	5,552,801.3
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	3,708,828.0	4,060,010.1	3,948,310.8	6,023,165.1	6,771,426.2	7,818,314.5
ميم	التعليم**	79,124.4	84,365.4	85,135.3	92,831.1	98,118.0	107,221.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	184,186.8	194,151.3	195,846.2	202,888.3	218,630.4	243,580.3
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	65,522.8	67,422.9	68,696.5	70,048.6	90,965.3	100,589.7
	مجمـــوع الأنشطـــة	**34,600,481.1**	**47,673,890.7**	**55,406,292.2**	**70,061,577.3**	**93,838,881.9**	**112,110,629.9**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط

قيمة الإنتاج الإجمالي للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الأساسية الثابتة (2003=100) للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	2,859,341.8	2,946,702.5	3,063,191.3	3,185,324.5	3,449,858.1	3,792,692.4
باء	صيد الاسماك	42,801.5	46,611.3	40,351.8	53,501.5	46,321.6	47,088.9
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	21,125,967.9	19,477,519.2	23,055,534.2	24,305,947.4	25,918,619.2	26,934,139.6
دال	الصناعات التحويلية	8,158,536.9	8,358,663.9	8,809,239.3	8,958,323.2	9,890,407.7	10,125,604.9
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	933,397.3	1,097,069.3	1,260,533.4	1,314,348.4	1,543,016.5	1,676,065.2
واو	الانشاءات	3,944,161.7	4,625,196.1	4,068,654.1	4,437,061.7	5,215,626.6	5,611,342.8
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	1,802,227.4	2,210,778.9	2,339,172.4	2,542,374.5	3,111,884.2	3,387,675.2
حاء	الفنادق والمطاعم	188,662.6	190,549.0	199,553.0	203,865.0	207,463.6	210,247.1
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	2,338,069.2	2,716,429.8	2,942,751.2	3,228,417.6	4,062,227.9	4,540,545.6
ياء	الوساطة المالية	596,149.9	685,769.2	710,123.0	757,205.0	849,201.4	924,537.4
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	4,169,611.3	4,479,719.6	4,619,199.6	4,784,882.5	4,964,748.5	5,154,835.7
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	3,937,757.7	4,130,730.9	3,948,310.8	5,663,419.4	5,772,858.1	6,534,356.1
ميم	التعليم**	66,681.5	82,199.7	85,135.3	88,089.4	91,313.5	97,864.3
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	176,237.7	189,153.3	195,846.2	202,888.3	210,299.6	225,371.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	61,887.9	66,117.9	68,696.5	71,757.0	72,558.0	77,196.5
	مجموع الأنشطة	**50,401,492.4**	**51,303,210.7**	**55,406,292.2**	**59,797,405.4**	**65,406,404.6**	**69,339,562.7**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,771,661.1	1,700,168.0	1,762,477.7	1,727,405.5	1,905,997.7	2,129,698.9
باء	صيد الاسماك	9,231.3	9,589.1	8,070.4	10,573.2	9,682.4	9,947.2
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	1,407,911.5	2,309,726.2	2,785,615.3	2,856,961.1	3,251,172.1	3,304,189.2
دال	الصناعات التحويلية	3,964,740.5	5,956,489.8	6,806,737.3	8,311,522.7	11,961,399.9	14,107,568.6
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	343,237.0	474,931.0	505,553.9	592,405.6	647,263.7	690,343.1
واو	الانشاءات	2,191,212.0	2,565,130.0	2,281,688.9	2,493,241.5	3,027,310.8	3,476,105.1
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	484,099.0	612,238.7	589,162.6	625,466.0	780,649.6	889,975.1
حاء	الفنادق والمطاعم	78,712.5	73,138.1	73,658.1	83,230.1	92,452.0	94,542.9
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	933,074.4	1,098,527.9	1,130,779.0	1,304,487.0	1,671,157.0	1,879,032.6
ياء	الوساطة المالية	92,164.7	121,855.6	119,393.7	168,504.3	222,448.8	248,891.0
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	717,763.5	768,457.6	754,250.6	783,493.6	846,552.6	909,266.1
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	555,130.5	1,154,958.2	669,101.5	2,364,523.6	2,289,489.5	2,883,174.4
ميم	التعليم**	15,683.7	15,918.2	16,699.9	20,308.9	23,495.8	22,329.8
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	83,551.9	85,409.2	88,635.8	92,467.5	105,123.8	111,204.1
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	25,359.0	26,371.5	26,746.9	26,938.6	37,676.8	38,720.0
	مجموع الأنشطة	**12,673,532.7**	**16,972,909.1**	**17,618,571.7**	**21,461,529.2**	**26,871,872.6**	**30,794,988.1**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

قيمة الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006*
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	1,652,189.4	1,696,630.7	1,762,477.7	1,832,686.3	1,984,818.5	2,180,549.8
باء	صيد الاسماك	8,560.3	9,322.3	8,070.4	10,700.3	9,264.3	9,417.8
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	2,854,479.8	2,583,056.3	2,785,615.3	2,874,250.3	2,929,196.0	2,949,865.3
دال	الصناعات التحويلية	6,505,123.4	6,624,946.6	6,806,737.3	6,840,306.1	7,637,884.4	7,767,242.9
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	374,351.5	439,994.4	505,553.9	527,137.1	618,847.5	674,407.4
واو	الانشاءات	2,211,874.0	2,593,796.0	2,281,688.9	2,488,290.8	2,924,907.6	3,146,824.1
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	460,587.4	560,910.5	589,162.6	643,305.8	782,044.3	853,118.1
حاء	الفنادق والمطاعم	72,980.9	67,526.6	73,658.1	75,676.6	77,114.8	78,116.3
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	928,790.6	1,031,334.2	1,130,779.0	1,234,325.7	1,586,404.2	1,753,967.3
ياء	الوساطة المالية	115,474.4	127,177.3	119,393.7	152,131.3	173,445.7	176,653.0
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	682,573.1	733,401.6	754,250.6	781,052.9	810,814.9	844,023.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	704,164.2	1,205,428.3	669,101.5	2,161,347.9	1,794,766.0	2,246,333.3
ميم	التعليم**	13,080.1	16,124.1	16,699.9	17,279.4	17,911.8	19,196.8
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	79,761.4	85,606.8	88,635.8	91,822.9	95,177.1	101,998.2
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	24,096.5	25,722.5	26,746.9	28,002.5	28,346.7	30,122.9
	مجموع الأنشطة	16,688,087.0	17,800,978.1	17,618,571.7	19,758,316.0	21,470,943.8	22,831,836.7

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط

تعويضات العاملين بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	588,785.4	577,350.9	602,519.3	599,162.8	647,558.4	733,202.1
باء	صيد الاسماك	1,846.3	1,917.8	1,614.1	2,114.6	1,936.5	1,989.4
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	560,436.2	948,533.4	1,124,456.5	1,156,030.3	1,221,073.8	1,253,960.7
دال	الصناعات التحويلية	542,323.4	716,892.2	899,282.6	1,002,346.7	1,097,330.9	1,253,461.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	350,005.5	381,886.1	426,838.8	458,862.6	531,382.8	629,782.5
واو	الانشاءات	916,437.9	1,185,074.2	1,108,856.2	1,383,825.8	1,731,660.6	2,028,423.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	192,443.1	280,781.7	289,670.3	477,922.8	621,772.1	570,333.6
حاء	الفنادق والمطاعم	30,728.5	27,548.0	29,084.9	31,624.7	34,529.2	35,228.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	692,364.0	833,766.1	1,002,453.5	1,101,898.7	1,532,840.1	1,724,739.6
ياء	الوساطة المالية	99,314.3	104,442.1	111,747.5	119,023.7	103,389.1	226,353.3
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	223,136.2	245,735.7	234,135.5	237,662.2	253,619.9	279,566.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	2,928,257.0	2,614,012.9	2,950,248.5	3,245,811.8	3,890,684.2	4,165,463.9
ميم	التعليم**	39,352.5	41,404.5	42,286.9	47,165.6	48,234.8	53,278.5
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	52,250.6	55,717.6	58,160.0	60,374.4	63,266.3	70,861.5
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	14,851.5	14,656.5	14,120.9	15,154.4	18,365.1	20,308.5
	مجموع الأنشطة	7,232,532.5	8,029,719.7	8,895,475.6	9,938,981.1	11,797,643.9	13,046,953.4

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط

تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة (2003–100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	559,747.8	578,745.7	602,519.3	628,133.5	680,096.8	749,822.1
باء	صيد الاسماك	1,712.1	1,864.5	1,614.1	2,140.1	1,852.9	1,883.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	1,003,214.6	932,863.8	1,124,456.5	1,191,193.9	1,298,247.1	1,356,739.1
دال	الصناعات التحويلية	548,247.3	722,803.4	899,282.6	1,003,433.0	1,095,781.3	1,251,381.7
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	334,652.0	379,156.8	426,838.8	444,116.8	512,057.4	527,201.1
واو	الانشاءات	1,074,927.5	1,260,534.1	1,108,856.2	1,209,260.6	1,421,447.9	1,529,295.0
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	192,509.1	251,989.9	289,670.3	312,441.6	394,409.2	426,080.9
حاء	الفنادق والمطاعم	26,522.9	28,204.4	29,084.9	29,637.3	30,038.1	30,305.3
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	693,213.5	849,111.5	1,002,453.5	1,086,830.8	1,521,226.6	1,710,395.5
ياء	الوساطة المالية	103,206.0	106,309.1	111,747.5	111,148.5	94,546.5	202,431.3
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	215,570.4	233,544.1	234,135.5	242,527.6	253,701.8	268,574.0
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	2,979,668.9	2,619,782.5	2,950,248.5	3,129,481.7	3,473,372.1	3,681,860.4
ميم	التعليم**	33,120.9	40,828.8	42,286.9	43,754.3	45,355.6	48,609.4
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	52,336.9	56,172.5	58,160.0	60,251.3	62,452.2	66,928.0
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	12,724.2	13,559.0	14,120.9	14,845.6	14,991.2	15,888.1
	مجموع الأنشطة	**7,831,374.1**	**8,075,469.9**	**8,895,475.6**	**9,509,196.4**	**10,899,576.6**	**11,867,395.3**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

الضرائب الأخرى على الانتاج بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2006-2001)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3,543.3	3,400.3	3,525.0	3,454.8	3,812.0	4,259.4
باء	صيد الاسماك	18.5	19.2	16.1	21.1	19.4	19.9
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	15,462.0	26,000.8	30,888.5	31,310.9	35,308.6	36,038.7
دال	الصناعات التحويلية	26,269.4	30,810.3	27,230.4	40,415.2	50,177.9	55,621.2
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,961.0	3,430.2	3,679.5	3,753.7	4,284.9	4,993.8
واو	الانشاءات	18,645.9	22,501.2	20,343.3	23,262.4	28,553.8	33,027.2
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	36,736.0	47,244.6	43,918.6	48,568.1	55,664.3	63,821.9
حاء	الفنادق والمطاعم	604.4	543.3	582.8	641.6	684.2	693.1
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	5,540.6	7,316.7	7,768.7	8,252.4	11,733.6	13,369.5
ياء	الوساطة المالية	1,843.3	2,437.1	2,387.9	3,370.1	4,449.0	4,977.8
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	2,405.8	2,545.4	2,465.8	2,569.4	2,764.9	2,981.4
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ميم	التعليم**	156.8	159.2	167.0	203.1	235.0	223.3
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	835.5	854.1	886.4	924.7	1,051.2	1,112.0
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	253.6	263.7	267.5	269.4	376.8	387.2
	مجموع الأنشطة	**115,276.2**	**147,526.1**	**144,127.4**	**167,016.9**	**199,115.5**	**221,526.4**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط

الضرائب الأخرى على الانتاج بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	3,304.4	3,393.3	3,525.0	3,665.4	3,969.6	4,361.1
باء	صيد الاسماك	17.1	18.6	16.1	21.4	18.5	18.8
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	31,484.3	29,277.6	30,888.5	32,049.4	33,179.1	33,680.7
دال	الصناعات التحويلية	25,336.3	25,527.9	27,230.4	29,136.0	31,756.3	32,330.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	3,049.5	3,365.3	3,679.5	3,906.9	4,359.9	5,010.3
واو	الانشاءات	19,720.8	23,126.0	20,343.3	22,185.3	26,078.1	28,056.7
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	36,892.8	43,749.5	43,918.6	48,310.9	57,758.4	63,350.7
حاء	الفنادق والمطاعم	591.9	528.1	582.8	600.7	617.2	624.5
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	6,070.4	6,347.7	7,768.7	8,482.6	10,588.0	11,947.7
ياء	الوساطة المالية	2,309.5	2,543.5	2,387.9	3,042.6	3,468.9	3,533.1
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	2,257.3	2,430.8	2,465.8	2,551.3	2,656.8	2,797.6
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
ميم	التعليم**	130.8	161.2	167.0	172.8	179.1	192.0
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	797.6	856.1	886.4	918.2	951.8	1,020.0
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	**241.0**	**257.2**	**267.5**	**280.0**	**283.5**	**301.2**
	مجموع الأنشطة	**132,203.8**	**141,582.8**	**144,127.4**	**155,323.5**	**175,865.3**	**187,224.3**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	*2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	29,005.1	28,350.8	29,350.9	29,035.2	31,787.0	36,098.5
باء	صيد الاسماك	1,846.3	1,917.8	1,614.1	2,114.6	1,936.5	1,989.4
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	133,304.1	143,580.6	147,495.3	148,718.2	153,516.7	158,431.4
دال	الصناعات التحويلية	77,370.8	90,649.5	91,963.3	103,916.7	111,384.3	121,344.8
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	170,692.9	161,850.9	158,829.3	162,228.2	179,586.4	197,589.6
واو	الانشاءات	62,153.0	75,004.1	67,810.9	77,541.3	95,179.4	110,090.6
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	67,925.7	86,123.3	81,811.0	86,244.0	107,752.4	123,116.0
حاء	الفنادق والمطاعم	15,742.5	14,627.6	14,731.6	16,646.0	18,490.4	18,908.6
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	281,943.7	349,969.1	533,912.2	501,593.3	558,849.7	613,116.6
ياء	الوساطة المالية	4,452.4	4,729.9	5,121.1	5,611.8	5,651.6	6,408.7
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	627,060.8	674,814.9	664,810.4	689,393.9	745,727.7	800,254.5
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	225,440.5	291,039.0	328,960.8	412,829.7	591,252.5	769,676.3
ميم	التعليم**	8,376.4	8,083.8	8,299.2	9,142.4	8,204.2	10,442.4
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	20,416.5	21,402.2	22,541.9	24,527.5	26,866.2	28,247.7
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	5,752.7	5,752.1	5,614.4	6,059.9	7,132.7	7,599.3
	مجموع الأنشطة	**1,731,483.2**	**1,957,895.5**	**2,162,866.4**	**2,275,602.7**	**2,643,317.8**	**3,003,314.4**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة
** تشمل القطاع الأهلي فقط

استهلاك رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة (2003=100) حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات (2001-2006)

القيمة بالألف دينار

الرمز	النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ألف	الزراعة والصيد والحراجة	27,204.5	28,227.6	29,350.9	30,425.9	32,968.7	36,190.1
باء	صيد الاسماك	1,712.1	1,864.5	1,614.1	2,140.1	1,852.9	1,883.6
جيم	التعدين واستغلال المحاجر	138,962.6	131,910.4	147,495.3	155,600.4	164,989.5	171,595.4
دال	الصناعات التحويلية	79,587.0	91,205.2	91,963.3	117,536.9	112,404.5	119,365.0
هاء	امدادات الكهرباء والغاز والمياه	127,593.7	143,238.7	158,829.3	167,771.4	191,133.3	214,995.7
واو	الانشاءات	65,736.0	77,086.6	67,810.9	73,951.0	86,927.1	93,522.4
زاي	تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	64,425.1	78,364.9	81,811.0	89,088.8	108,432.6	118,235.5
حاء	الفنادق والمطاعم	14,596.2	13,505.3	14,731.6	15,135.3	15,423.0	15,623.3
طاء	النقل والتخزين والاتصالات	284,942.5	367,039.4	533,912.2	502,822.8	567,444.0	628,020.2
ياء	الوساطة المالية	4,748.2	5,117.3	5,121.1	6,309.8	6,600.7	6,785.7
كاف	الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	598,941.0	642,923.4	664,810.4	688,648.2	713,614.1	739,186.1
لام	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	253,924.6	305,520.1	328,960.8	372,589.8	504,720.0	606,162.3
ميم	التعليم**	6,500.3	8,013.1	8,299.2	8,587.2	8,901.5	9,540.1
نون	الصحة والعمل الاجتماعي**	20,284.9	21,771.5	22,541.9	23,352.4	24,205.4	25,940.2
سين	أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	5,057.6	5,377.1	5,614.4	5,950.2	6,093.5	6,439.0
	مجموع الأنشطة	**1,694,216.3**	**1,921,165.2**	**2,162,866.4**	**2,259,910.3**	**2,545,710.9**	**2,793,484.2**

* بيانات اولية تخضع للمراجعة

** تشمل القطاع الأهلي فقط

ملحق بالمصطلحات
والمفاهيم المستخدمة

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة

فيما يلي أهم التعريفات للمصطلحات المستخدمة في نظام الحسابات القومية:

المحاسبة على أساس الاستحقاق: طريقة محاسبية يتم فيها تسجيل الصفقة في الوقت الذي تنشأ فيه القيمة الاقتصادية أو تحول ملكيتها أو تستبدل أو تطفأ. وهذا يعني أن تسجل الصفقات التي تستدعي تغيير ملكية ما حال انتقال الملكية، وتسجل الخدمات عند تقديمها، ويسجل الإنتاج عندما يتحقق (أي يظهر إلى حيز الوجود وتخلق القيمة)، وتسجل المستلزمات عندما تستخدم هذه المواد واللوازم. ويفضل اعتماد نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق لأن التوقيت يتفق مع الطريقة التي تعرف بها الأنشطة والتدفقات الاقتصادية الأخرى، ولإمكان تطبيق هذا النظام على التدفقات غير النقدية.

المحاسبة على الأساس النقدي: طريقة محاسبية تبين التدفقات التي تولد مدفوعات نقدية يتم دفعها في آخر فرصة للدفع دون تحمل تكاليف أو غرامات إضافية. كما تبين، بالإضافة إلى ذلك، المدفوعات النقدية الفعلية في اللحظة التي تدفع فيها. ويجري تجسير المدة الزمنية بين اللحظة التي يصبح فيها الدفع مستحقاً والوقت الذي يتم فيه الدفع فعلاً بقيد مستحقات برسم القبض أو برسم الدفع في الحسابات المالية. ويقدم القيد على أساس استحقاق الدفع وصفاً للتدفقات النقدية أشمل مما تقدمه المحاسبة النقدية. ولكن يؤخذ عليه أن القيد يبقى قاصراً على التدفقات النقدية.

الإقامة: يتكون مجموع الاقتصاد من جميع الوحدات المؤسسية المقيمة ويقسم إلى قطاعات. وتعتبر الوحدة المؤسسية مقيمة في بلد ما، عندما يكون لها مركز اهتمام اقتصادي (مصلحة اقتصادية) في الإقليم الاقتصادي لذلك البلد. ويقال إن لها مركز اهتمام اقتصادي عندما يكون لها موقع تمارس فيه أو منه نشاطها، وتنوي أن تستمر في القيام بذلك إلى أجل غير مسمى أو لمدة أطول من عام (مدة عام استرشادي).

وحدة مؤسسية: كيان اقتصادي قادر، في ذاته، على امتلاك الأصول وتحمل الالتزامات وممارسة الأنشطة الاقتصادية والدخول في معاملات مع كيانات أخرى. ونظراً لكون الوحدات المؤسسية مراكز مسؤولية قانونية فإنها مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع جوانب الحياة الاقتصادية. وهناك نوعان رئيسيان من الوحدات المؤسسية تتوفر فيها مؤهلات الوحدة المؤسسية هما: الأشخاص في شكل أسر معيشية، والكيانات القانونية والاجتماعية التي يعترف القانون أو المجتمع بوجودها مستقلة عن مالكيها أو عن المسيطرين عليها.

قطاعات مؤسسية: تجمع الوحدات المؤسسية المقيمة، بعضها إلى بعض، حسب وظائفها الرئيسية وسلوكها وأغراضها لتشكل قطاعات مؤسسية. وقد حدد النظام عدداً من القطاعات المؤسسية يشمل كل منها قطاعات بمستويات مختلفة مميزة وفقاً لتصنيف هرمي، عدا المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح . والقطاعات المؤسسية الرئيسية هي: قطاع الشركات غير المالية، قطاع الشركات المالية، قطاع الحكومة العامة، قطاع الأسر المعيشية، قطاع المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات (الأسر المعيشية). وبما أن حسابات بقية العالم توضح علاقات جميع الوحدات المقيمة مع جميع الوحدات غير المقيمة، وتدرج حسابات بقية العالم في الهيكل المحاسبي للنظام كقطاع مؤسسي.

المنشأة: مشروع أو جزء من مشروع يقع في موقع وحيد ويُضطلع فيه بنوع واحد فقط من النشاط الإنتاجي غير المساعد أو يعود فيه النشاط الإنتاجي بمعظم القيمة المضافة.

منشآت سوقية: منشآت تنتج سلعاً أو خدمات لبيعها في السوق بأسعار ذات مدلول اقتصادي. ويميز نظام الحسابات القومية بين المنشآت التي تنتج لأغراض السوق (منتج سوقي)، والمنشآت التي تنتج لأغراض الاستعمال النهائي الخاص والمنشآت التي هي منتجة غير سوقية.

تصنيف صناعي دولي موحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC): هو التصنيف الصناعي الذي أعدته الأمم المتحدة لتصنيف الأنشطة الاقتصادية بمستويات مختلفة من التفصيل.

الوحدات الحكومة: الوحدات المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام وتقديم الخدمات الجماعية لفائدة المجتمع ككل. تمتد السلطة السياسية للحكومة المركزية على كامل إقليم الدولة. لذا تملك الحكومة المركزية سلطة فرض الضرائب على الوحدات المقيمة وغير المقيمة المضطلعة بالأنشطة الاقتصادية داخل الدولة. وتشمل مسؤولياتها السياسية الدفاع الوطني والعلاقات مع الحكومات الأجنبية، وتسعى إلى ضمان عمل النظام الاجتماعي والاقتصادي بكفاءة من خلال سن التشريعات واللوائح المناسبة. وهي، لهذا الغرض، تتكبد نفقات على الدفاع والأمن والإدارة العامة...الخ. وربما تحول أموالاً إلى القطاعات الأخرى أو إلى الوحدات الحكومية الأخرى.

الأسر المعيشية: مجموعة صغيرة من الأشخاص يشتركون في السكن، ويجمّعون بعض أو كل دخلهم وثرواتهم، ويستهلكون أنواعاً معينة من السلع والخدمات بصورة جماعية خاصة السكن والغذاء. وغالباً ما تكون الأسر المعيشية مطابقة للأسر الزوجية (العائلية). ولكن، لا يقتضي بالضرورة أن ينتمي أفراد الأسرة المعيشية إلى العائلة نفسها مادام هناك شيء من الاشتراك في الموارد والاستهلاك. ولا يشكل الخدم أو المستخدمون في المنازل بأجور والذين يعيشون مع رب العمل في مسكن واحد جزءاً من أسرة رب العمل المعيشية حتى وإن قدم لهم المسكن والطعام كأجر عيني.

المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتشتغل بالإنتاج السوقي: منتجون يكونون وحدات مؤسسية لا تهدف إلى الربح، ولكنهم يبيعون معظم أو كل إنتاجهم بأسعار ذات دلالة اقتصادية. فالمدارس والكليات والجامعات والعيادات والمستشفيات ...الخ هي منتجة سوقية لأنها تتقاضى رسوماً تحدد بناءً على تكاليف الإنتاج، وهي تكاليف مرتفعة بما يكفي لكي يكون لها تأثير هام على الطلب على خدماتها. ولابد أن تولد أنشطتها الإنتاجية فائض تشغيل أو خسارة. وينبغي أن يبقى أي فائض داخل المؤسسة، لأن مركزها يمنعها من أن توزع هذه الأرباح على غيرها. ومن جهة أخرى، يمكنها بسبب مركزها "كمؤسسات غير هادفة للربح" تدبير أموال إضافية وقبول تبرعات من الآخرين.

مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية: مؤسسات غير هادفة للربح تقدم السلع والخدمات (مخرجاتها) للأسر المعيشية مجاناً أو بأسعار ليست لها دلالة اقتصادية مثل: الجمعيات الخيرية، والأحزاب، والنوادي الرياضية والثقافية.

منظمات دولية: وحدات أو كيانات أنشئت باتفاقات سياسية رسمية بين أعضائها، ويكون لهذا الاتفاق مقام المعاهدات الدولية. ووجود المنظمة معترف به قانوناً في البلدان الأعضاء فيها. ولا تعامل هذه المنظمات الدولية كوحدات مقيمة في البلدان التي تتواجد فيها، ولكنها تعتبر مقيمة في العالم الخارجي دائماً.

حسابات اقتصادية متكاملة: مجموعة الحسابات التي تعرض المجموعة الكاملة من حسابات القطاعات المؤسسيــة وبقية العالم، بالإضافة إلى حساب المعاملات والتدفقات الأخرى، وحساب الأصول والالتزامات (الخصوم).

حسابات جارية: تقيد إنتاج السلع والخدمات وتوليد الدخل من الإنتـاج، ومـا يعقبـه مـن توزيـع وإعـادة توزيـع للدخول بين الوحدات المؤسسية، واستعمال الدخول لأغراض الاستهلاك أو الادخار.

حساب الإنتاج: هو الحساب الأول في سلسلة الحسابات الجارية في النظام وفيه يسجل نشاط إنتاج السلع والخدمات ورصيد توازني هو القيمة المضافة الإجمالية، وهي تساوي قيمة المخرجات مطروحاً منها الاستهلاك الوسيط. ويقيس هذا الحساب مساهمة منتج منفرد أو صناعة أو قطاع ما في إجمالي الناتج المحلي. ويمكن قياس صافي القيمة المضافة في هذا الحساب بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة.

الإنتاج: نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستعمل العمل ورأس المال والسلع والخدمات كمدخلات لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أية سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.

حدود الإنتاج (دائرة الإنتاج): لابد لجميع السلع والخدمات المنتجة كمخرجات أن تكون قابلة للبيع في الأسواق أو على الأقل قابلة للتقديم من وحدة إلى أخرى مقابل ثمن أو مجاناً. ووفقاً للنظام، يدخل ضمن حدود الإنتاج كل الإنتاج الموجه فعلاً للسوق بيعاً أو مقايضة، كما يشمل جميع السلع والخدمات المقدمة مجاناً للأسر المعيشية، بصورة فردية أو جماعية، من قبل الوحدات الحكومية أو المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح وتخدم الأسر المعيشية.

إنتاج غير مشروع: إنتاج سلع أو خدمات يحظر القانون بيعها أو الاتجار بها أو توزيعها أو امتلاكها، بما في ذلك الأنشطة الإنتاجية المشروعة عادة والتي تصبح غير مشروعة عندما يقوم بها منتجون غير مأذون لهم القيام بها، مثل ممارسة الطب من غير المرخص لهم بذلك. ومجال الإنتاج غير المشروع يختلف من بلد لآخر حسب القانون في كل بلد على حدة (فقد تكون هناك بعض الأعمال مشروعة في بلد ما ولكنها غير مشروعة في بلد آخر). ويدخل الإنتاج غير المشروع النظام ضمن دائرة الإنتاج، رغم الصعوبات العملية في الحصول على بيانات بشأن هذا النوع من الإنتاج.

منتج (مخرجات): يتكـون من تلك السلع والخدمات التـي تنتج من خـلال عمليات إنتـاج فـي منشـأة وتصبـح متاحـة للاستخدام خارج المنشأة، بالإضافة إلى السلع والخدمات التي يتم إنتاجها لأغراض الاستخدام الذاتي. فالمخرجات مفهوم يطبق على الوحدات المنتجة وليس على العملية الإنتاجية، وعـادة تعرّف المخرجـات فـي إطار حساب إنتاج.

منتج سوقي (المخرجات السوقية): مخرجات تباع أو يعتزم بيعها أو التصرف بها بأسعار مهمة اقتصادياً ويقال: إن السعر ذو معنوية اقتصادية عندما يكون له تأثير كبير على الكميات التي يكون المنتجون مستعدون لعرضها وعلى الكميات التي يرغب المشترون في شرائها.

خدمات: مخرجات (إنتاج) تنتج عادة من أنشطة إنتاجية حسب الطلب، وهي تتكون من تغير في ظروف الوحدة المؤسسية المستهلكة للخدمة. وفي الوقت الذي يكتمل فيه إنتاجها لا بد وان تكون قد قدمت للمستهلكين. ويجب أن يقتصر إنتاج الخدمات على الأنشطة التي يمكن أن تؤديها وحدة مؤسسية لمنفعة

وحدة أخرى. ويمكن أيضاً أن تنتج وحدة ما خدمات لاستهلاكها الخاص شريطة أن يكون النشاط من نوع يمكن لوحدة أخرى أن تقوم به.

الأسعار الثابتة: يمكن الحصول عليها بتجزئة التغيرات، عبر الزمن، في قيم تدفقات السلع والخدمات إلى مكونين يعكسان التغيرات في أسعار السلع والخدمات المعنية والتغيرات في أحجامها. بيد أن تدفقات ومخزونات كثيرة في النظام ليس لها أبعاد سعرية وكمية خاصة بها مثل التحويلات النقدية، إلا أنه يمكن استخدام أرقام قياسية للأسعار بغية قياس قوتها الشرائية.

تصحيح مزدوج: طريقة يتم بها قياس القيمة المضافة بالأسعار الثابتة عن طريق طرح الاستهلاك الوسيط بالأسعار الثابتة من المخرجات بالأسعار الثابتة.

أسعار مهمة اقتصادياً (ذات دلالة اقتصادية): أسعار لها تأثير كبير على كميات السلع أو الخدمات التي يرغب المشترون في شرائها.

السعر الأساسي: السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً، مخصوماً منه أية ضرائب مدفوعة، ومضافاً إليه أية إعانات تلقاها المنتج على تلك الوحدة نتيجة لإنتاجها أو بيعها. ولا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج منفصلة على الفاتورة.

أسعار المشترين: سعر المشتري هو السعر الذي يدفعه المشتري ليتسلم سلعة أو خدمة ما في الوقت والمكان الذي يحددهما. وهذا السعر لا يشمل أية ضريبة قيمة مضافة أو ضرائب أخرى مقتطعة ولكن يشمل أية تكاليف نقل يدفعها المشتري وحده ليتسلم السلعة في المكان والزمان اللذين يحددهما.

سعر المنتج: هو السعر الذي يتلقاه المنتج من المشتري لقاء وحدة من سلعة أو خدمة ما منتجة بوصفها مخرجاً مخصوماً منه ضريبة القيمة المضافة، أو أية ضرائب مقتطعة مماثلة توضع على الفاتورة. وهذا السعر لا يشمل أية تكاليف نقل يقيدها المنتج على الفاتورة على حدة.

أسعار سوقية: هي المبلغ النقدي الذي يكون المشتري راغباً في دفعها مقابل حيازة شيء ما (سلعة أو خدمة) يكون البائع راغباً في بيعه. وهي الأسعار الفعلية التي يتفق عليها المتعاملان. ومن ثم فإن الأسعار السوقية هي المرجع الأساسي للتقييم في النظام، وفي غيابها يتم التقييم بطرق بديلة مثل التكاليف وأسعار السلع والخدمات المتشابهة...الخ.

سعر (سيف): هو سعر المشتري الذي سيدفعه مستورد ما ليتسلم السلعة على حدود بلده، قبل دفع أية رسوم استيراد أو أية ضرائب أخرى تفرض على الحدود. وسعر سيف يشمل تكاليف التأمين والشحن حتى نقطة حدود البلد المستورد. وهو سعر الخدمة المسلمة إلى مقيم، قبل دفع أية رسوم استيراد أو ضرائب أخرى على المستوردات أو هوامش التجارة والنقل داخل البلد.

سعر (فوب): نوع خاص من سعر المشتري يطبق على تدفقات الصادرات. ويمكن النظر إليه على أنه سعر المشترى الذي سيدفعه مستورد يتسلم السلع على حدود بلد المصدر بعد تحميلها على وسيلة النقل وبعد دفع أية ضرائب تصدير أو تلقي أية تخفيضات ضريبية. وسعر فوب يساوى سعر سيف مطروحاً منه تكاليف النقل والتأمين بين الحدود الجمركية للدولة المستوردة.

هوامش التجارة والنقل: هي قيمة خدمات النقل وتجارة التوزيع التي تكون متضمنة في قيمة السلع المباعة من قبل الوحدات الإنتاجية إلى المشتري النهائي.

استهلاك وسيط: يتكون من قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات لعملية إنتاج، باستثناء الأصول التي يقيد استهلاكها بوصفه استهلاكاً لرأس المال الثابت. قد تحول السلع والخدمات المستخدمة أو تستهلك كلياً في عملية الإنتاج. وتعود بعض المدخلات إلى الظهور بعد أن تكون قد تحولت وأدمجت في المخرجات. وهناك مدخلات تستهلك كلياً مثل الكهرباء والخدمات المشابهة.

تعويضات العاملين: تشمل كافة المدفوعات من قبل المنتجين المقيمين على ما يلي: 1) الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب الإضافية و المكافآت والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود. كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. 2) المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي، أو صناديق تقاعد خاصة، أو تأمين صحي، أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.

فائض التشغيل بالأسعار الأساسية: يساوي قيمة الإنتاج القائم بالأسعار الأساسية مطروحاً منه قيمة مجموع النفقات من استهلاك وسيط وتعويضات مستخدمين، واستهلاك لرأس المال الثابت، وأية ضرائب أخرى على الإنتاج والمستوردات.

دخل الملكية: هو التحويلات الناجمة عن ملكية الأصول المالية والأراضي الزراعية والودائع في البنوك وما شابهها من أصول غير ملموسة ويتكون دخل الملكية من البنود الرئيسية التالية:

أ. **الفوائد:** الدخل الفعلي المستحق الناجم عن الإيداع لدى أو الاقتراض من البنوك أو عن الكمبيالات والسندات أو أية أدوات مالية أخرى.

ب. **أرباح الأسهم:** هي الدخل المستحق الناجم عن الأشكال المختلفة من المساهمة في ملكية حصص المؤسسات والشركات المساهمة.

ج. **إيجارات الأراضي:** هي المبالغ المستحقة عن تقديم الأرض غير المستغلة أو ما في باطنها للغير للاستفادة من خدماتها.

ضرائب على المنتجات: تتكون من الضرائب على السلع والخدمات التي تصبح مستحقة الدفع نتيجة عملية إنتاج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد هذه السلع أو الخدمات، أو نتيجة لاستعمالها للاستهلاك أو لتكوين رأس المال مثل: الضريبة العامة على المبيعات ورسوم الاستهلاك والضرائب على خدمات معينة.

ضرائب على الإنتاج: تتكون من الضرائب المستحقة على السلع والخدمات بمناسبة إنتاجها أو تسليمها أو بيعها أو تحويلها، بالإضافة إلى الضرائب الأخرى على الإنتاج التي تشمل أساساً الضرائب على ملكية أو استخدام الأرض أو المباني أو الأصول الأخرى المستخدمة في الإنتاج أو الضرائب على العمالة أو تعويضات العاملين المدفوعة.

التحويلات الجارية: هي تحويلات الدخل بين متعاملين، وتتم بتحويل مبلغ من الدخل الجاري بدون مقابل لمتعامل آخر ليقوم باستخدامه في تمويل نفقاته الجارية.

التحويلات الرأسمالية: التحويلات الممنوحة دون مقابل بهدف تمويل التكوين الرأسمالي الإجمالي وتشمل: أنواع أخرى من التراكم التي تدفع من ثروة أو مدخرات المانح أو تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة مستمرة أو منتظمة لدى طرفي الصفقة.

ميزان المدفوعات: هو البيان الإحصائي الذي يلخص لفترة زمنية محدودة، الصفقات الاقتصادية التي تتم بين الدول والعالم الخارجي.

الأصول: كيانات تملكها وحدات تنظيمية (حكومية/ خاصة/ عامة...الخ)، ويتوقع أن يحظى مالكها بميزات مستقبلية عن طريق حيازتها أو استخدامها لفترة من الزمن، وهي نوعان: مالية وغير مالية.

أصول ثابتة: أصول منتجة تستعمل هي نفسها بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية لمدة تزيد عن عام. والأصول الثابتة لا تشمل الآلات والمعدات والإنشاءات فحسب، بل تشمل أيضاً الأصول المختلفة مثل: الأشجار والحيوانات التي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة لإنتاج منتجات أخرى، مثل: الفاكهة أو الحليب. وتشمل أيضاً الأصول غير الملموسة مثل: برامج الحاسب الآلي، والأعمال الفنية الأصلية المستعملة في الإنتاج